كلية الحقوق والعلوم السياسيَّة والإداريَّة

العمادة

سياسة لبنان الخارجية

العلاقات اللبنانية – السورية بعد اتفاق الطائف

رسالة أعدت لنيل شهادة الماستر البحثي في العلوم السياسية والإدارية

اختصاص: العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد:

سمر علي فرحات

لجنة المناقشة:

الدكتور خليل علي خليل حسين	**الأستاذ المشرف**	**رئيساً**
الدكتور جهاد أحمد بنوت	**أستاذ مساعد**	**قارئاً**
الدكتور حسين علي عبيد	**أستاذ**	**عضواً**

2025-2024

إنَّ الآراء الواردة في هذه الرسالة تعبّر عن وجهة نظر كاتبها

الإهداء

إلى كل من علمني أن الطموح لا سقف له...

إلى والديّ العزيزين، إخوتي، أولادي، وأصدقائي...

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين غرسوا فيّ حب العلم والبحث...

إلى كل من آمن بي، ووقف إلى جانبي يومًا...

الشكر

اتقدم بالشكر إلى مشرفي الدكتور خليل حسين لما قدمه من دعم علمي وتوجيه بناء...

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على ملاحظاتهم القيّمة التي أثرت هذا العمل.

المقدمة

إنّ الخوض في دراســة أي ظاهرة أو موضــوع في العلاقات الدوليّة يتطلّب حتماً العودة إلى الخلفيّة المعرفيّة والفكريّة وكذلك المرجعيّة النظريّة لها، خاصـــة بما يتعلق بالعلاقات الخارجية بين الدول والنظريات التي تنظم تلك العلاقات، بمعنى أنَّه توجد علاقة تلازميّة بين الجانب المفاهيمي والنظري من ناحية والواقع العملي من ناحية أخرى، لذا فإنَّ الخوض في أيّ دراســة ضــمن العلاقات الدوليّة تتطلّب التمعُّن في عمق مفرداتها من الناحية الإستراتيجيّة وبالتالي اللجوء إلى توضيح السياسة الخارجية لكل دولة كونها تستند الى جملة من المتغيرات ذات العلاقة بطبيعة الدول المعنية لإقامة تلك العلاقات، كما أنَّ فهم السياســة الخارجيّة يدخل في الاســتراتيجية العامَّة لأي بلد نريد تطوير العلاقة معه من حيث ارتباطات تلك الدولة وآثار العلاقة معها.

وباعتبار أن العلاقات التي تربط بين الدول وبعضــها هي الركيزة الذي يتكون منه التاريخ الســياســي والاقتصــادي للعالم بأكمله، بالتالي لم يعد مفهوم العلاقات الدوليّة في العالم الحديث يقتصــر على العلاقات بين الدول وبعضـــها فقط؛ فقد ظهرت العديد من المنظمات والحركات غير الدوليّة كالمنظمات الإرهابية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والتي أصبحت ذات قوّة وتأثير أكبر من الدول في بعض الأحيان، ما يجعل علاقتها مع الدول لا تقل أهميّة عن علاقات الدول مع بعضها.

وقد تعدّدت تعريفات العلاقات الدوليّة، وهي في معظمها لا تزال معاصرة حيث وضعت بعد الحرب العالميّة الثانية، تعكس تَشعُّب مضمون العلاقات الدوليّة، وغموضها في آن معاً. وتعتبر قضيتي السلم والحرب المضــمون الأبرز للعلاقات الدوليّة ومحور الســياســة الدوليّة منذ القدم. بإعتبار أن الحافز الأبرز

لتحديد مضـــمون وإطار العلاقات الدوليّة يتمثّل بالعلاقات الســـلميّة بين المجتمعات البشـــرية وكذلك الدول والمنظمات الدوليّة.

ومن البديهي بأنّ التضـــاريس الجغرافيّة وأبعادها الســـياســـيّة تدفع باتجاه آليّة التحكُّم بنوعيّة العلاقات ومَدى تأثيرها على الدول الأُخرى من حيث التأثر والتأثير السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي، أضف إلى ذلك بأنّ الجغرافية تحكم العلاقة الثنائية بين لبنان وســورية موضــوع الدراســة باعتبار أنّ لبنان يشــكّل "خاصـرة سـورية" كما أن سـورية هي "الرئة اللبنانية" الوحيدة التي تحدّ لبنان براً فيما الحدود البرية الأخرى هي مع دولة الاحتلال الإسـرائيلي. وبما أنّ التضـاريس الجغرافيّة وأبعادها السـياسـيّة أو ما يمكن تسـميته في علم السـياسـة بالجيوبولتيك هي التي تصـنع أو تتحكم بنوعيّة العلاقة بين البلدان، فمن هنا فإنّ لبنان وسـوريا هما إحدى بلدان العالم اللذان يتحكّم فيهما ويحكمهما "الجيوبولتيك" عندما يتبادلان العلاقات مع دول الجوار أو المنطقة وصولاً إلى دول العالم في الضفة الأخرى.

وبما أنّ الســـياســـة الخارجية هي احدى أهم الآليات التي تعمل من خلالها الدول لتحقيق أهدافها في المجتمع الدولي، بحيث تختلف أهداف الدولة حســـب طبيعة مكانتها في النظام الدولي. فنلاحظ بأن لبنان ينتهج منذ تأسـيسـه سـياسـة خارجية ثابتة ومتغيرة معاً أو بتعبير آخر سـياسـة خارجية براغماتية تبعاُ للعوامل الداخلية والاقليمية والدولية المتغيرة. فتتحدّد السـياسـات الخارجية الثابتة في حماية الاسـتقلال وسـيادة الدولة وسـلامة أراضـيه إضـافةً الى سياسـته تجاه الصـراع مع العدو الإسـرائيليّ. أمّا السياسـات التي اتّسـمت بالتغير فخضـعت لعلاقة لبنان مع الدول والفواعل الخارجية المؤثرة في السـياسـة اللبنانية، وظهر هذا التغير واضـحاً في العلاقات اللبنانية – السورية التي شابها الكثير من الفتور أحياناً والغليان أحياناً أخرى دون أن تصل إلى حد الإنفجار.

فكان لافتاً أن العلاقة بين البلدين (منذ استقلالهما) لم تكن مستقرة بل شهدت حالات مدّ وجزر مرتبطة بتوجهات أنظمة الحكم المتعاقبة في سورية ولبنان والمصالح الإقليمية والدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن وثيقة "الوفاق الوطني اللبناني" الشهيرة "**باتفاق الطائف**" تُعد المرجعية الأولى التي تستند إليها السيادة اللبنانية كمرجع نهائي يستمد من اللبنانيون وفاقهم الوطني بعد الحرب الأهلية الطاحنة، وقد حدد هذا الاتفاق العلاقات اللبنانية السورية بالعلاقات المميزة والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقيات بينهما في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. وعلى اعتبار أن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فهذا يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وكذلك عدم جعل سورية مصدر لتهديد أمن لبنان في أي حال من الأحوال. وتطبيقاً لذلك يتحتّم على لبنان عدم السماح بأن يكون ممر أو مستقر لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية، في المقابل يتحتم على سورية الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه عدم السماح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

ولكن في التطبيقات العملية عانى كل من البلدين من زخم التدخلات الخارجية وتحديداً لبنان الذي أثر ذلك الزخم في علاقاته مع سورية وتحديداً بعد العام 2005 وعملية اغتيال رئيس الوزراء الشهيد رفيق الحريري فباتت المعارضة في الداخل اللبناني تشتد ضد التواجد السوري من جهة والأطراف الخارجية تضغط من جهة أخرى حتى انسحبت القوات السورية التي كانت متواجدة بطلب من الجامعة العربية لتتبادل الدولتان السفراء بعد أن كانت العلاقة بينهما متميزة دون تبادل دبلوماسي وحدود شبه مفتوحة بإجراءات جمركية محدودة ولكن مع اندلاع الثورة السورية عاد مشهد التشنج في العلاقات الثنائية واشتدت المعارضة اللبنانية

ضـد السـياسـات السـورية وما تبعها من تضـخم أعداد اللاجئين السـوريين وعدم قدرة الدولة اللبنانية على استيعابهم وليصبح ملفاً جديداً يضاف إلى الملفات التي تسببت بالمد والجزر بين البلدين.

ومن وجهة النظر اللبنانية فتسعى السلطات اللبنانية إلى بسط سيطرتها وسيادتها على كامل أراضيها البالغة 10452 كيلو متر مربع دون أي تدخل من سـورية التي يرى بعض الأطراف الداخلية بأن التدخلات السورية التي وصلت حد تعيين الحكومات قبل العام 2005 تدخلاً سافراً بسيادتها فيما الأطراف الأخرى ترى بالدولة السـورية دولة ذات وزن إقليمي ممانعة وداعمة لخط المقاومة ضـد إسـرائيل ولابد وأن تكون العلاقات معها علاقات استثنائية. كما أن هناك اختلاف واضح بين اللبنانيون حول سياساتهم ونظرتهم لسورية فيرى البعض أنّ الجيش العربي السـوري قام باحتلال لبنان منذ العام 1976 حتى عام 2005 فكانت سـياسـتهم ونظرتهم تجاه سورية عدائية أحياناً معتبرة الوجود السوري في لبنان سلبياً وأنه ساهم في تغيير الثقافة والهيكلية الاقتصـادية وحتى في عقيدة الجيش، فيما يرى البعض الآخر أن وجود الجيش السـوري كان إيجابياً في فترة الحرب الأهلية.. وفي المقابل فكانت وجهة النظر السـورية، تعتبر لبنان بالنسـبة لها منطقة امتداد جغرافي طبيعي، ونافذة جنوبيّة لسورية على البحر المتوسط وموقع استراتيجي إذا ما استعمل ضدّ سورية يهدّد أمنها الداخلي، الأمر الذي دفع العديد من السوريين إلى اعتبار لبنان "خاصرة سورية الرخوة" لذلك حاولت جاهدة أن لا يقع لبنان في أيدي معادية لسورية تهدّد أمنها الاستراتيجي.

غير أن سورية كانت وما زالت من أهم الدول المؤثّرة في الساحة اللبنانية، باعتبار أنّ جذور العلاقات الثنائية تعود الى مرحلة ما قبل الاستقلال وهي قائمة بفعل التاريخ والجغرافيا، وعلى الرغم من أنّ هذه العلاقة شـهدت منعطفات وتجاذبات عديدة وقد كان لبعض الاحداث التي حصـلت في لبنان تأثير واضـح في مسـار

هذه العلاقة لكن تبقى المراجعة الموضـــوعية لهذه الاحداث مدخلا" لتصـــحيح هذه العلاقة لما في ذلك من مصلحة للبلدين.

أولاً: أهميّة الدراسة وأسباب إختيار الموضوع

تكمن أهميّة هذه الدراسة في كونها تتصدّى لموضوع العلاقات اللبنانيّة السوريّة بصفتهما جارتين، إذ اتســمت العلاقات بينهما على الدوام بحال من المد والجزر، حيث أنّها مرّت بتغيرات مســتمرّة متأثرة بأحداث تتعلّق بالبلدين وبقرارات دولية انعكست بدورها بشكل سلبي على حياة الشعبين، إلاّ أنَّ هذا لا ينفي على أنَّ العلاقة بين الدولتين، التي مرّت بمراحل تاريخيّة معيّنة، امتازت بالتعاون، كدلالة على الاستجابة الواقعيّة التي فرضــتها الضــرورات الســياســيّة والمصــلحيّة. حيثُ أنّ العلاقات عامّة كانت، وما تزال، مادّة جدليّة ومركّبة بالنسبة إلى العديد من الخائضين في غمارها؛ وذلك لما شهِدته من تقلّبات مستمرّة. فتكمُن هنا أهميّة الدراسة في فهم المشـهد الدولي بشـكل عام وتأثيره على المصـالح الدوليّة – الإقليميّة أو الإقليميّة – الإقليميّة بشـكل خاص، فالتجاذبات الإقليميّة للدول قد تخضع لعامل تغليب ميزان القوى بعيداً عن التعاون، بالتالي تأتي أهميّة الدراسة في تتبُّع العلاقات التاريخية بين الدولتين ومحدّدات العلاقة بينهما، وسيناريوهات مستقبل هذه العلاقة في ظل التهديدات و التحولات الاستراتيجية في العلاقات اللبنانيّة_ السوريّة الراهنة.

ثانياً": أهداف الدراسة تهدف هذه الدراسة إلى

1- الوقوف على طبيعة العلاقات اللبنانيّة_ السورية وتاريخها بين البلدين الجارين.

2- تسليط الضوء على المتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية اللبنانية

3- التعرف على العلاقات اللبنانية – السورية في ضوء المتغيرات التي طرأت عليها

4- معرفة المراحل التي مرّت بها السياسة الخارجيّة اللبنانيّة وتأثيرها على العلاقة مع سورية.

ثالثاً: اشكاليّة الدراسة

بما أن العلاقات اللبنانيّة الســـوريّة مرّت بمراحل عدة ما بين تقارب وتنافر، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ هذه العلاقات كانت ولازالت محكومة بمحدّدات أو فواعل داخليّة وخارجيّة والتي أثرت حكماً على مســـار العلاقة الثنائيّة. فكان إتفاق الطائف مرحلة مفصـليّة لتطوّر العلاقات الخارجيّة، وبلوغها مسـتوى سُـرعان ما إنحدر بفعل تلك الفواعل الخارجيّة، حيث كان اغتيال رئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري نقطة تحوّل لتلك العلاقة الثنائية، إضافة إلى الحرب الدائرة على الأرض السورية والانقسام بين الأطراف اللبنانية حول الموقف من هذه الحرب بين داعم ومؤيد لها وبين من انخرط مع الدولة السـورية ضـد المجموعات الإرهابية وبين من اتخذ الحياد موقفاً أسـاسـياً، وكل ذلك أدى إلى المزيد من التعقيد في العلاقات الثنائية، وبناءً على ما سـبق، استقرّ البحث على إشكالية رئيسية مفادها: **كيف أثّر إتفاق الطائف على العلاقات اللبنانيّة السوريّة؟.**

خامساً: تساؤلات الدراسة

تثير الإشكالية السابقة عدداً من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

1- ما طبيعة العلاقات اللبنانيّة السوريّة ما قبل إتفاق الطائف؟.

2- ما هي محددات السياسة الخارجيّة اللبنانيّة؟.

3- ما هي تداعيات إتفاق الطائف على السياسة الخارجيّة اللبنانية؟.

4- كيف أثّرت الفواعل الخارجيّة على السياسة اللبنانية؟.

سادساً: فرضيّات الدراسة

نسعى من خلال الدراسة إلى الوصول لعدة فرضيات أهمها:

1- إن الفواعل الداخلية والخارجية أثرت على مسار العلاقة الثنائيّة

2- الدخول السوري إلى لبنان بعد الحرب الأهلية كان نقطة تحول في تاريخ السياسة اللبنانية

3- إتفاق الطائف مرحلة مفصليّة لتطوّر العلاقات اللبنانية – السورية.

4- بلغت العلاقات الثنائية مستوى عالٍ سُرعان ما إنحدر بفعل الفواعل الخارجيّة.

5- كان اغتيال رئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري نقطة تحوّل لتلك العلاقة بين لبنان وسوريا ما زالت تداعياتها حتى اليوم.

6- تعدد الانتماءات الداخلية والطائفية أثرت في مسار السياسة الخارجية اللبنانية.

سابعاً: المناهج المتبعة إستعنا في دراستنا بعدّة مناهج علميّة

1- **المنهج التاريخي** الذي إستخدم بغرض البحث في أساس العلاقة التاريخيّة بين لبنان وسورية.

2- **منهج دراسة الحالة،** واعتمدنا عليه للوصول إلى المعلومات وحقائق تفصيليّة حول الأحداث التي تشهدها كل من سورية ولبنان. كما ساعدنا هذا المنهج أيضاً على تحديد طبيعة التفاعلات التي تحدث بين الأطراف المؤثرة وتداعياتها المستمرّة إلى يومنا هذا.

3- **المنهج الوصفي التحليلي** باعتباره المنهج الأكثر ملائمة في وصف وتحليل المشكلة المطروحة والإلمام بمختلف جوانب العلاقة بين البلدين والتعرض لنماذج (أحداث) من الواقع حيث يتطلّب الوصف العلمي الارتباط بالواقع قَدْر الإمكان مراعياً بذلك مناهج البحث العلمي وأصوله.

ثامناً: معوّقات الدراسة

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء رحلتنا البحثية، يمكن تلخيصها بـــــــ عدم وجود مصادر كافية للدراســة العلميّة، كذلك عدم القدرة على الوصــول الى مجتمع البحث (خاصّــة من الجانب الســوري) لاسيّما مع الوضع الذي تعانيه سورية وتعثرنا في الوصول للمعلومات والمصادر.

تاسعاً: خطة الدراسة

على ضوء ما سبق، سنعالج هذه الدراسة منهجياً في فصلين يتفرّع عن كلّ منهما مطلبين ويتفرّع عن كل مطلب فرعين لبلوغ الأهداف المنشودة من الدراسة، فكان التقسيم على الشكل التالي:

الفصل الأوّل بـ عنوان: **السياسة الخارجيّة ودورها في إدارة العلاقات الدوليّة.** ضمن مبحثين الأوّل حول **مفهوم السياسة الخارجيّة والعلاقات الدوليّة والنظريات التي تحكمها** (في مطلبين). أمّا المبحث الثاني فتناولنا فيه: **محّددات ووسائل السياسة الخارجيّة اللبنانيّة** (أيضاً في مطلبين).

أمّا الفصل الثاني والمعنون بـــــــ: **العلاقات اللبنانيّة _ السوريّة بعد إتفاق الطائف.** ضمن مبحثين الأوّل حول **اتفاق الطائف وتأثير الفواعل الخارجيّة على العلاقات اللبنانيّة الســـوريّة** (في مطلبين). أمّا المبحث الثاني فتناولنا فيه: **تداعيات إتفاق الطائف على العلاقات اللبنانيّة _ الســـوريّة** (أيضـــاً ضـــمن مطلبين).

الفصل الأوّل

السياسة الخارجيّة ودورها في إدارة العلاقات الدوليّة

شَكّلت نهاية الحرب الباردة مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدوليّة، اتسمت بإعادة بناء العديد من المفاهيم التي كانت متواجدة منذ قدم البشرية ومنحها الأولوية في الخطابات السياسية لارتباطها المباشر بالظواهر الدوليّة مثل "مصطلح الأزمة" والذي يُعد من المصطلحات الأكثر استخداماً في عصرنا الحالي الذي يمكن وصفه بعصر الأزمات، وكذلك مصطلح "السياسة الخارجيّة" و"الدبلوماسيّة".

وتعتبر الممارسات الدبلوماسية الحديثة في العلاقات الدوليّة نتاج لنظام الدولة الأوروبية بعد عصر النهضة، وتاريخياً يعني مفهوم الدبلوماسية إدارة العلاقات الرسمية وعادةً ما تكون العلاقات الثنائية بين الدول ذات السيادة، ومع بداية القرن العشرين تمَّ تبنّي الممارسات الدبلوماسية الرائدة في أوروبا في جميع أنحاء العالم، وقد توسَّع مفهوم الدبلوماسية ليشمل اجتماعات القمة والمؤتمرات الدولية الأخرى، والدبلوماسية البرلمانية والأنشطة الدولية للكيانات فوق الوطنية ودون الوطنية، والدبلوماسية غير الرسمية من خلال العناصر غير الحكومية، والعمل في الخدمة المدنية الدولية. ومع تزايد أهمية الدبلوماسية ونجاحها في إدارة العلاقات الدولية كشف التاريخ وبرهن على أن الدبلوماسية عنصر ضروري في أي علاقة منطقية بين فرد وآخر، أو أمة وأخرى. فهي عملية سياسية لا تهدف إلى تعزيز العلاقات الودية والسلمية بين الدول والأمم وحسب إنما تعمل أيضاً على استبعاد خطر الحرب ودوام الاستعداد له..

وقد تناول الباحثون السياسة الخارجيّة بالتحليل والتفسير ضمن التاريخ الدّبلوماسيّ قبل منتصف القرن الماضي، حيث كانت العلاقات بين دولتين تُبحث من خلال دراسة التفاعل الدّبلوماسيّ بينهما وفق التدرّج التاريخي، وساد اتجاه يعنى بالتوجّه السّياسيّ Policy–Oriented يرى في كل موقف للسّياسة الخارجيّة حدثاً متميّزاً يخضع لدراسة مستقلة بالاعتماد على المنهج التاريخي.

والجدير بالذكر أن للسّـياسـة الخارجيّة دوران، أوّلهما في حالة السـلم يقوم على الإقناع والتّفاوض وتختصّ به الدّوائر الدّبلوماسيّة ويأتي في المقام الأوّل في حسابات القائمين على السّياسة الخارجيّة. وثانيهما في حالة الحرب حيث يقوم الجيش على فنّ الإكراه بالقوّة وتختصّ به الدّوائر الاسـتراتيجيّة[1] والعسـكريّة في الدّولة، ويأتي في المرتبة الثّانية، وعادة ما تلجأ إليه الحكومات لحسـم قضـيّة معيّنة بعد فشـل الجانب الدّبلوماسـيّ السّلميّ في تحقيق الأهداف المرجوّة في تلك القضـيّة من قضـايا السّياسـة الخارجيّة. وعليه ترتبط فعاليّة السّياسة الخارجيّة لدولة ما بمدى فعاليّة البُعد الدّبلوماسيّ والاستراتيجيّ لها.

وقد اختلف الباحثون في تعريف وتحديد طبيعة السـياسـة الخارجيّة، بسـبب ازدياد أنواع الوظائف الخارجيّة للدول واتسـاع دائرة مهامها وعلاقاتها، ما أدّى لتنوع وتعدّد التعاريف المقدمة بين تعاريف تركّز على نشـاط الدولة، وأخرى تركّز على سـلوكاتها وتعاريف تعتبرها برنامجاً عملياً، ويوضّـح "روبي جونز" الإختلاف بالقول: "أن طبيعة السياسـة الخارجية أمر غير متفق عليه بين الباحثين بل لدينا الاعتقاد بأنّه لن يكون هناك اتفاق على طبيعة السـياسـة الخارجيّة مسـتقبلاً وذلك كون مجال الاختيار في حقل دراسـة وتحليل السـياسـة الخارجية متسـع بشـكل واضـح"[2]. وعليه سـنقسـم هذا الفصـل إلى مبحثين سـنبحث في المبحث الأول مفهوم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وفي المبحث الثاني محددات ووسائل السياسة الخارجية اللبنانية

[1] _ يعود أصـل كلمة **اسـتراتيجيّة** للفظ اليوناني στρατηγικό ، والتي يقابلها في الحروف الانكليزيّة اللفظة Strategos، وتتألف من مقطعين أولهما Stratos ، ويعني " الجيش" والثاني Agein و يعني " يقود"، أي "علم قيادة الحشـود العسـكرية" أو "خطّة الخدعة لتضليل العدو"، وتدل اللفظة أيضاً على معنى منصب "الجنرال".

[2] _ حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دارسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر، دار هومه، 2012، ص14

المبحث الأوّل

مفهوم العلاقات الدوليّة والسياسة الخارجيّة

تُعتبر العلاقات المجتمعية والدولية ظاهرة قديمة ترسخت مع ظهور الجماعات البشرية التي اضطرت للتعامل مع بعضـــها عبر تكتلات وتطورت هذه العلاقات ومرت بأدوار مختلفة ويرى المؤرخون الأوروبيون أنها حافظت على سماتها حتى انعقاد مؤتمر وستفاليا 1648.

ولمّا كانت القوّة لا تزال الأســـاس في تحديد إطار اســـتراتيجيات الدول والمحرّك لأنماط العلاقات الخارجيّة وطبيعة أهداف سياستها، بالتالي فإنّ الأقوى يفرض مصالحه على الآخرين عبر استغلال تلك القوة لتحقيق مصالحه بغض النظر عن تضرر مصالح الآخرين ومن هنا وانطلاقا من هذا الواقع ونتيجة لاستمرار الحروب قام منظرو السياسة الدولية بوضع النظريات لإقامة السلام العالمي والأمن الجماعي بهدف تمكين المجتمع الدولي[3] العيش بســلام وفق مبادئ وأســس تلتزم باحترامها كافة الدول وعلى قدم المســاواة بصــرف النظر عن حجم الدولة ومدى قوتها.

لذلك تتعدّد نظريات العلاقات الدوليّة وإن كانت المثاليّة والواقعيّة هي أهمّها إذ لا يُمكن قراءة مستقبل السياسة الخارجيّة لدولة ما وعلاقاتها الخارجيّة بدون تفحُّص كامل ودقيق في موضوع التأثيرات المُحتملة من

---

[3] _ يشير **مفهوم المجتمع الدولي** إلى مجموع المجتمعات السياسية الفردية التي تسمى بالدول القومية، والتي تتكون كل واحدة منها من شــعب وإقليم وحكومة واقتصــاد فى إطار شــخصــية لها ذاتيتها القومية المميزة (الثقافة القومية) التي تعمل على توحيد هذا المجتمع فى مواجهة غيره من المجتمعات القومية المنافسة. ويتحقق المجتمع الدولي عندما يتاح له أن يضم فى عضويته هذه الدول القومية، وضمن هذه العضوية تحظى بعض الدول دون غيرها باعتراف دولي واسع بأنها دول كبرى ذات قوة ونفوذ ومكانه وتأثير.

تلك العلاقات، لأنّ ذلك يَدخُل في مفهوم الإيحاء والتنبُّؤ لكون الواقع وتاريخ الأُمم غير خاضـع للتنظير فقط، وانّما ما تفرضـه أحداث العالم هو الثابت في العمل عليه حيث التدافع بين الأُمم وفقاً للمصـالح الذاتية لتلك الدول ومنظور الواقع هو غير منظور التنبؤ، حيث تتفرّع عناوين وثوابت موجبة العمل بها وهي من صـميم العلاقات الدولية، فالواقعيّة مثلاً مُقابل المثاليّة، والتقليديّة في مواجهة السـلوكيّة، والواقعيّة الجديدة في مقابل الليبراليّة الجديدَة، والعقلانيّة في مواجهة الإنعكاسيّة.

وعلى سـبيل المثال تسـوق لنا المثالية بأنّه كان من المُمكن بناء نظام سـياسـي دولي يُمكنه التخلُّص منَ الصـراع والمنافسـة بين الدُّول. نظام تختفي فيه الحرب كأداة للسـياسـة الخارجيّة، ويتُم تأسـيس سـلام دائم آنذاك، وهذا ما دفع الواقعيون للتسـاؤل حول أيّ أُسـس علميّة أقام مهندسـو عصـبة الأمم مثاليتهم الليبرالية؟ وهنا كانت الرسالة الاساسيّة واضحة: أنّنا لا نستطيع إزاحة الحرب جانباً بمجرد التمنّي، إذْ لا شك أنّ الرغبة بإنهاء الحرب أمراً جيداً ككُل، لكن كان واجباً على علم السياسـة الدوليّة أن يتقدم بإحلال التحليل الموضـوعي ليتقدم على الطوباوية، وقد أدّى الفشـل في تحقيق ذلك الى انهيار عصـبة الأمم وتحديداً الحرب العالميّة الثانية، فالواقعية يمكن أن تؤدّي الى سـخرية قاسـية باتجاه القوّة. وبالتالي سـنقسـم هذا المبحث إلى مطلبين سـنبحث في المطلب الأول العلاقات الدولية والنظريات التي تحكمها وفي المطلب الثاني سـنبحث كيفية صناعة السياسة الخارجية في العلاقات الدولية.

المطلب الأوّل

العلاقات الدوليّة والنظريّات التي تحكمها

إنّ الغاية الأساسيّة من دراسة العلاقات الدوليّة هي معرفة العلاقات بين الدول والتفاعلات الحاصلة بين سياساتها الخارجيّة. وقد عرّف "**مارسيل ميرل**" العلاقات الدوليّة بأنّها:" كلّ التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلّع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدوليّة، وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين المجموعات العامّة و/أو الخاصّة التي تقع على جانبي الحدود كما تشتمل على أنشطة تقليديّة (الدبلوماسيّة، الحرب...)... وتدفقات من طبيعة أخرى (اقتصاديّة، ديمغرافيّة، رياضيّة...)". أمّا "**رايت كوينسي**" يعرّفها بأنّها:"علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدوليّة سواء علاقات رسميّة أو غير رسميّة . "[4] ورغم عدم وجود تعريف جامع وشامل للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمختصين فإنّ الإطلاع على هذه التعريفات يوضح لنا أنّ العلاقات الدولية هي:

1. ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية.
2. تشتمل على العلاقات الغير الرسمية بين الدول ولا تقتصر على العلاقات الرسميّة فقط.
3. حينما نتحدث على العلاقات الدولية فإننا غالباً مانقصد العلاقات بين الدول، و لكن العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد و نشاطات المنظمات الدولية و المؤسسات الثقافية.
4. إنّ العلاقات السياسية الدولية هي العلاقات التي لها تأثيرات سياسية .

إذاً ينطوي مفهوم العلاقات الدوليّة على الطبيعة الديناميكيّة للتفاعلات بتنوع موضوعاتها خارج حدود الدول، فهي تشكّل نسقاً مترابط الأبعاد والمكونات وتتفاعل وحداته وعناصره جميعها؛ حيثُ يؤثر ويتأثّر كلّ مكوّن على الآخر. كما وترتبط العلاقات الدوليّة مع مفاهيم أخرى غير السياسة الخارجيّة (التي سنتناولها في

[4] _ ميرسل ميرل، سوسيولوجيّة العلاقات الدوليّة، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي للنشر، 1986.

المطلب الثاني) مثل النظام الدولي[5]، فيعرّفه "**والتز**" بأنّه"عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكوّن النظام من هيكل أو بنيان ويتكوّن من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل مع بعضها"[6]. أمّا " **مورتون كابلان**" فقد عرّفه بأنّه:" وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معيّنة من الزمن"[7]. و للنظام الدولي أنماط متعددة: منها المتعدد الأقطاب، الثنائيّة القطبيّة، والقطب الواحد.. والأكيد أنّ العلاقات الدوليّة والتفاعلات السائدة تتأثر بنمط النظام الدولي القائم وتتفاعل معه، وتؤثر فيه وتتأثّر به.[8]

كذلك يترابط مفهوم العلاقات الدوليّة والتاريخ، إذ تقوم على دراسة الظواهر التاريخيّة لتحليلها واستنباط النظريات، وبما أنّ التاريخ يعتمد على وصف الوقائع التاريخيّة وتسجيلها، فتسعى العلاقات الدوليّة الى الإستعانة بهذا التاريخ لفهم سلوك الدول وتحليل الظواهر. لذا فإنّ دراسة تاريخ الدول وعلاقتها مع بعضها هي جزء من العلاقات الدوليّة.

---

[5] _ **النظام الدولي:** عرّفه "ولتز" بأنه عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها، وكان "ستانلي هوفمان" أكثر تحديداً فى رؤيته للنظام الدولي، فهو يرى أنه عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريق بنيان أو هيكل العالم، وقد تطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغير فى الأهداف الرئيسية لوحدات النظام أو نتيجة التغير فى نمط وشكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكّلة للنظام. أما "مورتون كابلان" فقد عرّفه بأنه "وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن".

[6] _Kenneth N.**THEORY OF INTERNATIONNAL POLITI**CS, Waveland press, USA,1979.

[7] _Morton A. Kaplan**, System and Process in International Politics**, ECPR Press,2005.

[8] – عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدوليّة**، دار أمواج، لبنان، 2003، ص:18.

وقبل التطرّق الى نظريات العلاقات الدوليّة والتي تصـــنّف ضـــمن نظريات عامّة[9] ونظريات جزئيّة[10]، وتناول بعضـــها لا بدّ من تعريف نظريّة العلاقات الدوليّة، فيعرّف "**فيليب بريار Philipe Braillard** " نظريّـة العلاقـات الـدوليّـة في كتـابـه " **نظريـات العلاقـات الـدوليّـة Theories des relations internationals**" بأنّها: " مجموعة متماســـكة ومنظّمة من المقولات لرامية الى إيضـــاح دائرة العلاقات الاجتماعيّة التي تســـمى دوليّة" . كما عرّفها أيضـــاً بأنّها:" تعبير متماســـك وممنهج لمجموعة من المفاهيم والفرضـيات حول السـلوكيّة السـياسـيّة في علاقاتها مع بعضـها لبعض المبنيّة على متغيرات العلاقات الدوليّة كالقوّة، الاخلاق، التعاون، التكامل والاقتصـــاد..."[11]. وباعتبار أن نظريات العلاقات الدولية تفسّـــر العلاقات الخارجية بين الدول فإننا سنقسم هذا المطلب إلى فرعين سنبحث في الفرع الأول النظرية الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة وفي الفرع الثاني سنبحث النظريّة المثاليّة والليبرالية.

الفرع الأوّل

النظريّة الواقعيّة (الكلاسيكيّة) والواقعية الجديدة

---

[9] _ **النظريات العامّة:** هي تلك النظريات التي تعمد إلى تفســـير ظاهرة العلاقات الدوليّة تفســـيراً كليّاً، ومن أبرز هذه النظريات: النظريّة المثالية، النظرية الواقعية، نظريات التكامل والاندماج، النظرية الماركسية و.....

[10] _ **النظريات الجزئيّة:** هي تلك النظريات التي تركز فيهمها وتفســـيرها لظاهرة العلاقات الدولية على جزء أو جانب محدد معتمدة على الدراســـات لميدانية، وعلى مقاربة منهجية متكاملة، ومن أهم هذه النظريات: نظريات صـــنع القرار، نظريات الردع، نظرية المباريات....، للمزيد الاطلاع على المرجع التالي: جندلي عبد الناصـــر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفســـيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص:37.

[11] _ جندلي عبد الناصـــر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفســـيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية للنشـــر والتوزيع، ط1، 2007، ص:16.

يرى هولستي Holsti أنّ ثمّة أمركينن عديدين في الماضي كألكسندر هاميلتون Alexander Hamilton قد ارتبطوا بمنظور واقعي في تصورهم للعلاقات الدوليّة، غير أنّ الجذور الفكريّة المعاصرة للواقعيّة كانت أوروبيّة إلى حد كبير[12]. لقد ترسّخت النظريّة الواقعيّة غداة الحرب العالميّة الثانية كتيار فكري رافض للتيار الليبرالي الذي هيمن على تحليل السياسة الدوليّة خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين، حيث ازدهرت الليبراليّة من خلال تحليلات مؤرخين شهيرين حال سيدني فاي Sidney Fay، وكاميللي بلوخ Camille Bloch، وبيير رينوفان Pierre Renouvin، وغيرهم.

وقد ظهرت هذه النظريّة كإستجابة للحاجة إلى فهم المأساة التي شكلها الصراع العالمي الأكثر تدميراً حتى ذلك الحين، وفي إطار محاولة لإيجاد طريقة تجنُّب العالم هكذا كارثة ماديّة وبشريّة في المستقبل[13]. ويُشار الى أنّ مكيافللي كان من أبرز الواقعيين التاريخيين الذين أكدوا على الطبيعة البشريّة للنفس الانسانيّة وأثرها في عالم السياسة[14]، كذلك توماس هوبز Thomas Hobbes حيث وصف حالة الطبيعة بأنها حالة شر وتعدّي، تسودها الحرب الدائمة بين الفرد والفرد وبين الكل والكل، وحيث الإنسان ذئب لأخيه الإنسان[15]. وفي هذا السياق يرى **باترفيلد Butterfield** أنّه: " في داخل الدولة يتم ترويض الطبيعة البشريّة من قبل

---

[12] _ أبرز الشخصيات الاوروبيّة في هذا الصدد هم: المؤرخ **أدوار هاليت كار** Hallet Carr **Edward**، والجغرافي **نيكولاس سبيكمان** Nicholas Spykman، والمنظر السياسي **هانز مورجانثو** Hans Morgenthau، إضافة الى **جون هيرز** John Herz، **وريمون آرون** Raymond Aron، **وهيدلي بول** Hedley bull.

- أمّا الاميركيون البارزون المنتمون الى المدرسة الواقعية: **أرنولد ولفرز** Arnold Wolfers، **ونورمان جريبنز** Norman Graebner، والدبلوماسي **جورج كينان** George Kennan، والصحفي **والتر ليبمان** Walter Lippmann، واللاهوتي **رينولد نيبور** Reinhold Niebuhr.

[13] – Serban Ionut,**Theories and Concepts in International Relations from Idealism to Realism**, Revue des sciences Politiques, No 40, 2013, p: 55.

[14] _Donnelly, Jack, **Realism and International Relations**, Combridge University Press,2000,P9.

[15] – Rossello, Diego, **Hobbes and the Wolf- Man: Melancholy and Animality in Modern Sovereignty**, New Literary History, Volume 43, Number 2 , Spring 2012,pp255-279.

السلطة السياسيّة القائمة، أمّا في البيئة الدوليّة فإنّ الفوضى لا تسمح فحسب بظهور آثار طبيعة البشر بل إنّها تحفز أسوأ جوانب الطبيعة البشريّة لكي تعبر عن نفسها"[16].

كما يشار كذلك إلى أنّ جورج كينان كان يعتبر أنّ الانسان لا يزال حيواناً يعتمد بحكم طبيعته الفطريّة على القتال[17]. كما يذكر البعض أنّ ثمّة ساسة معاصرين أعلاماً قد التزموا في سياساتهم بنهج الواقعيّة وانطلقوا من ذات النظرة التشاؤميّة بصدد الطبيعة البشريّة. ومن أرز هؤلاء ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، وجورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا إبّان مؤتمر فرساي والملقب بالنمر.

أما النظريّة الواقعيّة المعاصرة (Neorealism) فظهرت غداة الحرب العالميّة الثانية مع بداية حقبة الحرب الباردة، حيث كانت بمثابة الثورة على النموذج المثالي الليبرالي الذي كان يهيمن على تحليل السياسة الدوليّة خلال حقبة ما بين الحرب العالميتين. غير أنّ تاريخ الفكر السياسي عبر مراحله المختلفة عرف العديد من المفكرين الواقعيين حال ثيوسيديو الإغريقي في زمن الحضارة اليونانية القديمة، ومكيافلّلي الإيطالي في عصر النهضة، وهوبز الإنجليزي في القرن السابع عشر، وغيرهم. وعلى الرغم من تعدّد روّاد النظريّة الواقعيّة المعاصرة من منظرين ومؤرخين وصحفيين ولاهوتيين؛ إلّا أنّها ترتبط على نطاق واسع بإسم هانز مورجنثاو كمؤسس لها وتحديداً في ثنايا كتابه الشهير " السياسة بين الأمم" الصادر عام 1948.

ويطلق على النسخة الأولى من النظرية الواقعيّة (واقعية مورجنثاو) التي تتمثّل في انعكاس الطبيعة البشريّة المتمسة بالانانيّة على صانع السياسة الخارجيّة ومن ثمّ على سلوك الدولة الخارجي. كما شهدت

---

[16] – Donnelly, op, cit, p:9.

[17] – Shimko, Keith L., **Realism, Neorealism, and American Liberalism**, The Review of Politics, Vol 54, No2 (Spring 1992) p: 285.

النظريّة الواقعيّة تطوّرات عديدة تتابعت عبر تاريخها تمثل أبرزها في ظهور الواقعيّة البنيويّة Structural Realism والتي ترفض هذه الأخيرة تصوّر واقعيّو مورجنثاو، باعتبار أنه من الصعوبة بمكان تحديد الطبيعة البشريّة وفق معايير علميّة صارمة، وأنّ التركيز على الجوانب الشخصيّة لصناع القرار ليس من شأنه أن يقودنا إلى فهم صحيح لحقائق العلاقات الدوليّة.

وفي هذا الصـــدد علينا أن نركز على طبيعة بنية النســق Structure of the System، لأنّه لو كانت الشخصيات الصانعة للقرار ذات سمات سخيّة على المستوى الشخصي إلّا أنّها ستكون مضطرّة للتعامل بأنانيّة في مضمار السياسة الدوليّة باعتبار أنّ الأنانيّة هي طبيعة هذه السياسة[18]. وايضاً ظهرت الواقعيّة الجديدة على يد كينيث والتز في ثنايا كتابه الشهير "نظرية السياسة الدولية" الصادر عام 1979[19].

وعليه وخلافاً للواقعيّة الكلاسيكيّة فقد تخلّت الواقعيّة الجديدة عن فرضية تأثير الطبيعة البشرية في السياسة الدولية، واعتبرت أن الطبيعة الفوضوية للبيئة الدولية هي انعكاس لطبيعة بنية النسق الدولي، والذي يتكوّن حسب والتز، من عدد من القوى العظمى يسعى كلٌّ منها إلى البقاء.

كما ولدت من رحم الواقعيّة الجديدة نظريات عديدة يأتي في مقدمتها الواقعيّة الدفاعيّة والواقعيّة الهجوميّة، وهما النظريتان اللّتان وإن اتفقتا حول المبادئ الرئيســـيّة للواقعيّة إلّا أنهما اختلفتا حول العديد من المسائل البارزة حال مستوى القوة الذي يتعين على الدول بلوغه، فالواقعية الكلاسيكيّة هي نظريّة استقرائية تعتمد في شرح السياسة الدوليّة على تحليل التفاعلات والأفعال الناتجة عن الدول في النسق الدولي، بينما

---

[18] _ احمد محمد وهبان، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إبل مريشامير"دراسة تحليلية للنظريّة الواقعيّة عبر ستة عقود"**، مجلة الحقوق للبحوث القانونيّة الاقتصاديّة، دار المنظومة، مصر، 2016، ص:15.

[19] _ احمد محمد وهبان، **النظرية الواقعية وتحليل الســياســة الدولية من مورجنثاو إبل مريشــامير"دراســة تقوميية"**، كلية الدراســات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مصر، بدون تاريخ، ص:64.

تؤكّد الواقعيّة الجديدة على أنّ بنية النســـق الدولي الفوضـــوية هي المحدّد لخيارات الدول في ســـياســـاتها الخارجية.

وثانياً بصـــدد الإختلافات بين النظريتين نجد أن الواقعيّة الكلاســيكيّة تنظر إلى القوّة باعتبارها هدفاً في حد ذاتها، بينما تعتبر الواقعيّة الجديدة أنّ القوة ليســـت مجرد هدف وإنّما هي وســـيلة كذلك. أمّا الفارق الثالث بين النظريتين، حســـب لامي، فيشـــير إلى الطريقة التي تتفاعل بها الدول مع حالة الفوضـــى على المستوى الدولي، فبالنسبة للواقعيين تمثل الفوضـى حالة النسق والدول تتفاعل في ظلّها معتمدة على حجمها، وموقعها، وقوتها الداخلية، وقدرات القيادة السياسيّة. بينما يرى الواقعيون الجدد أنّ الفوضـى تسود النسق وتقيّد تصرفات كافة الدول على حد سواء وأيّ كان حجم قدراتها. ويستدرك لامي قائلاً إنّه على الرغم من وجود هذه الإختلافات بل ووجود عدة نظريات واقعيّة؛ فإن ثمة عناصـــر عديدة موحدّة تجمع بينها، مثل افتراض أنّ الدول هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدوليّة، وكون الهاجس المحوري للدول هو ضمان أمنها[20].

في شأن ما تقدّم إنّ المنطلق الرئيسي للواقعيين الكلاسيك، يتأسّس على كون البشر أنانيين وصراعيين بطبيعتهم، وبالتالي فإنّه يتعيّن علينا أن نركّز على كيفيّة مطاردة البشر لمصالحهم، وكيف يكتسبون القوّة لكي يحققوا هذه المصالح. لذلك يلجأ البشر في السعي دوماً لتحقيق مصالحهم بأي قوّة متاحة. كذلك الحال على صعيد الدول حيث تسعى كل دولة دولة إلى تحقيق مصالحها في ضوء عناصر القوّة المتاحة لها، لذلك نرى الدولة القويّة تسعى إلى فرض إرادتها وإملاء شروطها في السياسة الدوليّة باستخدام قوّتها البحريّة أو النوويّة

[20] – Lasan , Nicoleta. (December 2012), **International Relations Theories and Security, The Public Administration and Social Policies** Review IV, No.2 (9), 39-48 .

أو حتى مقدراتها السياسيّة والاقتصاديّة. أمّا الإستقرار الدولي، فوفقاً للمنطق الواقعي، يمكن تحقيقه من خلال التوافق بين القوى الدوليّة بما يؤدّي إلى الحفاظ على ميزان القوّة Balance of Power.

الفرع الثاني

النظريّة المثاليّة والليبرالية

مع نهاية الحرب العالميّة الأولى وحتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين سيطرت **المثاليّة** على العلاقات الدوليّة، ويطلق عليها أحياناً اسم الطوباويّة. ومن أهم المثاليين الليبراليين: **إيمانويل كانط Immanuel Kant، ريتشارد كوبدن Richard Cobdon، جون هوبسون John Hobson، نومان آنجل Norman Angell، ألفر زيمرن Alfred Zimmern** وودرو ويلسون **Woodrow Wilson**.

إنّ أصحاب هذه النظريّة منفصلون عن التفكير القائم ويضعون المبادئ الأخلاقيّة قبل الإعتبارات العلميّة أو التدبيريّة، ويصفهم الواقعيون بأنّهم سُذّج في ما يتعلّق بالعالم من حولهم. إذ يهدف المثاليون إلى عالم مثالي. واعتقدوا أنّ آليات الديمقراطيّة البرلمانيّة والنقاش تحت حكم القانون يمكن إرساؤها في الدبلوماسيّة الدوليّة، ولهذا السبب كرّسوا أهميّة كبرى لعصبة الأمم ولتقوية القانون الدولي، والسمة المركزيّة في المثاليّة هي الإعتقاد بأنّ ما يجمع البشر أهم ممّا يفرقهم، كما وريرفض المثاليون الحجج الجماعيّة المرتكزة على

المجتمع أو المجموعة المحليّة، والواقعيّة التي تقول إنّ الدولة نفسها هي مصدر القيم الأخلاقيّة بالنسبة إلى البشر [21].

لقد كان الدافع وراء حقبة المثالية، (من أوائل القرن العشرين حتى أواخر الثلاثينيات منه) هو الرغبة في منع حدوث الحروب. غير أنّ الكثيرين من المثاليين كانوا يشكون في أنّ مبادئ الحرية الاقتصاديّة، مثل التجارة الحرة، من شأنها أن تحقق السلام. فالمثاليون من أمثال هوبسون J. A. Hobson جادلوا بأنّ الإمبريالية (وهي إخضاع الشعوب الأجنبية ومواردها) أصبحت السبب الأساسي للصراع في السياسة الدوليّة.

إلاّ أنّ تراجع الطروحات الفكريّة التي قدمتها النظرية المثالية ظهرت بشكل بارز مع انهيار عصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939. وعلى الرغم من أنّ المثاليين سعوا إلى استخدام نظام العصبة ليحل محل السياسة الواقعيّة الأوربيّة، إلاّ أنهّا أصبحت مجرد منتدى يعكس المصالح القومية المتنافسة بين القوى العظمى في تلك الأيام.

إذاً، تّعد النظريّة المثاليّة إحدى الاتجاهات المعياريّة في تحليل العلاقات الدوليّة فإنّ دراسة العلاقات الدوليّة، التي تركز على القيم الأخلاقيّة المثاليّة في تصورها للعلاقات الدوليّة ويعتبرون أنّ الفكر الإنساني هو الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقيّة. كما تعتبر أنّ أساس العلاقات الدوليّة هي علاقات وديّة وسلميّة، وأنّ ما يوجد من حروب وصراعات في العالم هو أمر يتناقض مع الفطرة البشريّة.

[21] _ خليل حسين، **العلاقات الدوليّة النظرية والواقع– الأشخاص والقضايا**، ممنشورات الحلبي، بيروت، 2011، ص:–241–242–243–244.

أما الليبراليّة[22] فعرّفها لالاند بأنّها: " فلسـفة اقتصـاديّة وسـياسـيّة تؤكد على الحريّة والمسـاواة وإتاحة الفرص"، كما وعرّفها جون جاك روســو بأنّها: " الحريّة أن تطيع القوانين التي شــرّعناها نحن بأنفســنا"[23]. وترتكز الليبراليّة على مبادئ أربع هي: العلمانيّة Secularism، العقلانيّة Rationalism، الإنســانيّة Humanitarian والنفعيّة أو البرغماتيّة Pragmatism [24].

أصــبحت الليبراليّة محور تركيز في نهاية الحرب العالميّة الثانيّة، خاصّــة بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السـوفياتي والشـيوعيّة. ورغم أنّ مؤيدي الواقعيّة يدينون الليبراليّة بوصـفها شـكلاً من أشـكال المثاليّة التي ظهرت في أواخر الثلاثينيات ومباشرة بعد الحرب العالميّة الثانية.

فالليبرالية هي الأيديولوجيا الأولى والأقوى في العالم الحديث. وقد تحوّلت الليبراليّة منذ العقود الأخيرة في القرن العشرين إلى ما يُسمّى بـــ "**نيوليبراليّة _ Neoliberalism**" أو " **الليبراليّة الحديثة** "، وأصبحت الأيديولوجيا المهيمنة على العالم الغربي والعالم المُتأثّر بالغرب. هذه النظريّة الأكثر صـموداً في الفكر الغربي تمثّل الأيديولوجيا الرئيسيّة في النظام الرأسمالي الغربي الحديث وهي أكثر نظريّة تتطابق وتتواءم مع مصـالح

---

[22] _ **الليبرالية:** كلمة لاتينية تعني الحريّة والاســتقلاليّة، أي التحرر التام من كل أنواع الإكراه الخارجي، ســواء أكان دولة أو فرداً، حيث يتمحور مفهوم الليبرالية أكثر حول «الفرد» صــاحب القيمة بحد ذاته، وجب احترامه، بغض النظر إلي ديانته أو مذهبه أو حتى معتقده السياسي.

[23] _ صلاح نيوف، **الليبرالية**، جامعة السوريون الجامعية، باريس، دون تاريخ، ص5.

[24] _ **العلمانيّة:** هي فصل الدين عن السياسة، وبالأخص فصل المعتقدات الدينية عن النشاط البشري وإزاحته بلكامل.

_ **العقلانيّة:** أي الاستغناء عن كلّ مصدر للوصول إلى الحقيقة والإنفراد بهداية العقل فقط وإخضاع كلّ الظواهر لحكم العقل.

_ **الإنسانيّة:** تدافع الليبرالية عن حريّة الفرد، وتؤمن بالطبيعة الانسانية القابلة للكمال.

_ **النفعيّة أو البرغماتيّة:** هي عبارةٌ عن سلوكٍ أو سياسةٍ تنظر إلى العواقب العملية المباشرة بدلًا من مجرد اتباع نظرياتٍ. فهي تجعل من نفع لانسان ومحيطه معياراً للسلوك، والخير الأسمى هو تحقيق السعادة لكافة البشرية.

الطبقة الرأسـماليّة الحديثة والعلمانيّة. وفي سـياق تطوّرها التاريخي أصـبحت لليبراليّة أقسـام مختلفة يمكن تلخيصها في ثلاث[25]:

- **الليبرالية الكلاسيكيّة:** نشأت في القرن السادس عشر وكانت كهيئة الجنني الذي مل يكتمل، وبرزت في القرن السـابع عشـر بهيئة أيديولوجية متكاملة ومؤثّرة، ولعبت دوراً بارزاً وأسـاسـياً طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر خدمة للمصالح الرأسـاملية الحديثة في المجتمعات الغربية، وكذلك لتأمين الأهداف الاستعماريّة التي رسمها المستعمرون الغربيون في البلدان والدول غير الغربية. كما استمرّت حياة اللبراليّة الكلاسـيكية إلى حد ما طوال العقود الثلاثة الأوائل من القرن العشـرين. ولكن تراجع دورها المؤثّر بالتدرج بتوسـع الأيديولوجيات الفاشـيّة والإشـتراكيّة ذات التوجه الماركسـي، والاشـتراكيّة ذات التوجه الدميقراطي.

- **الديمقراطيّة الإشتراكيّة:** تعود نشأتها للنصف الثاني من القرن التاسع عشر تمثّل الجانب المعتدل من الليبرالية، إذ تبلورت إثر الأزمات والإنتكاسـات التي واجهتها الليبراليّة الكلاسـيكية، واعتمدت كمنهج لإنقاذ الرأسـماليّة الغربيّة. لقد صـعد نجم الدميقراطية الإشـشـتراكيّة في السـنوات التي أعقبت الحرب العاملية الثانية واستمرت حتى العقد الثامن من القرن العشرين، وتراجع دورها لاحقاً مع نشوء اللبراليّة الحديثة.

- **الليبراليّة الحديثة Neoliberalism:** تمثّل أحد أنماط المدرسـة الليبرالية، إذ تشكل أساسـها النظري في بدايات القرن العشـرين، (ويمكن إرجاع ذلك إلى أواخر القرن التاسـع عشـر). ولكن تنظيرها

[25] _شهريار زرشناس، **الليبرالية**، سلسلة مصطلحات معاصرة، ترجمة حسن الصرّاف، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجيّة، العتبة العباسية المقدسة، 2017، ص:9-10-11.

الحقيقي والمنسجم بدأ بعد النصف الثاني من القرن العشرين، وبرزت منذ أواخر السبعينيات بصفتها الأليديولوجيا المهيمنة والمتنفذة في الفكر الغربي، وهي الآن تعد النظريّة الرائدة والحاكمة بلا منازع في العامل الحديث.

وتتلخّص الليبراليّة الدوليّة في أنّها مشروع يرمي إلى تغيير العلاقات الدوليّة كي تتلاءم ونماذج السلام والحريّة والازدهار التي يُزعَم أنّ الديمقراطيّات الليبراليّة الدستوريّة تنعم بها كالولايات المتحدة الأميركيّة. والليبراليّة الدوليّة هي في الأساس إصلاحيّة لا ثوريّة، ولا تسعى إلى تغيير البيئة الأساسيّة الخاصّة بنظام الدول، بل ترمي إلى تعديل تلك العوامل التي حددها مناصرو الواقعيّة على أنّها أسباب الحرب الرئيسيّة مع بداية القرن الحادي والعشرين[26].

المطلب الثاني

صناعة السياسة الخارجيّة في العلاقات الدوليّة

إنّ العلاقة بين السياسة الخارجيّة والعلاقات الدوليّة هي علاقة وطيدة، على اعتبار أنّ الدولة هي مجال نشاط كلّ منهما، ومن المهم التأكيد على أنّ السياسة الخارجيّة هي فقط جزء من العلاقات الدوليّة وليست كلّها. كما أنّ صنع السياسة الخارجيّة يتطلّب فهماً ودراسةً دقيقة لمختلف المحددات والعوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة. ويعتبر مدى الإدراك السليم للموقف الذي هو بصدده، من أكثر التحديات التي تواجه صانع القرار خلال صنع السياسات، إضافة إلى تحدي يتمثل بتوافر المعطيات

[26] _ خليل حسين، مرجع سابق، ص: 244-254-246.

الكافية لإســـتحضـــار بدائل عدّة، وبالتالي يكون القرار باختيار لبديل من الدائل بناءً على توافر المعطيات الكافية والذي يفترض أنّه يحقق أكبر قدر من الأرباح وأقل قدر ممكن من الخسائر.

بالتالي حين نريد تعريف السياسة الخارجية فإنّنا نتّجه نحو التصرفات والسلوكيّات التي تمارسها الدولة خارج إقليمها وهي ما أطلق عليها اصطلاحاً السياسة الخارجية، وبواسطة هذا النوع من التصرفات تدخل الدولة في شبكة من الارتباطات والمواضيع والعلاقات متعدّدة الأوجه مع أطراف خارجيّة أخرى بغية تحقيق مجموعة من المآرب.

كما يرى الكثير من المفكرين أنّ الإستراتيجية والدبلوماسية أداة لنظريّة واحدة في السياسة الخارجية وأنّهما وجهان متكاملان لفن السياسة، وفن السياسة هو فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح القوميّة. وبالتالي فإنّ مفهوم الإستراتيجيّة بمعناه الضيق قائم على أنّ السياسة تقود الحرب أمّا في معناه الواسع فإنّ السياسة تقود مجموعة من الإستراتيجيات المتخصصة؛ والإستراتيجيّة العسكريّة ليست إلاّ أحد هذه الإستراتيجيات. وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين سنبحث في الفرع الأول مفهوم السياسة الخارجية وآلية صناعتها وفي الفرع الثاني سنبحث في مفهوم الدبلوماسية وأنواعها

الفرع الأوّل: مفهوم السياسة الخارجيّة وآلية صناعتها

عرّف الدكتور "**غانم علوان الجميلي**" السـياسـة الخارجية للدولة على أنّها "مجموعة الأهداف والقيم والوسائل التي تنتهجها الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى منفردة أو مجتمعة أو مع أي كيان آخر في سبيل تحقيق أهداف الدولة العليا ومصالحها الوطنية"[27].

وقد عرّفها الدكتور "**محمد السـيد سـليم**" على أنّها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسـميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[28]. هذه السـلوكيّة لا بُدّ لها أن تنبثق وتتوافق مع العوامل الداخليّة المؤثرة في الدولة وأهمّها التاريخ والجغرافيا والإقتصاد.

أمّا **مارسـيل ميرل** فقد عرّف السـياسـة الخارجيّة على أنّها:"ذلك الجزء من النشـاط الحكومي الموجّه نحو الخارج الذي يعالج مشاكل تختلف عن مشاكل السياسة الداخليّة. وهكذا تكون السياسة الخارجيّة محصّلة لتأثير مجموعة من المتغيرات؛ المؤثرات الداخليّة والخارجيّة والتي تأخذ أشـكالاً ماديّة داخليّة كالطبيعة الجغرافيّة والقوى العسكريّة والتركيبة السكانيّة والاقتصاديّة للدولة"[29]. في حين عرفها "تشارلز هيرمان" عرّفها بقوله :" تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية"[30].

---

[27]_ غانم علوان الجميلي، **السـياسـة الخارجية**، جمهورية العراق وزارة الخارجية – الدائرة الصـحفية، مطبعة كركي، بيروت، 2013، ص21.

[28]_ محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية 1998، ص12.

[29]_ ميرسل ميرل، مرجع سابق.

[30] _ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص7.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإستراتيجيّة الكبرى تمتد إلى ما بعد الحرب، أي الى وقت السلم ويجب أن تشمل منع الحرب أيضاً وتُعتبر هذه الاستراتيجيّة الخطّة لتنفيذ السياسة الخارجيّة للدول، فهي الخطوة المنطقيّة التي تضعها الدول للتفكير أبعد من الاستراتيجيّة العسكريّة، بما يتجاوز التوازي بين المعارك للفوز بالحملات، وحملات كسب الحروب...

وبالتالي، فإنّ أيّ سياسة خارجية لدولة ما تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى، والتفاعل النّاجم عن ذلك الإلتقاء في السياسات الخارجية يطلق عليه السياسة الدوليّة . إذاً تشمل السياسة الدّولية التفاعلات السياسيّة، غير أنّ التفاعلات التي تجري في المسرح الدولي هي ليست سياسيّة فقط و إنّما هي أيضاً تفاعلات تشمل الجوانب الاقتصاديّة والعسكريّة والاجتماعيّة والثقافيّة وغيرها من أنواع التفاعلات الأخرى التي تكوّن في مجملها ظاهرة العلاقات الدوليّة.

وعليه يمكننا تقديم تعريفاً شاملاً للسياسة الخارجية من خلال التدقيق في التعريفات المختلفة وهو " أنها مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن تفاعلها مع مختلف الفاعلين في النظام الدولي وفقاً لبرنامج محدد الأهداف تختار له الوسائل المناسبة مرتكزة على معرفة نقاط قوتها وضعفها بدقة"... كما يمكننا تعريفها بكونها مجموعة المبادئ التي تحكم حركة الدبلوماسيّة.

كما أنّ مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدوليّة. فالسياسة الخارجيّة هي مجمل التوجهات العامّة التي يتم إعدادها في بداية تاريخيّة معيّنة، أو بعبارة أكثر بساطة أنّها هي التوجهات

العامّة التي يتم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة للسلطة. والسياسة الخارجيّة هي تلك العمليّة التي تقوم أي دولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنيّة من أجل بلوغ هدف محدد سلفاً[31].

أما فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية فإنّ ذلك يتطلب فهماً ودراسة متأنية للعوامل والمحددات المختلفة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على صنع تلك السياسة. يقوم صانعي القرار باتخاذ القرار عن طريق اختيار بديل من بين عدّة بدائل بناءً على توفّر معلومات معيّنة ذات صلة بالبديل الذي يفترض أنّه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر، وتساهم وسائل الإعلام المتطوّرة في توفير للمعلومات المرتبطة بشكل أساسي بالتفاعل بين البيئتين الداخليّة والخارجيّة. كما يساعد قرارات السياسة الخارجية القائمة على اقناع الجمهور، أي تفاعلهم وتأثيرهم على النظام الحالي. كما تعمل على تحويل موقف الجماهير إلى صانعي السياسة.

حيث تمر عمليّة صناعة القرار وصياغته وتنفيذه بعدة مراحل، تبدأ بمرحلة الإعداد، والتي تشمل تحديد المعايير الرئيسية، وتحديد المتغيرات ذات الصلة بالموضوع (تحديد البدائل وجمع المعلومات)، وقياس المتغيرات بالمعايير الرئيسية، ثم اختيار الأهداف وصياغة الاستراتيجية لتحقيق الهدف، ثم ينتقل إلى مرحلة اتخاذ القرار، واختيار البديل وتنفيذه، أي ترجمة القرار إلى واقع فعلي من خلال إجراءات وأنشطة وخطط عمل محددة، سواء كان هذا القرار في إطار العمل أو رد الفعل، تليها مراحل التفاعل والتقييم واستخلاص النتائج[32].

كما أنّ عمليّة صنع القرار تتولّاها مجموعة من الأجهزة الرسميّة وغير الرسميّة، وتأتي في مقدمتها السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة، ولكن تتفاوت تلك العملية بحسب طبيعة الأنظمة السياسيّة. حيث تلعب السلطة

---

[31] _ محمد فهمي عبد القادر، **المدخل الى الاستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي، 2006.

[32] _ عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص: 354.

التنفيذيّة عادةً في ميدان الشؤون الخارجيّة الدور البارز في بلورة السياسة الخارجيّة وتنفيذها. أمّا الجهات أو الاجهزة الغير الرسميّة فتتمثل الأحزاب السياسيّة وجماعات الضغط والرأي العام ووسائل الاعلام ومراكز التفكير، فتؤثّر نوعاً ما في توجيه السياسة الخارجيّة، ولكن تبقى الأجهزة الرسميّة هي المسؤولة في النهاية عن صنع تلك السياسة، مع العلم أن الأمر مرتبط بمدى ديمقراطيّة الدولة.

وتتّبع الدولة توجهاً معيّناً في سياستها الخارجيّة، يكون توجهها بحسب مصالحها الوطنيّة ووفقاً للظروف الداخليّة للدولة والواقع الدولي المحيط بها. وتتنوّع توجهات الدولة في سياستها الخارجيّة حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى، وأهميّة الدولة بحدّ ذاتها، ومدى فعاليتها سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي[33].

وتتميّز السياسة الخارجيّة بشكل عام بنفس الخصائص مهما كانت طبيعة الدولة، الاّ انّ توجهاتها تختلف من دولة الى اخرى حسب تطلعاتها وطبيعة نظامها السياسي. ويمكن حصر خصائصها بما يلي[34]:

1. **الطابع الخارجي:** والذي يعني أنّ السياسة الخارجيّة موجّهة للبيئة الخارجيّة، فالسياسة الخارجيّة تُصنع داخل أجهزة الدولة، إلّا أنّ تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجيّة أيّ البيئة الدوليّة.
2. **الطابع الرسمي:** والمقصود بالرسميّة أنّ السياسة الخارجيّة تُتّخذ من قبل جهة رسميّة في الدولة، أي أنّه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة

---

[33] _ ليلى نقولا، **العلاقات الدوليّة من تأثير القوة...الى قوّة التأثير، مقاربة لفهم تطور مضامين العلاقات الدولية منذ وستفاليا لغاية اليوم**، مكتبة جوزف عون الحقوقيّة، لبنان، 2019، ص:25.

[34] _ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص: 27.

الخارجيّة. وأهم جهاز في الدولة يُعطي للسياسة الخارجيّة الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذيّة ولا توجّه السياسة الخارجيّة فقط إلى الدول كوحدات دوليّة تقليديّة، بل أيضاً إلى وحدات دوليّة حديثة كالمنظمات الدوليّة، أو أحزاب سياسيّة ذات وزن إقليمي. (مثال: السياسة الخارجيّة لإيران في دعمها لحزب اله في لبنان، والسياسة الخارجيّة لسوريه في دعمها لحركة حماس الفلسطينيّة ضد الكيان الصهيوني).

3. **الطابع الإختياري:** يعني أنّ برامج وقرارات السياسة الخارجيّة مختارة من عدّة بدائل مقترحة، فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنيّة به، وأنّ تلك الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية.
4. **الطابع الواحدي:** تعني الواحدية أنّ قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة، فمثلا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت والمؤيد لاستقلال الصحراء الغربية، فالسياسة الخارجيّة تتمثّل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى.و هذا البُعد هو ما يميز السياسة الخارجيّة عن العلاقات الدوليّة. فالعلاقات الدوليّة تفترض التفاعل، أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية، أمّا السياسة الخارجيّة فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دوليّة واحدة تجاه وحدات دولية أخرى.
5. **الطابع الهادفي:** أي أنّ لا بُدّ لسياسة خارجيّة أن تكون موجّهة لتحقيق أهداف تمّ التخطيط لها من قبل صانع القرار، ويتم تعبئة كلّ الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أنّ السياسة الخارجيّة مجرد رد فعل إلي تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عمليّة واعية ومقصودة

تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجيّة لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على أقلّ تقدير..

الفرع الثاني: مفهوم الدبلوماسيّة وأنواعها

هناك اختلاف غير واضح ما بين الدبلوماسيّة والسياسة الخارجيّة، فالسياسة الخارجية لدولة ما هي المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجاريّة والاقتصاديّة والماليّة مع الدول الأخرى، أو يمكن اعتبارها تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أمّا الدبلوماسيّة فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجيّة.

فيرى فوديريه أن "الدبلوماسية هي فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومات والقوى الأجنبية والعمل على أن تحترم ولا تنتهك ويســـتهان بحقوق وهيبة الوطن في الخارج وإدارة الشـــؤون المالية وتوحيد ومتابعة المفاوضات السياسية حسب تعليمات الحكومة"[35].

فيما يعرّفها الكاتب الروسي " تونكين" بأنّها:" النشاط (بما في ذالك مضمون، وإجراءات وأساليب هذا النشاط الذي تمارسه الدولة، العامة أو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية) الذي يمارسه رؤساء الدول، والحكومات، وإدارة الشؤون الخارجية، والوفود والبعثات الخاصة، والممثليات الدبلوماسيّة، ويحقّق بوسائل سلمية أهداف شؤون السياسة الخارجية للدولة" . إضافة إلى ذلك فالدبلوماسيّة تتّسم بخاصيّة السلميّة وتستعمل

[35] _ هاني الرضا، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية تاريخها– قوانينها وأصولها**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص35.

وسائل سلميّة. أمّا السياسة الخارجيّة فيمكن أن تكون سلميّة أو عكس ذلك لأنّها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقاً لمعيار المصلحة الوطنيّة. وهناك أنواع عدة للدبلوماسية تستخدم في السياسة الخارجية وفي صناعة هذه السياسة ونذكر منها:

1. **الدبلوماسيّة التقليديّة:** انطلق مضمونها في حقيقته من الفهم الأوروبي لدور الدولة ولطبيعة العلاقات الدولية. فالدولة ذات طبيعة عدوانية تميل إلى التوسع الدائم والعلاقات الدولية هي علاقات قوى متصارعة وفي سبيل توفير القوة توظف كل الطاقات والإمكانات وبوسائل متعددة لذلك كانت استعراضات القوة العسكرية والتجسس والدعاية والسرية من أهم الأساليب التي قامت عليها الممارسات الدبلوماسية التقليدية[36]. لذلك كانت تجمع الدبلوماسية التقليدية بين فن الممكن وفن التوفيق وفن الإكراه أي أنها تبرر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية فهي تؤمن أصلاً بسياسة القوة في المجتمع.
2. **الدبلوماسيّة الشعبيّة:** طبّقت هذه الدبلوماسيّة من خلال عصبة الأمم عقب الحرب العالميّة الأولى مع طرح المشكلات الدولية للمناقشة أمام سائر أعضاء العصبة. وعرفت باسم الدبلوماسية الديمقراطية وتعززت مع قيام الأمم المتحدة لاحقاً في فروع وأجهزة هذه المنظمة الدولية حتى غدت نمطاً مألوفاً في المجتمع الدولي. ومهدت لطرح فكرة ديمقراطية العلاقات الدولية بحيث تشارك كافة الوحدات المكوّنة للنظام الدولي في تحديد طبيعته ومراكز قوته والنظم التي ترعى مصالحها بعيداً عن سياسة الهيمنة والاستئثار.

[36] _ اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979، ص315.

3. **الدبلوماسيّة الشموليّة:** ظهرت انطلاقاً من دبلوماسية الدول ذات الأنظمة الشمولية التي لجأت إلى أساليب الضغط العسكري والسياسي والدعائي من أجل مواجهة الأنظمة الليبرالية وبسط نفوذها العالمي. "هذا ما ساعد على توسع الأعمال التجسسية بين الدول وضلوع الديبلوماسيين في هذه المسألة فضلاً عن محاولة هذه الديبلوماسية إخضاع المنظمات الدولية لمصالحها وعقائدها السياسية أو التملص من التزاماتها الدولية تحت موجة دعائية كثيفة بتعبير آخر لم تساعد الدبلوماسية الشمولية على تعزيز التعاون الدولي بقدر ما أوجدت مناخاً من الإكراه والقسر في العلاقات وأشاعت أجواء التهديد باستخدام القوة"[37].

4. **دبلوماسية القمة:** في إطار هذا التطور الديبلوماسي عرفت الدبلوماسية نوعاً جديداً يُعنى بالمؤتمرات لرؤساء الدول والحكومات التي تتناول قضايا وطنية ودولية أساسية وهو ما عرف بدبلوماسية القمة. تعززت مع سياسة الوفاق الدولي للقوتين العظمتين في مرحلة الحرب الباردة واستمر هذا الاتجاه بعد تلك المرحلة بحيث شكلت قمة مجلس الأمن الدولي لرؤساء الدول ذات العضوية الدائمة خطوة فريدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية خصوصاً وأنها بحثت بتاريخ مسائل معقدة في العلاقات الدولية مثل: نزع السلاح وتثبيت السلم والأمن الدوليين وتطوير التعاون الدولي[38]وهي ليست جديدة لكنها باتت مطبقة على نطاق واسع مع بروز الأزمات والنزاعات الدولية.

5. **الدبلوماسية الثقافية:** برزت الحاجة لتعزيز العلاقات الثقافية بين الدول في النصف الثاني من القرن العشرين مع ما شهده العالم من ثورة في العلوم والتقانة ومع تعقد العلاقات وتنوعها بين الدول ودخولها حقولاً ثقافية وبيئية وإنسانية متنوعة، وبالتالي ظهرت الدبلوماسية الثقافية لتعزيز التعاون

---

[37] _ علي حسين الشامي، **الدبلوماسية**، رشاد برس ش.م.م للطباعة والنشر، بيروت، طبعة ثالثة، 2007، ص120.

[38]_Norman Palmer and H. Perkins**, international relations**, 3 rd edn, New York Houghton Mifflin,1969.

الدولي خصوصاً في المجالات العلمية والثقافية والتقانية ولإظهار القيم الحضارية المختلفة بعيداً عن الطمس والإنكار ولزيادة المساعدات الفنية للدول في الميادين كافة[39] ولا شك في أنها تساهم في الأهداف الكبرى للمجتمع الدولي وخصوصاً تثبيت السلم والأمن الدوليين.

6. **دبلوماسية القوة:** رغم التطور في فهم الديبلوماسية وطرق ممارستها بقيت ديبلوماسية القوة موجودة فالتفاوض تحت وطأة القوة أوجد ما يمكن تسميته ديبلوماسية القوة وعرفت ألمانيا النازية هذا النوع من الدبلوماسية وحذت إيطاليا الفاشية حذوها. واستخدمت هذه الدبلوماسية في الحالة الإسرائيلية واستناداً إلى اكتساب التكنولوجيا الحربية المتقدمة وإلى حالة التفكك العربي وزاد حجم التسلح النووي وبناء شبكة من العلاقات الخارجية مع الدول والمنظمات غير الحكومية لإيهام الخصم أنه محاصر ديبلوماسياً وسياسياً وما عليه إلا التسليم بالأمر الواقع.

خلاصة المبحث الأول:

بناءً على ما سبق، يُمكن القول إنّ دراسة السياسة الخارجيّة تتمثّل في دراسة كيفيّة قيام الدولة بالإختيار بين الأهداف ووسائل تحقيقها، وتأثير المؤثرات الداخليّة والخارجيّة على اختياراتها. أمّا العلاقات الدوليّة فهي علم تفسيري وتحليلي في آن معاً، يهدف الى تحليل ظواهر السياسة الدوليّة وتفسيرها تفسيراً علميّاً، لإدراك طريقة تصرّف الدول والفاعلين الآخرين عللى الساحة الدوليّة. السياسة الخارجية تتم داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة.

[39] _Nicholas Farnaham, **the U. N. and Education**, Ney York, the Hertage foundation, 1985.

أمّا العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة، بالتالي فإنّ مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال السياسة الخارجية، نظراً لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى، بحيث تتشكل العلاقات الدوليّة من مجموع السياسات الخارجية للدول، فعلم العلاقات الدوليّة يُعنى بما هو كائن، وتعنى السياسة الخارجية بما يجب أن يكون. كما ويُعتبر الحرب والسلم وجهان لعملة واحدة هي العلاقات الدوليّة، ذلك لأنّ هذه العلاقات هي مجموعة متداخلة من أشكال التنازع والتعاون التي تفرضها المصالح الدوليّة المتبادلة. والتنازع يؤدّي إلى وقوع الحرب، بينما يوطّد التعاون بين الدول بعدما أثّرت زيادة الاتصالات وتقدم المواصلات في تعزيز العلاقات بين الدول، وبعدما أدّى التقدم الصناعي والتكنولوجي المعاصر إلى بروز أشكال متعدّدة من التعاون والتكامل في الجهود الدوليّة.

المبحث الثاني

محدّدات ووسائل السياسة الخارجيّة اللبنانيّة

يمكن اعتبار السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، فمن خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم العلاقات اللبنانية السورية يجب فهم السياسة الخارجية اللبنانية. خاصة وأن السياسات الخارجية لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية كما رأينا سابقاً. وبعد أن تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا واضحا وتحديداً مع بداية ستينيات القرن الماضي نظراً لتعدد قضايا السياسات الخارجية وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي، مما اكسب دراستها أهمية بالغة.

وهنا تتجلى اهمية دراسة السياسة الخارجية اللبنانية لفهم التوجهات الخارجية للبنان في علاقتها الخارجية وتحديداً مع سورية التي تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية للبنان تجاه بيئتها الخارجية، وتحديداً تجاه سورية موضوع الدراسة ومدى نفوذها وحجم دورها الخارجي، كما تمكننا كذلك من معرفة اسباب ضعف الدور اللبناني خارجياً. كما تتنوّع توجهات الدولة في سياستها الخارجيّة حسب أهميّة موقعها الاستراتيجي، ومدى فعاليتها على المستويين الاقليمي أو الدولي.

وقياساً إلى الموقع الجيواستراتيجي للبنان المطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يمنحها وزناً جيوبولوتيكياً وعمقاً استراتيجياً وتكوينه الديموغرافي المتعدد القوميات والإثنيات والطوائف الذي يمنحه قوة تعددية وميزة ديمقراطية، بالإضافة إلى مناخه المعتدل وجغرافيته المتعددة من سهول ووديان وجبال ذات قمم عالية وأنهار وبحر يمنحه قوة إيكولوجية تنعكس على اقتصاده المتعدد المصادر ما بين السياحة والتجارة والزراعة والصناعة وكل تلك الميزات تعكس السياسة الخارجية للبنان وتحددها وتنوّع من وسائلها أضف إلى تلك الميزات الداخلية يتمتع لبنان بميزات خارجية تلعب دور باز في تحديد سياسته الخارجية وهي المنظمات الدولية والإقليمية والعربية التي يعد لبنان عضو أساسياً وفاعلاً بها فهو عضو مؤسس وأساسي في جامعة الدول العربية ومن مؤسسي هيئة الأمم المتحدة، وعضو في المنظمة الدولية للفرانكوفونية أيضاً. كما أنه أنهى مفاوضاته للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في نهاية العام 2001 ويعمل للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وله العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية مع البلاد العربية.

بالإضافة إلى علاقاته الممتازة والمتميزة مع كل الدول العربية، غير أنّ علاقاته مع سورية وهو موضوع دراستنا قد تأزمت بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، لكنها تحسنت بعد تنصيب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية وقيام البلدين بفتح سفارات وعادت للتأزم بعد اندلاع الثورة السورية، واللافت أن لبنان

غالباً ما يتخذ موقفاً حيادياً من كل الصراعات سواء الإقليمية أو الدولية إلا بالنسبة لإسرائيل الذي أعلن حالة العداء والمقاومة معها لحين حصول السلام الشامل والعادل. ورغم موقفه المتسم بالحياد تجاه الصراعات ولكن شهدت عاصمته بيروت إطلاق مبادرة "الأرض مقابل السلام" كحل للصراع مع إسرائيل أو ما يسمى بالمبادرة العربية للسلام ليمنحه بعداً عربياً تُرجم في سياسته الخارجية وعليه سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين سنبحث في المطلب الأول محدّدات ومنطلقات السياسة اللبنانيّة وسنبحث في المطلب الثاني أدوات السياسة الخارجيّة اللبنانيّة والواقعية السياسية

المطلب الأوّل

محدّدات ومنطلقات السياسة اللبنانيّة

هناك معتقد بديهي في السياسة مفاده أنّ الدول ترتبط عادة بالنوايا والدوافع التي تتستر الدول عليها ولا تفصح عنها وهو ما يجعل تتبعها وتحديدها أمراً صعباً يخضع للاجتهاد أكثر مما ينبني على الحقائق المؤكدة والثابتة لإن هنالك فارقاً بين ما تعلنه الدول من أهداف وبين ما تعتنقه منها في الواقع. وتتبع الدولة في سياستها الخارجيّة توجهاً معيّناً قد يطبعها لمدّة زمنيّة تطول أو تقصر، بما يتلاءم مع مصالحها ووفقاً لظروفها والظروف الإقليمية والدولية،

ويُقصد بمحددات السياسة الخارجيّة بالعوامل المؤثّرة بشكل أو بآخر بتوجهات السياسة الخارجيّة لأيّ دولة وتبلورها، كما يُعنى أيضاً بالمحدّدات، تلك الدراسة للسياسة الخارجيّة كمتغيّر تابع أمام مجموعة من

المتغيّرات المستقلّة التي تفرضها معطيات داخليّة وأخرى خارجيّة[40]. حيث تضم المحددات الداخلية كل من المحددات الجغرافية، والمحددات البشرية، والمحددات الشخصية، والمحددات المجتمعية، والمحددات السياسية، والمحددات العسكرية.

أما المحددات الخارجية فتتعلق بالنسق الدولي والتفاعلات الدولية سواء في حالة الصراع أو السلم، وكذلك ترتيب الدول في المجتمع الدولي من حيث قوتها ودورها الإقليمي والدولي وتأثير هذا الترتيب بشكل كبير في السياسة الخارجية للدول ففي عالم أحادي القطب التأثير يكون أقل من عالم متعدد الأقطاب الذي يمنح الفرص للدول للتأثير فيه من خلال انضمامها لأحد الأقطاب الأمر الذي يجعل الدول الأقطاب في حالة تنافس دائم لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأصغر وهنا يبرز تأثيرها في سياستها الخارجية. وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين سنبحث في الفرع الأول المحددات الداخلية للسياسة اللبنانية وفي الفرع الثاني سنبحث المحددات الخارجية للسياسة اللبنانية

الفرع الأوّل

المحدّدات الداخليّة للسياسة اللبنانية

إن المحددات الداخلية لأي سياسة هي مُجمل العوامل التي تنطلق من البيئة الداخليّة للبلد وتؤثّر في صياغة السياسة الخارجيّة، واهمّها:

[40] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، طرابلس، دار التالة،1999، ط2، ص129.

1. **المحدّدات الجغرافيّة:** لا زالت الجغرافية ذات أهمية في السياسة الخارجيّة بالرغم من تطوّر العالم وبالتالي تطوّر العلاقات الدوليّة وأدواتها ووسائلها إلاّ أنّ للجغرافيّا أهميّة في رسم وفهم تلك السياسات. فيقول **نابليون بونابرت** أنّ " الموقع الجغرافي للدول يفرض على قادتها سياسة خارجية معينة "[41]. ويُعد العامل الجغرافي أحد أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدوليّة. ولكل عنصر من عناصر الجغرافيا أهميته، فحجم الإقليم مثلاً يؤثّر على قوّة الدولة. لذلك، الدول ذات المساحات الكبيرة يمنحها حجمها الكبير عمقاً استراتيجياً ويُحصّنها من الاعتداءات الخارجيّة. إضافة الى أنّ مساحة الاقليم تمنح الدولة فرصة أكبر لتنوّع مواردها الاقتصاديّة، وهذا ما يُعظم من قدراتها وقوتها.

وإلى جانب حجم الاقليم فإنّ عدد السكان والقوّة العسكريّة يفسحان المجال للدولة لتنمية الاقتصاد والأمن ويشكلان حاجزاً أمام أيّ تهديد خارجي. واخيرا" فإنّ لموقع الدول تأثير كبير تجاه أمنها القوميّ، فالدول ذات المنافذ البحريّة مثلا" لديها القدرة على الاتصال الخارجي أكثر من الدول الداخليّة. وتزداد أهميّة المنافذ البحرية في حالة الحرب أو في حالة الحصار حيث تتعدّد خيارات الدولة لجهة الدفاع عن البلد أو لجهة استخدام الطريق البحريّة لتأمين صادراتها واحتياجاتها.

كما إنّ موقع الدولة ذات المساحة الصغيرة بجوار الدول الاقليميّة أو الدوليّة يزيد من قيود تلك الدولة الصغرى في سياستها الخارجية. حيث يقع **لبنان**[42] في غرب قارة آسيا وهذا ما جعله محط أنظار الشرق والغرب ونقطة تواصل بينهم. كما انّه يعتبر من اصغر البلاد العربية مساحة، فهو يشغل حوالي 10.452 كم. يحدّه من جهة الغرب الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ومن الشمال والشرق

---

[41] _ محمد محمود السيد، **العوامل الجغرافية والموقع الاستراتيجي كمحدد للسياسة الخارجية: بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة**، مقال نُشر على موقع الحوار المتمدّن، تاريخ 2011/11/22، عدد 3554. تاريخ زيارة الموقع: 2023/7/29.

[42] _ خريطة لبنان، الملحق رقم (1).

سوريا، ومن الجهة الجنوبيّة فلسطين المحتلة. ولحدود لبنان الشماليّة والشرقيّة مع سوريا[43] تداعيات سياسيّة وأمنيّة بين البلدين. فبعد اقتطاع بعض المناطق من سوريا والحاقها "بدولة لبنان الكبير" أثناء الاحتلال الفرنسي لكلا البلدين وتفعيل اتفاقية سايكس – بيكو، أصبحت الحدود اللبنانية – السورية محل نزاع بين البلدين خاصة مع التداخل الجغرافي والعائلي وتفوقه على الحدود السياسية وعدم القدرة على ضبط تلك الحدود وكثرة عمليات التهريب وهذا ما حكم العلاقات بين البلدين وطبعها بالطابع المتأرجح ما بين التوافق والتنافر في آن معاً خاصة بعد خروج الجيش السوري من لبنان عام 2005 ومسعى لبنان في تشكيل سياسة خارجية مستقلة عن التدخلات السورية دون التفريط بالعلاقات المميّزة التي كانت تربطها بسورية سواء الجغرافية أو العائلية والتاريخية فمعظم العائلات اللبنانية تنحدر من أصول سورية.

كذلك فإنّ وقوع لبنان ضمن منطقة جغرافيّة تتنازع عليها دول اقليمية هي ايران، تركيا واسرائيل انعكس على الاستقرار في لبنان، فتحوّل الى ساحة لتصفية الحسابات والنزاعات فيما بينهم. ودفع لبنان ثمن هذه النزاعات ان كان بحروب دمويّة على أرضه أو من خلال علاقات متوترة مع بعض البلدان. لذا فإنّ وقوع الدولة ضمن اقليم مضطرب وغير مستقر يُعرّض أمنها القومي واستقرارها للخطر الدائم، كما إنّ نشأة الكيان الصهيوني مثلا" على أرض فلسطين بمحاذاة الحدود الجنوبيّة للبنان ولاحقاً احتلاله لعدد من الأراضي العربيّة واللبنانية أدخل المنطقة العربيّة بما فيها لبنان في صراعات وحروب دفعت أثمانها باهظة وعرّض أمن واستقرار دولها للخطر.

[43] _ خريطة سوريا، الملحق رقم (2).

بالتالي فأنّ الموقع الجغرافي يحمل أهميّة كبيرة في الإســـتراتيجيّة الدوليّة، باعتبار أنّ العامل الجغرافي يؤثّر على الســياســـة الخارجيّة للدولة بشــكل مباشــر أو غير مباشــر، ويكمن تأثيره غير المباشر في تحديده لعناصر قوّة الدولة والتي تحدّد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية.

وعليه فإنّ النظرة الموضــوعية لتوظيف جغرافية لبنان في تحقيق أمنه القوميّ لا بدّ وأن تُقرن مع مجالها الحيوي، ألا وهو بعده القومي العربي. فهذا البعد يمثل بالنســبة لدولة صــغيرة المســاحة ومتواضـــعة الموارد كلبنان، الرئة المصـــلحيّة والعمق الاســـتراتيجي، والذي من خلاله يمكن له أن يســتثمر طاقاته البشــريّة وإمكانياته الثقافية والفكرية الوقّادة في الآفاق العربيّة الرحبة المشــبّعة بالإرث الحضــاري والثروات الطبيعيّة والفرص الاســتثماريّة، ويســتثمر جغرافيته المميّزة. فكون ســوريا محيطة بلبنان من جميع الجهات البريّة بإستثناء الجهة الجنوبيّة المجاورة لإسرائيل، يفرض قيداً على سياسة لبنان الخارجية يتمثل بالإبقاء قدر الإمكان على علاقات وديّة مع سوريا.

2. **المحدّدات التاريخيّة:** للتاريخ أثره الفعّال في تكوين بلد من البلدان، وبالتالي في توجيه ســـياســـته الخارجيّة. فيعود تاريخ لبنان الحديث الى عام 1920 تاريخ إعلان دولة لبنان الكبير، ترافق هذا الاعلان مع انقسام حاد بين المسلمين والمسيحين فقد رفض المسلمون مشروع الدولة وقيام الكيان اللبناني وطالبوا بانضـــمامهم لســـوريا الكبرى. وبعد هزيمة الملك فيصـــل لم يبقَ أمام المســـلمين الاّ الرضـــى بالأمر الواقع. واتفق اللبنانين جميعاً حول الميثاق الوطني الذي حدّد الخطوط العريضـــة لمشاركة مكونات الدولة جميعها في الحياة السياسيّة.

"والميثاق الوطني عهد بين اللبنانين جميعاً، ارتضى بموجبه المسيحيون والمحمديون لبنان وطناً لهم بحدوده الطبيعية المعينة عام 1920، واعتمدوا سياسة استقلالية تُنشد التعاون الصادق بين لبنان العربي وسائر الدول العربية. فهو إذن ميثاق يثبت الوحدة الوطنية والسياسة الخارجية"[44].

وهكذا، فإنّ الميثاق الوطني كان حجز الزاوية في توحيد اللبنانين مسيحين ومسلمين تحت صيغة العيش المشترك. وثبت من جهة ثانية دعائم العلاقة بين لبنان والدول العربية لكن ضمن حدود احترام السيادة والاستقلال. هذا بالنسبة للميثاق الوطني، اما بالنسبة لاتفاق الطائف فأشار الى مسائل عدة من ناحية علاقات لبنان الخارجية واهمها:

- اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لبسط سيادة لبنان على جميع أراضيه، وتحرير كافة الأراضي اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيلي، ونشر الجيش في منطقة الحدود اللبنانية. والتأكيد على عروبة لبنان وعلاقته الطيبة مع جميع الدول وبالتالي التزامه بمواثيق الجامعة العربية.
- رفض التوطين وهي من المبادىء التي يتمسك فيها داخليا" وخارجيا".
- العيش المشترك بين اللبنانين بمختلف طوائفهم وهو الهدف الأسمى للميثاق الوطني.
- علاقات مميّزة مع سوريا وتنسيق وتعاون مشترك في شتّى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة كلّ منهما واستقلاله" [45].

---

[44] _ فؤاد عمون، **سياسة لبنان الخارجية**، دار النشر العربية، بيروت، 1959، ص37.

[45] _ يمكن مراجعة وثيقة إتفاق الطائف في الملحق رقم (3).

واســـتناداً لتلك القواعد التي حددها اتفاق الطائف فإن تحقيق العيش المشـــترك يتطلب من الدولة وضـــع سياسة خارجية متوازنة تعكس مصالح اللبنانين وطموحهم بمختلف طوائفهم إنتماءاتهم. بالإضافة الى ذلك فقد أكد إتفاق الطائف أهمية التزام المســار اللبناني الســوري في ســبيل تحرير كافة الاراضــي اللبنانية والســورية. بمعنى آخر أهمية التنسيق بين لبنان وسوريا على صعيد السياسة الخارجية فيما يتعلق بتحرير الأرض.

3. **المحدّدات الشــخصــيّة:** بما أنّ القرارات الصــادرة عن الدولة في النهاية هي من صــنع شــخص أو مجموعة أشخاص، كان للسمات الشخصيّة لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على تحديد السياسة الخارجيّة، ونعني بالسمات الشخصيّة هي مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي. كما تعد من أهم العوامل المؤثّرة في تحديد الســياســة الخارجية للدول، المحددات الشــخصــية لصــانع القرار في الســياســة الخارجية. فغالباً ما تنعكس ســلوكيات صــانعوا القرار على الســياســة الخارجية، وبالتالي يجب التركيز على شـخصـياتهم، لأنّ العامل القيادي يلعب دوراً مهماً في عملية صـنع القرار الخارجي، خاصّـــة في دول العالم الثالث، بحيث أنّ الرئيس في هذه الدول يمثّل العامل الحاســم في عمليّة صناعة القرار.

وقد ســعى الباحثون إلى تحديد الســمات الشــخصــيّة وتصــنيفها. ومن أهم نماذج الســمات الشخصيّة التي قدمتها الدراسات المختلفة والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدول، نموذج **الشخصية التسلطية** لـــــ" ادر ونو"، ونموذج **الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقلياً** لـ "روكيتس"، ونموذج **تحقيق الذات** لـ"ماسلو"[46]. كذلك الشخصية القوميّة المشتركة توجه سلوك السياسة

[46] _ لويد جونسن، **تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة: محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989، ص26.

الخارجية، وابرز مثال في هذا الصدد، الرؤساء القوميون العرب **كالرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر**[47].

4. **محددات النظام السياسي:** إنّ هذه المحددات تتمثل أساساً في طبيعة النظام السياسي للدولة، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية. أمّا النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعيّة[48]. ولكن الواقع يظره أنّ الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة وتتنافس على مجالات حيوية للنفوذ، وتعتمد على القوة والعنف لتحقيق ذلك مبررة سلوكاتها تلك بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات، وأبرز مثال على ذلك الحرب الأمريكية على العراق.

ويلعب الاستقرار السياسي دوراً فاعلاً في تبلور السياسة الخارجيّة للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها. كما ان هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج ممّا يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركيّة السياسة الخارجية لها. ومع انتهاء الاحتلال الفرنسي في لبنان عام 1943، وإنجاز الاستقلال التام إتفق اللبنانيون بمختلف طوائفهم وإنتماءاتهم على ما يطلق عليه "بالميثاق الوطني" الذي أسس نظام الحكم في لبنان. وبناءً على هذا الميثاق، توافق اللبنانيون بشكل عرفي على توزيع السلطة بشكل يهدف الى ضمان التمثيل السياسي لجميع الطوائف الثمانية عشرة في البلاد، حيث ينال المسيحيون الموارنة

---

[47] _ ثاني رؤساء جمهورية مصر العربية، ولد 15 يناير 1918 الإسكندرية، سلطنة مصر، وتوفي تاريخ 28 سبتمبر 1970 (52 سنة) القاهرة، الجمهورية العربية المتحدة. للمزيد من المعلومات : http://nasser.bibalex.org/Common/NasserLife_ar.aspx?lang=ar.

[48] _ زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، دار التالة، طرابلس، 1999، ص: 257.

رئاسة الجمهورية، ويحصل المسلمون السنة على رئاسة الوزراء، والمسلمون الشيعة على رئاسة البرلمان.

فيما جرى تعديل الدستور بعد انتهاء الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1975 وفق وثيقة الوفاق الوطني المنبثقة عن إتفاق الطائف في 21 سبتمبر 1990. "ورغم هذا التعديل فإن العرف لا يزال متبعا" على صعيد الرئاسات الثلاث، اذ لم يلغ إتفاق الطائف الأولويات المحددة من قبل النظام السابق ولكنه غير صلاحيات المؤسسات المنبثقة عن هذا النظام، وذلك من خلال تحجيم دور رئيس الجمهورية مقابل تعزيز دور مجلس النواب ومجلس الوزراء"[49] .

والجدير بالذكر هنا إنّ التقاسم الطائفي للمناصب في لبنان لا يشمل فقط الرئاسات الثلاثة بل يتعداها الى المناصب المهمة العليا والمتوسطة. وبنفس طريقة المحاصصة الطائفية يتم توزيع مقاعد المجلس النيابي البالغة 128 مقعدا" مناصفة بين المسيحين والمسلمين. حسبما نص عليه إتفاق الطائف. وهكذا يتفرد النظام السياسي في لبنان بصيغة مركبة فهو من حيث الشكل نظام جمهوري ديمقراطي لكن في الواقع هو نظام توافقي بين الطوائف تتوزع فيه المناصب العليا في البلد بين زعماء الطوائف.

بالتالي أسس هذا النظام الطائفي لتشكيل دويلات طائفية داخل البلد، فلكل طائفة رجال دينها وسياسيوها ومدارسها، ولكل طائفة مناطقها. حتى باتت تؤدي التظلمات التي ترفعها هذه الطائفة أو تلك، أو الخوف الذي تبديه هذه الطائفة أو غيرها الى ظهور حالة من التنافس والتجاذب تطرح بقوة

[49] _ مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية (لبنان)**، الجزء السادس عشر، الشركة العالمية للموسوعات، لبنان،2005، ص180.

مســألة الولاء للدولة اللبنانية [50]. فتبعاً لهذ التنافس الســلبي بدأت الجماعات المتنافســة تدعو القوى الخارجية لدعمها مادياً أو دبلوماسياً من أجل تعزيز وضعها التنافسي" [51].

وقد شــهد تاريخ لبنان على تدخلات خارجية كان أبرزها خلال الحرب الأهلية، حيث تســبب انتقال المقاومة الفلســطينية الى لبنان بعد هزيمة العرب 1976 في توجيه ضــربة كبرى الى عملية التوازن الداخلي اللبناني. فقد اضــطرت الحكومة اللبنانية تحت ضــغط المصــري والعربي الى توقيع إتفاق القاهرة عام 1969 وبالتالي أضـفت الشـرعية على الوجود الفلسـطيني المسـلح في البلاد، وهو أمر انتقص من سيادة لبنان وأمنه.

في المحصــــلة، كان لنظام الحكم في لبنان المبني على الطائفيّة والفئويّة تأثير واضــــح في انحراف ســياســته الخارجية من الســعي لتحقيق مصــلحة الدولة العليا الى تحقيق المصــالح الفئوية الضــيقة لصــانعي القرار. وانطلقت العلاقات الخارجية بين لبنان والدول تبعاً لمتطلبات إرضــاء الناخبين بدلاً من استنادها الى معايير تحقق المصلحة الوطنية.

5. **المحدّدات العســكريّة:** يُعتبر العامل العســكري المؤشــر الرئيســي لقوّة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجيّة. فتوفر الدولة على ترسانة عسكريّة ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضـافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصـول على مختلف الأسـلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عســكرية فعّالة، كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويســاعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب[52].

---

[50] _ وليد مبارك، **بناء المواطنيّة في لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانيّة الاميركيّة، 1999، ص 15.

[51] _ المرجع نفسه.

[52] _ عبد القادر محمد فهمي، **المدخل الى الاستراتيجية**، دار مجدلاوي، عمّان، 2006، ص: 41.

6. **المحدّدات الخارجية:** يعتبر النسق الإقليمي والدولي من أهم محددات السياسة للدول، باعتباره يحدد سياستها الداخلية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياستها الخارجية، وكلتاهما تخدم المصلحة الوطنية للدولة. حيث يتسم نمط توزيع القوى ضمن المجتمع الدولي باستقطاب حاد يصعب على أي دولة أن تبني سياسة العزلة في مقتضى مجرياته وتفاعلاته. فإذا ما كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية، كما كان إبان انهيار الاتحاد السوفييتي، فإن ذلك حكماً سيدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض تحالفات إقليمية أو دولية لحماية أمنهم القومي، بغض النظر عن ما قد ينطوي على تلك التحالفات من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة التي تحكم سياساتها التقليدية. ناهيك عن أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية وفرضها على الدول الأخرى كحال الولايات المتحدة الأميركية.

الفرع الثاني

المحدّدات الخارجيّة للسياسة اللبنانية

كما سبق ورأينا تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية وهذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية. وفي بداية الستينيات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطوراً واضحاً وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي مما اكسب دراستها أهمية بالغة.

وللسياسة الخارجية محددات أي عوامل تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة، كما تعني دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البنيتين الداخلية والخارجية وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقاً لمحددات داخلية تضم (المحددات البشرية والشخصية والمجتمعية وسياسية وعسكرية سبق ذكرها) وأخرى خارجية تضم (محددات إقليمية ودولية) وعليه سنتناول في هذا الفرع مدى تأثير المحدّدات الأقليميّة والدولية على ديناميكيات السياسة الخارجيّة، وتنقسم المحدّدات الخارجيّة الى قسمين: المحدّدات الأقليميّة والمحدّدات الدوليّة.

1. **المحدّدات الإقليميّة:** يقصد بالمحدّدات الأقليميّة، دراسة النظام الأقليمي الذي تقع فيه الدولة محل الدراسة، ودراسة الروابط التاريخيّة والعلاقات بين الدولة والدول الواقعة ضمن البيئة الأقليميّة.
2. **المحدّدات الدوليّة:** وتتمحور المحددات الدولية حول النسق الدولي وذلك من خلال تعدد الوحدات الدولية والذي من شانه أن يربط هذه الوحدات ببعضها البعض وكلما زاد عدد هذه الوحدات ازداد معها الترابط أكثر فأكثر. كما أن تفاعل البنيان الدولي[53] وترابط الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الدولية وما ينتج عنها من التزامات قانونية وأدبيّة وتفاعلات دولية يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدول.

ورغم تعدد تعاريف السياسة الخارجية إلا أنها لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافا قريبة أم بعيدة الأمد ،وتتميز السياسة الخارجية

[53] _ **البنيان الدولي:** ويقصد بالبنيان الدولي بترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ودورها الإقليمي والدولي. ويؤثر البنيان الدولي بشكل كبير في السياسة الخارجية للدول. أمّا قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان، حيث انّه كلما كان البنيان الدولي متعدد الأقطاب كان للوحدات الدولية الفرصة للتأثير فيه من خلال انضمامها إلى احد الأقطاب، ممّا يجعل الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب اكبر عدد من الدول الأخرى.

بالطابع الرسمي والو احدي الذي يحدد من يقوم بوضع هذه السياسة كما أنها تتميز بالطابع الخارجي والذي يحدد الجهة التي توجه إليها السياسة الخارجية والتي دوما تكون خارج حدود الدولة وتتنوع هذه الجهات وفقا لتنوع الفواعل في العلاقات الدولية.

كما تصبغ السياسة الخارجية للدولة عدة توجهات وذالك حسب نوع الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة وكذالك حسب موقع الدولة المادي والمعنوي. فقد تتوجه الدولة توجها إقليميا أو دوليا وذالك وفقا لمجالها الجغرافي والحيوي بحث تبحث لنفسا عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها تحقيق أهدافها الإستراتيجية.وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع الراهن للعلاقات الدولية وذالك بما يتلاءم مع استراتيجياتها ومصلحتها القومية .وقد تتوجه توجها تدخليا أو لا تدخلي لتغيير التركيبة السياسة للدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير فيها النخب الحاكمة،وتختلف الوسائل المستخدمة في ذالك.

إلا أن توجهات السياسة الخارجية تحكمها عدة محددات، تنقسم إلى محددات داخلية وأخرى خارجية. فالمحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة،وتتنوع هذه المحددات بدءا من الجغرافيا ودور الموقع الجغرافي في تحديد أهمية الدولة، إلى تنوع الموارد الطبيعية وتوفرا الذي يعطي للدولة قوة اقتصادية في حال استخدامها بشكل جيد،يعطيها القوة والثقة في النفس .ما يجنبها المساومات التي تواجهها في حال الضعف.

كما تلعب المحددات الشخصية والمجتمعية والسياسة الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية وفقا لأطر فكرية أو إيديولوجية وحتى ثقافية وحضارية وتاريخية.أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية والذي من شانه أن يربط هذه الوحدات ببعضها البعض أكثر، كلما زاد عدد هذه الوحدات .كما أن تفاعل البنيان الدولي وترابط الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الدولية وما ينتج عنها من التزامات قانونية وأدبية ،كل ذالك يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدول.

ومما سبق نجد أن السياسة الخارجية اللبنانية تتشكّل تحت تأثير مجموعة من المحددات الخارجية والتي تفرضها البيئة الإقليمية والدولية، وتتفاعل مع النظام الداخلي الطائفي والاقتصادي الهش ويمكننا أن نحدد أبرز المحددات الخارجية المؤثرة بصناعة السياسة الخارجية وهي:

1- التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران:

لا شك بأن التنافس المحتدم بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية على الزعامة الإقليمية والإسلامية كانت الجمهورية اللبنانية ساحة رئيسية للصراع بينهما خاصة الصراع على النفوذ بين المحورين السعودي (السني) والإيراني (الشيعي)[54]. خاصة وأن هذا التنافس تُرجم في الداخل اللبناني من خلال التحالفات التي رسخها المحورين في الأحزاب الداخلية (مثل حزب الله المدعوم من إيران، والتيار المستقبل المدعوم سابقًا من السعودية)، ودعم إيران اللامتناهي لحزب الله ختى اللحظة والذي صنفته دول خليجية كتنظيم إرهابي مقابل دعم السعودية لحكومة الحريري (حتى 2017) وفرضها استقالته عبر حصار دبلوماسي ومالي[55].

2- الهيمنة السورية واستمرار النفوذ

لا يستطيع أي قارئ للتاريخ اللبناني المعاصر أن ينفي الهيمنة السورية المباشرة على لبنان والتي ظهرت بشكلل جلي بعد الحرب الأهلية وتوقيع اتفاق الطائف (1989)، واستمر نفوذها حتى اغتيال الحريري (2005)[56]. وحتى بعد خروج الجيش السوري من لبنان بقي تحالف حزب الله اللبناني مع النظام السوري ركيزة أساسية في السياسة الخارجية كما أن هذا التحالف الوثيق أرخى بثقله على السياسة الداخلية وسبب بكثير من ردود الأفعال الداخلية الرافضة لهذا التحالف من جهة والرافضة لوجود حزب الله من جهة أخرى على اعتباره حليفاً لسورية

[54] International Crisis Group, Lebanon's Hijacked Democracy (2019).

[55] إليزابيث بيكار، *لبنان: دولة بلا مؤسسات* (مؤسسة كارنيغي، 2019).

[56] تقرير الأمم المتحدة حول اغتيال الحريري.(2005)

وإيران[57] بل وأكثر من ذلك ذهبت بعض القوى كالقوات اللبنانية مثلاً لاتهام حزب الله بالولاء لكليهما على حساب المصلحة اللبنانية خاصة بعد اشتعال الأزمة السورية ودخول قوات حزب الله إلى سورية ومشاركته المعارك مع الجيش العربي السوري في مواجهة الخطر الإرهابي والتصدي له في الوقت الذي اعتبر الحزب بأنه يقوم بحماية الأمن القومي اللبناني باعتبار أن الإرهاب عابر للحدود ولا يقف على حدود الدولة السورية.

4- الدور الأمريكي والأوروبي:

منذ انسحاب القوات السورية من لبنان وحتى اللحظة ما زال هناك ضغوطاً قصوى تمارسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عبر العقوبات المالية والاقتصادية مثل "قانون قيصر" الذي فرض على سوريا وحزب الله خلال الأزمة السورية ودخول حزب الله على خط الأزمة كالعقوبات الأمريكية[58] على مسؤولي حزب الله والبنوك اللبنانية منذ العام 2019، في المقابل ظهرت مساعي فرنسية للدعم المشروط للإصلاحات[59] وبشكل خاص بعيد انفجار مرفأ بيروت عام 2020

4- التبعية الاقتصادية للخارج :

لا شك أن اعتماد لبنان على المساعدات الدولية كمؤتمر سيدر 2018، والقروض الممنوحة له من قبل صندوق النقد الدولي جعله خاضعًا لشروط المانحين، مثل محاربة الفساد وترشيد الدعم[60]، وكان لعدم تنفيذ تلك الشروط وغياب الإصلاحات التي طالب بها الصندوق آثاراً ضارة منها تعثُّر المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وخاصة في السنوات الأخيرة[61].

[57] Augustus Richard Norton, Hezbollah: A Short History (Princeton University Press, 2018).

[58] تقرير مجموعة الأزمات الدولية، *لبنان: أزمة بلا نهاية* (2022).

[59] U.S. Department of the Treasury, *Sanctions on Lebanese Entities* (2021).

[60] البنك الدولي، الانهيار اللبناني: الأزمة الاقتصادية عام 2021

[61] صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات المادة الرابعة مع لبنان2022 .

5- الصراع الإسرائيلي وتداعياته

إن الصراع مع إسرائيل (عبر حزب الله) يُحدد أولويات الأمن القومي اللبناني[62]، خاصة في ملف ترسيم الحدود البحرية والبرية وما نتج عن هذا الملف في العام 2022 من اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل برعاية أمريكية[63].

6- أزمة اللاجئين السوريين:

أدت الأزمة السورية إلى لجوء حوالي 1.5 مليون لاجئ سوري إلى لبنان ما بات يشكل حوالي (20% من السكان)[64] ضغطًا على الاقتصاد والأمن، بالإضافة إلى استخدامه كورقة تفاوض مع الاتحاد الأوروبي والدول المانحة وربط الاتحاد الأوروبي المساعدات بالإصلاحات وضبط الحدود[65].

7- التنافس على موارد البحر المتوسط:

لا شك أن النزاع حول حقول الغاز مثل حقل قانا مع إسرائيل وقبرص قد جذب لاعبين دوليين كالولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، وكان لهذا النزاع آثاره على التحالفات الإقليمية[66].

في المحصلة، يبدو أن المحددات الخارجية للسياسة اللبنانية تُعيد إنتاج هشاشة النظام الداخلي، بحيث تتحول الدولة وفق تلك المحددات التي ذكرناها آنفاً إلى ساحة لصراعات إقليمية ودولية. كما تتفاعل هذه العوامل مع

[62] Judith Palmer Harik, Hezbollah: The Changing Face of Terrorism (I.B. Tauris, 2005).
[63] U.S. Department of State, Mediation on Lebanon-Israel Maritime Border 2022
[64] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، تقرير اللاجئين السوريين في لبنان .(2023)
[65] European Union, EU-Lebanon Partnership Priorities (2021).
[66] مركز كارنيغي للشرق الأوسط، الغاز في البحر المتوسط: صراع الجيوسياسة والاقتصاد.(2021)

عوامل داخلية أو محددات داخلية تتمثل بالتركيبة الطائفية الداخلية التي تُنتج سياسة خارجية مجزأة، تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية، وتخضع لرهانات ليست من صُنع اللبنانيين. ويمكننا تلخيص المحددات الداخلية بما يلي:

1- النظام الطائفي وتفكك السلطة

و يُقسِّم النظام الطائفي السلطة بين المكوّنات الدينية (المارونية، السنية، الشيعية)، مما يؤدي إلى تناقض المواقف الخارجية، كتحالف حزب الله (شيعي) مع إيران، مقابل تحالف تيار المستقبل (سني) مع السعودية[67].

2- هيمنة الأحزاب المُسلَّحة:

كحزب القوات اللبنانية سابقاً وحزب الله حالياً وسيطرته الشبه كلية على القرار الأمني عبر "سلاح المقاومة" وهذا ما يراه الكثير بأنه يُضعف احتكار الدولة للسيادة، ويُعقِّد العلاقة مع الغرب والدول العربية[68].

3- الأزمة الاقتصادية والمالية:

أدى انهيار الليرة اللبنانية التي فقدت 95% من قيمتها منذ 2019 إلى جعل لبنان رهينةً للدعم الدولي (مثل صندوق النقد الدولي)، مع شروط تُهدِّد استقلالية القرار السياسي[69].

أما المنطلقات والمبادئ الموجهة للسياسة اللبنانية فهي:

1- مبادئ دستورية وتاريخية:

[67] إليزابيث بيكار، لبنان: دولة بلا مؤسسات (مؤسسة كارنيغي، 2019)

[68] Augustus Richard Norton, Hezbollah: A Short History (Princeton University Press, 2007).

[69] البنك الدولي، الانهيار اللبناني: تحليل الأزمة الاقتصادية .(2021)

اتفاق الطائف 1989: والذي نصَّ على "علاقة مميزة مع سوريا" و"تعزيز الهوية العربية"، لكنه عمَّق النظام الطائفي[70].

الدستور اللبناني: حيث تُعرّف المادة الأولى من الدستور لبنان كـ"دولة عربية الهوية والانتماء"، مع سعي لتحقيق "الحياد النسبي" في الصراعات[71]

2- الاعتماد على الشرعية الدولية:

اللجوء إلى الأمم المتحدة: مثل القرار 1701 (2006) لوقف العدوان الإسرائيلي، ومحكمة العدل الدولية في قضايا ترسيم الحدود[72].

المساعدات الدولية المشروطة: مثل مشروطية دعم الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بإصلاحات مالية (مثل إقرار الموازنة)[73].

3- الهوية المزدوجة (عربي-متوسطي): فهناك جدل قائم ما بين الانتماء العربي (المدعوم من السنة) والانفتاح على الغرب (المدعوم من المسيحيين)[74].

بالتالي يبدو بأن السياسة الخارجية اللبنانية هي نتاج توازن هش ما بين:

1- انقسامات داخلية (طائفية، اقتصادية) .

2- ضغوط إقليمية (السعودية، إيران، سوريا) .

[70] Fawwaz Traboulsi, A History of Modern Lebanon (Pluto Press, 2012).

[71] الدستور اللبناني، المادة 1 .(1926)

[72] UN Security Council, Resolution 1701 (2006).

[73] صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات المادة الرابعة .(2022)

[74] Elizabeth Picard, Lebanon: A Shattered Country (Holmes & Meier, 2002).

3- تدخلات دولية (أمريكا، فرنسا، الأمم المتحدة) .

وبالرغم من أن المبادئ الدستورية التي تدعو للحياد، إلا أن الهيمنة الطائفية والتبعية للخارج تجعل السياسة الخارجية أداةً لخدمة مصالح النخب، لا استراتيجية وطنية موحدة.

المطلب الثاني

أدوات السياسة الخارجيّة اللبنانيّة والواقعية السياسية

إن من بديهيات العمل السياسي الخارجي هي تحقيق المصلحة الوطنيّة، والتي تنطلق من المسؤوليّة الملقاة على صانع القرار أيّاً فرداً أو مجموعة مؤسسات مشتركة في العمل السياسي الخارجي. بالتالي فإنّ هذا العمل يتضمّن استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل، لغرض توظيفها لتكون الأداة والداعم للعمل السياسي الخارجي للدولة. وذلك في برنامجها الساعي لترسيخ مبادئها التي تؤثر فيها على الآخرين مهما كانت التوجهات.

فيما يفترض تناول السياسة الخارجية للجمهورية اللبنانية بالدراسة والتحليل، من زاوية الواقعية السياسية. والإحاطة بالموضوع بطريقة براغماتية قد تكون مختلفة، وإن كانت تنطوي على بعض الأفكار أو الطروحات التقليدية والكلاسيكية، إلا أنها تقتضي تسمية الأمور بأسمائها والتركيز على واقع الدبلوماسية اللبنانية الحديثة والمعاصرة، بما تتضمنه من تجارب تاريخية ومحطات مفصلية، لمحاولة فهم السياسة الخارجية بخصائصها وعناصرها ومشاكلها، بشكل أفضل وأقرب إلى الواقع السياسي والمسار التاريخي، ذلك أنها تحيلنا على الكثير من التعقيدات والتوازنات والتحديات الداخلية والخارجية، بالتالي فإنّ عملية صنع القرار على صعيد السياسة الخارجية يمكن أن يتشابك أو يتداخل فيها الكثير من الحسابات والرهانات، وكذلك المصالح المحلية والأجنبية.

وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين سنبحث في الفرع الأول أدوات السياسة الخارجية اللبنانية وفي الفرع الثاني سنبحث الواقعية السياسية في السياسة الخارجية اللبنانية

الفرع الأول

أدوات السياسة الخارجية اللبنانية

لقد أثبتت التجارب التي مرّت على النظام العالمي أنّ السياسة الخارجيّة التي تمتلك الوسائل الكافية لتوظيفها من أجل تحقيق أهدافها هي كفيلة بنجاح أي دولة. وسنتناول في هذا الفرع الأهداف والأدوات التي تتبعها الدول لا سيّما الدولة اللبنانية في سياستها الخارجيّة.

1- **الأدوات الدبلوماسيّة:** تتعدّد الدبلوماسيّة من حيث الاستخدام والتطبيق من خلال التنوع الحاصل في طريقة التعامل والتعاطي بين مختلف الوحدات الدولية، فالدبلوماسيّة أنواع مختلفة سيما وانها تنسجم وفق معطيات المرحلة والتوجه والقضيّة التي تتطلب التدخل بها وهذه الأنواع يجعل منها تتمتّع بنوع من المرونة فهناك الدبلوماسية السريّة والعلنيّة والجماعيّة والثنائيّة والرسمية والشعبية ودبلوماسية القمة إلى جانب وسائلها القانونية والسياسية، هذه النواع والوسائل جعل منها اداة مهمة من ادوات السياسة الخارجية لبل تحتل اليوم المرتبة المتقدمة في تنفيذ الهدف السياسي الخارجي بعد ان كانت الوسائل العسكرية في الصدارة، بالتالي يرى الدكتور فاضل زكي أن الدبلوماسيّة هي " علم وفن تنظيم وإدارة العلقات الدولية التي يمارسها المبعوثون والممثلون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات"[75].

حيث إنّ توظيف الموارد واستخدام المهارات هي ما تعتمده الدبلوماسية بالتالي فهي تُسيّر شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الإتصال الدولي[76]. وللدبلوماسية انماط واشكال

---

[75] _ فاضل زكي محمد، **الدبلوماسية في عالم متغير**، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992، ص:2.

[76] _ حمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1998، ص:92.

أخرى مثل **دبلوماسية الأزمات** التي تُعنى بإدارة الأزمات التي بدأت تعصف بالعالم بسبب التقلبات والتحولات الحاصلة وعلى اعتبار أنّ المجتمع الدولي معرض دائماً للأزمات ليست السياسية فقط وإنّما العسكريّة والإقتصاديّة وحتى الإجتماعية، ويُعتبر المحللين والخبراء أنّ دبلوماسية الأزمات جاءت كردة فعل على أو بديل على الحالات الحربية التي كانت اساس التعامل بين الوحدات الدوليّة[77].

كذلك **الدبلوماسية الوقائيّة** التي تشكل محاولات استباقية لإستبعاد حالات الحرب بين الوحدات الدوليّة، والكيفية التي تعمل بها هذه الدبلوماسية تنطلق من اقناع الفرقاء وجمعهم حول دائرة المفاوضات والتوصل للحلول السلميّة، وقد أخذت الدبلوماسيّة دوراً كبيراً في السياسة الخارجيّة باعتبارها أداة أساسيّة من أدواتها بعد أن استطاعت من مواكبة التطورات السريعة في مجمل الأوضاع الدولية والإقليمية، ولهذه الدبلوماسية دوراً كبيراً في تسوية الملف النووي الإيراني والكوري الشمالي، وقد استندت الدبلوماسيّة الوقائيّة على عدد من العناصر[78] التي ساهمت بإنجاحها[79].

2- **الأدوات الاقتصاديّة:** إنّ للأدوات الاقتصادية دوراً كبيراً موحورياً في عالم السياسة الخارجيّة في شتىّ الجوانب، فهذه الأدوات تُحدّد طبيعة العلاقات مع وضع محددات للسياسة الخارجية وفق مصلحة الوحدات الدولية في عالم شهد تقلبات كبيرة وضخمة وأحداث وسياقات جعلت من الاقتصاد أداة مهمّة

---

[77] _ بدون اسم، **حديث في الدبلوماسيّة**، موضوع نشر على موقع مركز السلام للثقافة الدبلوماسيّة: http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/004.html، بدون تاريخ، تاريخ زيارة الوقع:2023/6/22.

[78] _ أهم هذه العناصر: وجود أجهزة مختصّة بجمع المعلومات والتقارير وتقديمها إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

-التحرك الدبلوماسي السريع من خلال طاقم دبلوماسي يراعي في اختياره الخبرة والكفاءة.

-إنجاز المهمة بعيدا عن مصالح القوى الكبرى.

-منح الطاقم الدبلوماسي صلاحيات واسعة في التفاوض.

- الأدوات الإقتصادية.

[79] _ ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص:301.

تستخدمها الدول في سياستها الخارجية، لابل يصل تأثيرها وأهميتها اكبر من باقي الأدوات إن تمّ توظيفها بشكل يتناسب مع حجم العلاقة التي ترسم في عالم السياسة خصوصاً بعد أن تراجع دور العامل العسكري في تنفيذ السياسة الخارجية.

وقد أخذت الأدوات الاقتصادية اشكال عدّة كالتعريفة الجُمركيّة والقيود النقدية والمساعدات الاقتصاديّة والاعتماديّة الاقتصاديّة الدوليّة والعقوبات وغيرها من الوسائل التي جعلتها في المقدمة. ويرى البعض أنّ المساعدات الاقتصادية هي واحدة من هذه الأدوات التي يركز عليها " **مورغنثاو**" فيعرفها على أنّها " هي انتقال الموال والبضائع والخدمات من بلد لآخر". لكن ديبل[80] يجد أن هذا التعريف وما يحمله من العمومية يحتاج إلى توضيح فيرى أن المساعدات الخارجية هي تلك التي يتم تقديمها من قبل الحكومات إمّا بشكل مباشر وبصورة رسمية أو من خلال الوسطاء[81]. كما يرى البعض الآخر بأنّها نوع من الكفاءة السياسيّة للدولة لما تحتويه من أبعاد سياسيّة واقتصاديّة كأداة للتأثير في السلوك الداخلي والخارجي للدول الأخرى[82].

أمّا العقوبات الاقتصاديّة لها أثر اقتصادي كبير على الدولة. وهي من أكثر الأدوات الاقتصاديّة ضرراً ونزاعاً لاسيّما ما يتبعها من علاقة بالتجارة والتمويل ومنع الاقراض والاستثمار، مثال العقوبات التي فرضت على إيران في عهد الرئيس الاميركي ريغان في حادثة إحتجاز الرهائن، واستخدمت ضدّ

---

[80] _ يرى **تيري ديبل** أن الادوات الاقتصادية تنقسم وفق ثلاث فئات هي: المساعدات الخارجية والتجارة والسياسة المالية والعقوبات، وايضا يرى أن الادوات الاقتصادية تستخدم لغراض سياسية وتحديدا تدعم أو تخدم فئات المصلحة القومية وكذلك تدعم الرفاه الاقتصادي، والادوات الاقتصادية أن اجتمعت معا تعطي بالنتيجة فوائد متميزة على اعتبارها تأتي من الموقع الذي يتوسط الادوات السياسية والادوات العسكرية.

[81] _ تيري ل . ديبل، **استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم المريكي**، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص: 423-433.

[82] _ مبارك سعيد عوض العجمي، **المساعدات االقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من 1980 –2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق 31الوسط / كلية الآداب / قسم العلوم السياسية، الأردن،2011، ص:1.

الاتحاد السوفياتي السابق في احتلاله لأفغانستان وعلى العراق في احتلاله للكويت وأيضاً في فرض حصار اقتصادي على سورية ما يعرف **بـ" قانون قيصر"** وتداعياته على الاقتصاد اللبناني.

3- **الأداة الإعلاميّة:** يلعب الإعلام دوراً فعالاً في السياسة الخارجيّة للدول الذي يبنى وفق المعطيات الاقليمية والدوليّة ويهدف إلى التأثير في مضمون الخطاب السياسي في العلاقات بين الوحدات الدوليّة، فمن خلال الاعلام يستطيع صناع القرار من توضيح وترجمة خطواتهم في السياسة الخارجية وايصال آرائهم، ويُشير هنري كسينجر على اهمية الاعلام في السياسة الخارجية بالقول " إن تنفيذ السياسة الخارجية يجب أن يكون مرتبطاً بأجهزة الإعلام فهي الى حدّ كبير سياسة خارجية إعلاميّة جماهيريّة أو شعبية[83]، أمّا محمد السيد سليم فيدرجها ضمن الأدوات الرمزية وتحديداً الدعائيّة تلك الأنشطة الموجهة للتأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الدول، وأيضاً تأثير النتاجات الثقافية والشعبية من خلال طرح الأفكار ايديولوجياً وكذلك العروض الثقافيّة[84].

4- **الأداة العسكريّة:** تُعد الأداة العسكريّة سابقاً من الأدوات المهمّة في تحقيق المصلحة الوطنيّة للوحدة الدوليّة بعد أن تقتضي الحاجة إلى التدخّل العسكري سواء من خلال الاحتلال أو الاشتباك بمعنى أدق الحرب التي تعكس استخدام القوة في تسوية النزاعات، حتى أن كلوتزفيتز يعرّف الحرب على أنّها " امتداد للسياسة بوسائل مختلفة"[85]، ونجدها تحتل المرتبة المتقدمة في بدايات نشوء الدولة وحتى قبل ذلك بكثير، لكن الكلفة العالية وخصوصاً بعد التطور التكنولوجي جعلت من اكلافها تثقل كاهل

---

[83] _ سليم كاطع علي، **وسائل الاعلام والسياسة الخارجية الامريكية**، مقال نُشر تاريخ 2017/2/2 على موقع شبكة النبأ المعلوماتيّة: bit.ly/3DA3vq7 ، تاريخ زيارة الموقع: 2023/6/12،

[84] _ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص:94.

[85] _ ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سابق** ص:250.

الدولة التي بدأت تحاول إحلال ادوات أخرى اقل كلفة منها واقل اثراً، ويعرفها محمد السيد السليم " مجموعة القدرات المتعلقة باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى"[86].

ويمكن القول بأنّ القوّة العسكريّة تمثّل صور القسوة والإكراه فهي تنتزع القرار بالقوّة من الخصم في السياسة الخارجيّة. وفي الوقت نفسه ومع الأثر الإيجابي الذي تتركه القوّة العسكريّة عند طرف ضدّ آخر، إلّا أنّ جوانبها السلبيّة تتمثّل من تكاليف الأخطار العالية والخسائر في الأرواح والأموال.

الفرع الثاني

الواقعية السياسية في السياسة الخارجية اللبنانية

لا شك أنّ السياسة الخارجية اللبنانية تكتسي أهمية خاصة ومضاعفة عن غيرها باعتبار أنّ لبنان هذا البلد الصغير يعيش انقسامات سياسية داخلية، عمودية وحادة، ويعاني باستمرار من الأزمات والمشاكل المزمنة والمستعصية، ويتأثر بأحداث خارجية دراماتيكية بطريقة مشهدية، بالرغم من أنّ معظم دوائر القرار والنخب السياسية والفكرية والأوساط الحزبية لا تولي الأهمية للسياسة الخارجية اللبنانية ولا تمنحها العناية والمتابعة المطلوبة والمستحقة، وربما لا تؤمن بها ولا تدرك جدواها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية وبالتالي تفتقر هذه السياسة إلى المقاربات الجدية التي ترقى إلى مستوى تحمل المسؤولية الوطنية.

بالتالي فإنّ البحث أو الخوض في السياسة الخارجية اللبنانية، يمكن اعتباره مادة دسمة للحوار أو الاختلاف السياسي بين اللبنانيين، وخاصة السياسيين والمعنيين في مجلسي النواب والوزراء ووزارة الخارجية والأحزاب والقوى السياسية. وتجدر الإشارة هنا إلى ارتباط شكل واتجاه السياسة الخارجية اللبنانية بالأشخاص، أكثر من ارتباطها بالرؤى أو البرامج التي تجسد الثوابت والخيارات. بل كانت السياسة الخارجية اللبنانية

[86] _ المرجع نفسه، ص: 92.

ودبلوماسيتها ولا زالت مرتبطة ارتباط وثيق بالميول والخلفيات السياسية للشخصيات التي أدارت الدولة اللبنانية أو التي ترأست وقادت الدبلوماسية اللبنانية، في الإدارة المركزية وفي البعثات الخارجية، وإن صح التعبير فهي ارتبطت بالمرجعيات السياسية لـ"زعماء الطوائف" وداعميهم الخارجيين.

إضافة إلى وجود مسألة شديدة الأهمية وتتمثل بمحدودية الإمكانات المتاحة والموارد المتوافرة، ولا يمكننا التطرق إلى السياسة الخارجية اللبنانية، دون أن نشير، بكل وضوح وصراحة، إلى محدودبة تلك الإمكانيات والموارد كالموارد المالية المخصصة لها، والتي تأثّر بشكل سلبي على سير العمل ومستوى الأداء الدبلوماسي والتمثيل الخارجي؛ باعتبار أنّ ضعف أو هدر الموارد والإمكانات ينعكس على تقويض العمل الدبلوماسي وخفض سقف التطلعات أو الطموحات، كما أنه يحد من إمكانية تحقيق الأهداف والتطلعات، وضرب الصورة والمظهر والسلوك الخارجي للدولة اللبنانية في المجالين العربي والدولي.

وانطلاقاً من ضرورة الالتزام بمراعاة مقتضيات الوحدة الوطنية، فقد أثبتت التجربة السياسية في عقود طويلة بأن الدولة اللبنانية، لا تحتمل المغالاة أو المغامرة في اتخاذ المواقف الحادة وسلوك الخيارات المتطرفة على مستوى سياستها الخارجية، ما يعني عدم القدرة على اتخاذ المواقف المبدئية وسلوك الخيارات الحاسمة بطريقة واضحة وصريحة، استناداً إلى الثوابت الوطنية اللبنانية وانسجاماً معها، وبشكل خاص في ما يتعلق بالقضايا المصيرية والاستراتيجية، وبما يؤمن المصلحة الوطنية العليا.

في المقابل، تلعب الدبلوماسية اللبنانية دوراً بالغ الأهمية والخطورة، في زمن السلم وفي حالة الحرب، ويمكن اعتباره دوراً معقداً ومركباً، كونها تقوم بإدارة علاقات لبنان الخارجية بطريقة ذكية ودقيقة للغاية، ناهيك عن دورها المتميز في إدارة المفاوضات التي كثيراً ما تكون، شائكة ومعقدة مضنية، إضافة إلى كونها مصيرية

ومكلفة، وإن لم تكن كذلك ولم تحقق المستوى المطلوب فلا شك بإنّ ماسبق ذكره هو ما يتوجب على الدبلوماسية اللبنانية القيام به حتى تكون ناجحة وفعالة.

وبالرغم من وجود النخب الدبلوماسية اللبنانية ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه الدبلوماسية ربما تحتاج إلى أشخاص يتمتعون بالموهبة الدبلوماسية التي لا تكتسب بالدراسة والتحصيل العلمي فحسب، بل تُصقل بالممارسة ومراكمة الخبرة، فيشكل وجود مثل هؤلاء الدبلوماسيين، ممن يتمتعون بقدرات أو إمكانيات شخصية، جيشاً دبلوماسياً يدافع عن مصالح لبنان الوطنية ويحقق السياسة الوطنية والمصلحة اللبنانية فيكون لوجود هذا الجهاز الدبلوماسي إضافة مفيدة ومهمة للغاية بالنسبة للسياسة الخارجية اللبنانية ودبلوماسيتها.

وبالنسبة للتعيينات في السلك الدبلوماسي الذي يمثّل الآلية التنفيذية للسياسة الخارجية اللبنانية فتلجئ الدولة اللبنانية، كغيرها من بعض الدول إلى اختيار أشخاص من خارج هذا السلك، بناءً على أساس المحاصصة السياسية أو المحاباة وأحياناً المحسوبية، وليس على قاعدة الجدارة والكفاية العلمية، فتكون معظم التعيينات بطريقة عشوائية أو انتهازية لإرضاء أو لإقصاء بعض السياسيين أو العسكريين أو غيرهما.

ولا بد من استحداث أو إنشاء أكاديمية متخصصة في إعداد وتأهيل الكادرات المتخصصة للعمل في السلك الدبلوماسي، فمن شأن هذه الأكاديمية أن تساهم وتساعد في النهوض بالمؤسسة الوطنية الرسمية التي تتولى السياسة الخارجية اللبنانية وتحديثها، وتمكين الدبلوماسية اللبنانية وتطويرها لتصبح دبلوماسية متخصصة ومحترفة.

وفي حالة الإنقسام العربي والعالمي على عناوين وقضايا عدة فإنّ التركيبة السياسية اللبنانية لا تحتمل الانحياز أو الانخراط في سياسة الاستقطاب والتموضع في المحاور الدولية والإقليمية. وقد ثبت ذلك أيضاً بالتجربة السياسية وبفعل الممارسة السياسية؛ فالدبلوماسية اللبنانية لا يمكنها الوقوف إلى جانب أحد الأطراف

العربية في مقابل سواه، كما لا يمكنها الخروج على الإجماع العربي، ولا يمكنها أيضاً مخالفة الشرعية الدولية أو التمرد على المجتمع الدولي، ولا سيما مجموعة القوى الغربية، أو ربما تأييد إحدى القوى الدولية دون سواها، في حالة التنافس أو الصراع في السياسة الدولية. وهذا ما لم تقم به الدولة اللبنانية بصياغة سياسة خارجية تلحظ مصالحها ومبادئها وإن صاغتها لم تنفذها بما يضمن المصالح اللبنانية العليا.

كما أننا لا نغفل مسألة محدودية الإنجازات والنتائج التي يمكن أن تسجلها أو تحققها الدبلوماسية اللبنانية، والتي يمكن اعتبارها بالغة الصعوبة في ظروف لبنان الداخلية وكذا الخارجية الدولية منها والعربية أو الإقليمية. فالواقعية السياسية تقتضي الإقرار بألا نبالغ في التوقعات ورفع سقفها بالنسبة للنتائج المنتظرة أو المفترضة، لإنّها مبالغة لا تستقيم مع المقاربة المنطقية للواقع السياسي اللبناني، وبالتالي تقبّل ما يمكن أن تحققه هذه الدبلوماسية من نتائج معقولة تأتي في خانة المكاسب السياسية الخارجية.

وانطلاقاً من قاعدة الواقعية السياسية، يقع على عاتق السلطة السياسية اللبنانية الداخلية والخارجية، الكشف عن مكامن الخلل والضعف في السياسات العامة للدولة اللبنانية، وتحديداً السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي، والبحث في كيفية معالجتها، والتقليل من آثارها؛ كما يقع على عاتق الدبلوماسية اللبنانية في نطاق عملها الخارجي تحديد وتبيان عوامل القوة اللبنانية وعناصرها، والتي يمكن استثمارها لخدمة الأهداف المحددة والمرسومة للسياسة الخارجية اللبنانية في سبيل معرفة كيفية التعامل مع التحديات والآخطار المحدقة بالبلد والتصدي لها.

في المحصلة فإنّ تطرقنا في هذا الفرع إلى السياسة الخارجية اللبنانية، والنظرة الواقعية السياسية للعمل الدبلوماسي الخارجي، ليس مجرد وجهة نظر، وإنما محاولة للتعبير عن رؤية وطنية واستراتيجية لإدارة العلاقات الخارجية، تضعها الحكومة اللبنانية، وتعهد إلى وزارة الخارجية تنفيذها، في سبيل بلوغ المقاصد أو الأهداف

السياسية والدبلوماسية، المرسومة أو المحددة من قبل الحكومة أو السلطة السياسية، والتي تصب في خدمة المصلحة الوطنية العليا. وهكذا يكون معنى السياسة الخارجية، كما الدبلوماسية لكونها أداة تنفيذ السياسة الخارجية، فتخرج من دائرة الخلاف أو الجدال السياسي، ولا تكون انعكاساً أو امتداداً للصراعات السياسية، وتبقى بمنأى عن الاستقطاب أو الاصطفاف السياسي، وتسعى القوى السياسية إلى تطبيق السياسة الخارجية للدولة اللبنانية بحسب الإمكانات المتاحة أو المتوافرة والتحديات الراهنة والمستقبلية.

الفصل الثاني

العلاقات اللبنانيّة _ السوريّة بعد إتفاق الطائف

لم تكن العلاقات السورية اللبنانية وليدة اليوم كما لم تكن وليدة ما يعرف بـــ"اتفاق الطائف" بل تعدّ هذه العلاقات بأنها عميقة بعمق التاريخ المشترك بينهما وقد مرت العلاقات اللبنانية السورية بعدة مراحل هامة حفرت في تاريخ البلدين التوأمين تاريخياً وجغرافياً ففي مرحلة الحكم العثماني والتي ناهزت الأربعمئة عام (1516–1918) خضعت بلاد الشام أو الهلال الخصيب (الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان) لهذا الحكم وكان استقلال هذه البلاد فعلياً في عام 1920 ولن نذهب كثيراً في هذا العمق بل سنبدأ من الانتداب الفرنسي على كل من سوريا ولبنان بعد اتفاقية "سايكس بيكو" عام 1916 نتيجة محادثات دارت بين ممثل بريطانيا مارك سايكس، وممثل فرنسا جورج بيكو التي رسمت الحدود في منطقة الهلال الخصيب وتم تأييد تلك الحدود بقرارات من عصبة الأمم والتي صدرت عام 1920، والتي أجازت نظام الانتداب على المناطق العثمانية المتفككة بحجة المساعدة في إنشاء مؤسسات للدول الجديدة، عُقب الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية واعتبار دول المنطقة التي كانت تخضع لسيطرة العثمانيين بأنها "تركة الدولة المريضة" وباعتبار أنّ

دول الحلفاء هم المنتصـــرون في الحرب العالمية الأولى 1914–1918، فكان لابد من تقاســـم "ميراث" الســلطنة العثمانية المهزومة مع دول المحور، آنذاك، لُيصـــار إلى إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 من قبل الجنرال غورو، وتمّ معاملة البلدين كبلدين منفصـلين بمؤسـسـات واحدة كبنك "سـوريا ولبنان"، والذي ظل يحمل هذا الاسم لفترة طويلة حتى بعد استقلال البلدين نهائياً عن الانتداب الفرنسي.

وقد عُقد في هذه الفترة وتحديداً قبيل الاســـتقلال اللبناني عام 1943 بأســـابيع أول اتفاق بين لبنان وسـوريا التي كانت آنذاك، لا تزال تحت الانتداب الفرنسـي، وكان هذا الاتفاق هو إدارة "المصـالح المشـتركة" التي خلفها الانتداب للبلدين تمهيداً لاقتسامها بينهما. ليأتي ما سمي بـــ"إعلان الميثاق الوطني اللبناني" عام 1943 أي بعد حصـول لبنان على الاسـتقلال والذي تعهدت بموجبه السلطات اللبنانية "ألا تسـتخدم أراضـيها مقراً أو ممراً لأعداء سوريا".

وبعد اســتقلال ســوريا ولبنان، وخروج فرنســا منهما، كانت العلاقات الســورية اللبنانية على مســتوى الاحترام المتبادل ســـياســـياً واقتصـــادياً واجتماعياً، لكن لم ترتقِ هذه العلاقة إلى إقامة تبادل العلاقات الدبلوماســية، اعتقاداً من كلتا الدولتين أنهما أقوى بكثير من مســتوى التمثيل الدبلوماســي. وبقيت العلاقات السورية – اللبنانية تسير وفق الميثاق الوطني اللبناني، إلى أن انفجر الوضع الداخلي في لبنان نتيجة محاولة الرئيس كميل شمعون الدخول في تحالف مع أوروبا بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. وبقيت تلك الأزمة حتى استطاع الرئيس المصري جمال عبد الناصر التوصل إلى تفاهمات مع القادة اللبنانيين كان نتيجة تلك التفاهمات رحيل كميل شمعون ليحل محله الرئيس فؤاد شهاب، كما توصل عبد الناصر مع شهاب إلى اتفاق نص على "حرية لبنان الكاملة كدولة مســـتقلة فيما يتعلق بســـياســـتها الداخلية"، أما فيما يتعلق

بالسياسة الخارجية فـــ"لا يجوز للسلطات اللبنانية اتخاذ قرار إلا بعد التنسيق المسبق مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة (التي كانت تضم وقتها سوريا ومصر)".

ومنذ ذلك التاريخ استقرت العلاقات بين لبنان وسوريا وفق تلك التفاهمات، باستثناء الانفجار الداخلي في لبنان على إثر محاولة شمعون تلك. ووقع البلدان حوالي 28 اتفاقية من العام 1943 حتى عام 1974، لكنها كانت في غالبيتها اتفاقيات تنظيمية للأمور المشـــتركة بين البلدين اللذين لم يتبادلا الســـفراء أبداً، كما تجمعهما حدود مشتركة لم ترسّم بالكامل إلى اليوم[87]. ومع انفجار الحرب الأهلية عام 1975 دخلت القوات السورية إلى لبنان بدعم ومساندة عربية عُقب انعقاد مؤتمر القمة العربية الثامن عام 1976 والذي أصـــدر قراراً بالإجماع يقضي بـــــ"إرسال قوات ردع عربية إلى لبنان"[88] بهدف إنهاء الحرب الأهلية، تشكل القوات السورية العماد الرئيسي لها.

وفي العام 1978 اجتاحت القوات الإســـرائيلية جنوب لبنان وقامت باحتلاله؛ ودفع هذا التطور "الخطير" في اتجاه بقاء القوات السورية في لبنان وسط دعم عربي كامل. وبقي هذا الوضع قائماً حتى عام 1982، ولم تخرج قوات الاحتلال من تلك الأراضـــي اللبنانية إلا بعد مقاومة شـــعبية لبنانية وتفاهمات دولية خرج بمقتضاها ياسر عرفات ورجال المقاومة الفلسطينية من لبنان، نتيجة لهذا الموقف عادت القوى الوطنية اللبنانية إلى التمسك ببقاء القوات السورية من أجل دحر العدوان الإسرائيلي عن أراضيها.

---

[87]_ أحمد عبيد الله، **العلاقات السورية–اللبنانية.. المسار والمصير (1)**، عربي بوست، تاريخ النشر: 2021/10/18، تاريخ زيارة الموقع: 20 /11/ 2022، https://shorturl.at/sxAM2.

[88]_ **مؤتمر القمة العربية الثامن**، https://shorturl.at/BEGJM.

ثم جاء "اتفاق الطائف" في العام 1989 والذي أعاد إحياء العلاقات الرسمية بين لبنان وسوريا، وفق ما جاء فيه من إقرار لمبدأ "العلاقات المميزة بين البلدين" بمباركة دولية وعربية، وترجم هذا الاتفاق عام 1991 عبر توقيع معاهدة "الأخوة والتعاون والتنسيق" بين البلدين، والتي نصت على "الروابط الأخوية المميزة التي تربط البلدين والتي تستمد قوتها من جذور القرب والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح المشتركة"[89].

كما اتفق البلدان على العمل معاً لتحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية وغيرها، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما، وبما يمكِّن البلدين من استخدام طاقتهما السياسية والاقتصادية والأمنية لتوفير الازدهار والاستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة، تأكيداً لعلاقات الأخوة وضماناً لمصيرهما المشترك"[90].

في المحصّلة، مرّت العلاقات السورية اللبنانية بمراحل متعددة، بدءاً من مرحلة إيقاف الحرب الأهلية اللبنانية مروراً بمرحلة ضبط الفوضى في الساحة اللبنانية والسيطرة عليها لإعادة الهيكلية للنظام السياسي اللبناني، وصولاً إلى المرحلة الراهنة التي تلت الانسحاب السوري من لبنان وما تعانيه سورية من تداعيات الحرب الدائرة في أرضها. وعليه سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين سنبحث في المبحث الأول اتفاق الطائف

---

[89] _ أحمد عبيد الله، مرجع سابق.

[90] _ **معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية،** https://www.syrleb.org/SD08/msf/1507751751_.pdf

وتأثير الفواعل الخارجيّة على العلاقات اللبنانيّة الســـوريّة وفي المبحث الثاني تداعيات إتفاق الطائف على العلاقات اللبنانيّة _ السوريّة.

وقد خضـــع البلدان الجاران لبنان وســورية موضــوع الدراســة، للانتداب الفرنســي وذلك بعد اتفاقية "**سايكس بيكو**" التي رسمت حدود دول المنطقة في تلك الأثناء، وعاشا كدولتين منفصلتين ولكن بمؤسسات واحدة **كبنك ســورية ولبنان**، والذي ظلّ يحمل هذا الاســم لفترة طويلة وحتى بعد اســتقلال البلدين نهائيّاً عن الانتداب الفرنسي.

وتجدر الإشــارة هنا إلى أنّ أول اتفاق بين لبنان وســورية عُقد قبيل الاســتقلال اللبناني عام 1943 بأســابيع وكانت سورية ما تزال تحت الانتداب الفرنسـي أيضـاً، ويذكر أنّ مضـمون الاتفاق المذكور هو إدارة المصــالح المشــتركة التي خلّفها الانتداب للبلدين تمهيداً لاقتســامها بينهما، ثمّ جاء ما سُــمي بإعلان الميثاق الوطني اللبناني عام 1943 وذلك بعد حصول لبنان على الاستقلال، والذي تعهدت بموجبه السلطات اللبنانية ألّا تستخدم أراضيها مقراً أو ممراً لأعداء سورية.

ووفق تلك التفاهمات اســتقرت العلاقات بين البلدين أي لبنان وســوريا، ووقّع البلدان 28 اتفاقيّة بين عام 1943 حتى عام 1974 وكان في غالبيتها اتفاقيات تنظيميّة للأمور المشـــتركة بين البلدين اللّذين تجمعهما حدود مشتركة لم ترسم بالكامل إلى اليوم. حيث بقيت العلاقات السوريّة اللبنانيّة إيجابية وتسير وفق الميثاق حتى شـــهد لبنان انفجار لوضـــعه الداخلي على إثر محاولة الرئيس كميل شـــمعون الدخول في تحالف مع الغرب بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وحينها توصّل الرئيس المصري جمال عبد الناصر لتفاهمات مع القادة اللبنانيين لإنهاء تلك الأزمة فرحل على إثرها شمعون وحلّ محلّه الرئيس فؤاد شهاب، كما تمّ التوصل إلى اتفاق ما بين عبد الناصر مع شهاب والذي نصّ على حريّة لبنان الكاملة كدولة

مستقلّة فيما يتعلق بسياستها الداخلية، أمّا فيما يتعلّق بالسياسة الخارجيّة فلا يجوز للسلطات اللبنانيّة اتخاذ أيّ قرار إلاّ بعد التنسيق المُسبق مع سلطات الجمهوريّة العربيّة المتحدة (التي كانت تضم وقتها سوريا ومصر).

وبعد حرب يونيو/حزيران عام 1967 وزيادة النشاط السياسي على الساحة اللبنانيّة، ثمّ التواجد العسكري الفلسطيني في لبنان عقب حرب سبتمبر/ أيلول عام 1970 عاد الدور السوري في لبنان إلى النشاط بحيث بلغ ذروته عام 1976 بدخول "القوّات السوريّة" إلى لبنان تحت غطاء عربي ودولي، فغيّرت سوريا تحالفاتها السياسية في لبنان بعد دخول قواتها اليه حسب ما تقتضيه مصالحها وتحالفاتها المحلية والإقليمية، كما وقع لبنان وسورية معاهدة صداقة وتعاون سياسي واقتصادي وأمني، وذلك بعدما انتهت الحرب الأهلية اللبنانية عام 1991، وتوقيع "اتفاق الطائف" وبقيت القوات السورية متواجدة في لبنان حتى العام 2005. ولكن كان الحدث الأبرز في العام 2005 حينما تمت عملية اغتيال رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري، وعلى إثرها سحبت سوريا قواتها من لبنان (بعد تعرضها لضغوط دولية)، في المقابل صعدت المعارضة اللبنانية احتجاجاتها ضد الحكومة مطالبة بالرجوع إلى اتفاق الطائف، الذي يعد الشرعية الأولى والنهائية، وهو ما يطالب به أيضا المجتمع الدولي. وطوال الفترة السابقة ومنذ قيام لبنان لم تكن هناك علاقات دبلوماسية كاملة بين سوريا ولبنان ولكن في عام 2008 أعلن البلدين عن إقامة علاقات على مستوى دبلوماسي وتبادل السفراء بين البلدين ويمكن اعتبار هذا التاريخ هو تاريخ بدء العلاقات الدبلوماسية اللبنانية – السورية.

المبحث الأوّل

اتفاق الطائف وتأثير الفواعل الخارجيّة على العلاقات اللبنانيّة _ السوريّة

يُعتبر اتفاق الطائف[91] من أهم الاتفاقيات التي وضعت أسس الحياة السياسية في لبنان بعد الحرب الأهلية التي استمرت خمسة عشر عاماً، وباستثناء العلاقات مع سورية وعلاقات لبنان مع محيطه الإقليمي، فقد كان اتفاق الطائف يتعلق بإعادة التنظيم أكثر منه بالتغيير[92]. وقد أدى الانهيار السياسي التي عانت منه لبنان إلى فراغ دستوري وتعذر على مجلس النواب انتخاب رئيس جديد للبلد خلفاً للرئيس أمين الجميل، بالإضافة للفشل في انتخاب رئيس مجلس نواب جديد، وترافق مع الانهيار السياسي انهيار أمني وإعلان الجنرال ميشيل عون "حرب الإلغاء" وانهيار الاتفاق الثلاثي بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية بالتالي كان ذلك الاتفاق بمثابة مشروع إصلاحي للجمع بين أطراف متناقضة طائفيًا وسياسيًا، لتأتي ضرورة وضع اتفاق الطائف لإنهاء حالة الانهيار التي تعاني منه لبنان[93].

وبعد سقوط الاتفاق الثلاثي عاد الاهتمام الأمريكي بالشأن السياسي اللبناني وتحركت الدول العربية وعلى رأسها السعودية، وطرحت وثيقة التحرير، وثيقة 13 يونيو 1987م، ومشروع 11 نوفمبر 1987، وتعتبر هذه الوثيقة والمشروع الذي تبعها بمثابة انطلاق لمؤتمر الطائف، فقد شملت وثيقة 13 يونيو ثمانية مبادئ أساسية حددت صلاحيات رئيس الجمهورية والحكومة والبرلمان والجيش والتربية والتعليم، وإنهاء الحرب

---

[91] _ وثيقة الوفاق الوطني – اتفاق الطائف ، https://shorturl.at/cpFGN

[92] _ جوزيف باحوط، **تفكّك اتفاق الطائف في لبنان: حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة**، دراسة نشرها مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، https://carnegie-mec.org/2016/05/16/ar-pub-63591

[93] _ عارف العبد، " **لبنان والطائف**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص163.

والعودة لحالة السلام[94] لكن لم تكلل بالنجاح كما فشل مشروع الميثاق الوطني وظلت محاولات التوصل إلى اتفاق بين الجانب السوري واللبناني والسعودي لإقرار حالة الاستقرار في لبنان، وتوصلوا لمشروع 11/11، ومشروع كورال بيتش فكان اتفاق الطائف نتيجة لهذه المشاريع الثلاثة[95].

وقد مرَّ لبنان بأحداث كثيرة وأزمات أدت للميثاق الوطني وقت الاستقلال وثم الحرب الأهلية التي مزقت لبنان وانهكت الأفراد حتى انتهت بعقد اتفاق الطائف الذي أقر الديمقراطية التوافقية، ويتميز النظام السياسي اللبناني بخصوصية كبيرة فهو متميز عن جميع الأنظمة العربية، ويتضح فيه مدى التدخلات الإقليمية في لبنان سواء من فرنسا أو سوريا والسعودية أو الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي تسعي أن يكون لها اليد العليا في لبنان حتى يرتبط الصراع الداخلي دائمًا بالقوي الإقليمية والدولية التي حرصت علي أن يكون لها دور فعال ومؤثر من خلال دعم وتأييد إحدى الطوائف.

وعليه سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين في المطلب الأول سنبحث في لبنان ما قبل الطائف (الحرب الأهلية) وفي المطلب الثاني سنبحث إتفاق الطائف والآثار المترتبة على السياسة الخارجيّة للبنان وسوريا.

المطلب الأوّل

لبنان ما قبل الطائف (الحرب الأهلية)

تُعد الحرب الأهلية اللبنانية من أهم النزاعات الأهلية في العصر الحديث ومازالت تداعياتها والتخوف من إعادة إطلاق شرارتها مستمرة إلى الآن، واندلعت حرب شرسة بين الطوائف في لبنان نتيجة عدة عوامل

---

[94] _ ابانوب جمال ثابت ذكي، **تأثير الطائفية على الاستقرار السياسي في لبنان (٢٠٠٥ –٢٠١٤)**، بحث نُشر على موقع أضواء للبحوث والدراسات، تاريخ 11 يوليو 2023، https://shorturl.at/LRSV7 . تاريخ زيارة الموقع 2023/6/12.

[95] _ سها معتز محمد رزق، **أثر المحاصصة الطائفية علي استقرار النظام السياسي اللبناني: دراسة حالة للطائفة الشيعية " 2005 – 2014** " دراسة نشرت على موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، تاريخ: 22 يوليو 2022، https://democraticac.de/?p=83463 ، تاريخ زيارة الموقع: 2023/7/18.

داخلية وخارجية، تمثلت بتردي الأوضاع الداخلية في لبنان وتجذر الطائفية السياسية والإعتراض على النظام السياسي اللبناني، وافتقار المجتمع اللبناني إلى حوار صريح بين الطوائف وما رافقها من تردي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وضعف المؤسسات السياسية وعدم قدرة الحكومة على فرض السيادة على المجتمع، والأحزاب السياسية التي تقوم على التوريث وتبني مصالح طائفية، بالإضافة لضعف المؤسسة العسكرية والفراغ السياسي، إضافة إلى مسعى إسرائيلي لإنتهاز الفرصة وإشعال الحرب الأهلية لإبعاد العرب واللبنانيون عن قضية احتلال فلسطين.

وكانت الخسارة التي ألحقت بالمقاومة الفلسطينية بشكل خاص والدول العربية بشكل عام خلال حرب عام 1967 العامل الذي دفع بالمقاومة الفلسطينية على تطوير قواتها وأدائها وتكثيف العمليات العسكرية ضد الوجود الإسرائيلي في الأردن ولبنان، فقام الكيان الصهيوني بعمليات عسكرية ضد المصالح اللبنانية بهدف تشجيع الحكومة اللبنانية على أخذ إجراءات صارمة ضد المقاومة الفلسطينية الموجودة على أراضيها.

وكان من أبرز هذه العمليات هي تدمير ثلاثة عشر طائرة مدنية في مطار بيروت في ديسمبر 1968، وأدت هذه العملية إلي زيادة التوتر بين الجيش اللبناني وقوات المقاومة الفلسطينية الموجودة في لبنان ووقع أول صدام عسكري بين الجيش اللبناني والقوات الفلسطينية في ربيع 1969، وانتهى الصدام العسكري بتدخل الرئيس جمال عبد الناصر وعقد اتفاق القاهرة 1969، الذي نص على تنظيم العمليات العسكرية ضد إسرائيل بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية[96].

ولا شك بأن إشعال الحرب اللبنانية الاهلية، أدى إلى توجيه ضربة إلى أحد مراكز التحضر العربي المتميزة، والقادرة على التعامل مع معطيات العصر الحديث، كما أنه أدى إلى خلق مشكلة جديدة، على

[96]_ محمود حيدر، " **لبنان مفهوم الأمن الاسرائيلي**"، شؤون الشرق الأوسط، العدد31، يوليه 1994، ص33.

المستوى العربي، تتعلق بكيفية معالجة الوضع في لبنان، خاصة أن للبنان أهميته، بالنسبة إلى سورية، إحدى دول المواجَهة الرئيسية مع إسرائيل.

ومن ثَمّ، فقد سعت إسرائيل، من خلال إشعال الحرب الأهلية اللبنانية، إلى خلخلة في عناصر القوة العربية، لإضعافها، بقدر الإمكان. وتابعت خطواتها، بعد ذلك، باحتلال جنوبي لبنان، والسيطرة على مياهه، وإنشاء ما يسمى "جيش لبنان الجنوبي"، الموالي لها[97]. وسنقسم هذا المطلب إلى فرعين سنبحث في الفرع الأول انفجار الحرب الأهلية وتأثيرها على السياسة الخارجية وفي الفرع الثاني العلاقات اللبنانية الخارجية وتأثيرها على السياسة.

الفرع الأول

انفجار الحرب الأهليّة اللبنانيّة وتأثيرها على السياسة الخارجية

كما هو معلوم فقد انفجرّت الحرب اللبنانية في منتصف السبعينيات، إثر اغتيال النائب معروف سعد، عام 1975، فيما عرف بأحداث صيدا. وعقب حادث عين الرمانة، الذي عكس التصادم الماروني – الفلسطيني عندما قام مجهولون –في حادث غامض– بإطلاق نار أودى بحياة عنصرين من الكتائب في عين الرمانة بضواحي بيروت، كان أحدهما يعمل مرافقا لرئيس الحزب بيار جميل. ورداً على ذلك، قامت مليشيات حزب الكتائب بإطلاق النار على حافلة كانت تقل فلسطينيين أثناء عودتهم إلى مخيم تل الزعتر من مهرجان

[97]_ بدون إسم، **الحرب اللبنانية الاهلية وابرز اثار الحرب واهم الانعكاسات الاقتصادية بالتفصيل**، مقال نشر على موقع أخبار الدفاع العربي: https://defense-arab.com/news/74388/ تاريخ: 27 يوليو/2023، تاريخ زيارة الموقع: 2023/7/28.

سياسي في مخيم شاتيلا غربي بيروت، أقامته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة، ما أدى إلى مقتل 27 فلسطينياً من ركاب الحافلة[98].

ومع انتشار هذا الخبر الذي عُرف بـــ"حادثة البوسطة"، اندلعت نزاعات مسلحة بين الطرفين بسبب الرغبة في تقييد وجود العسكري الفلسطيني في جنوب لبنان وسحب سلاح المقاومة الفلسطينية، وأخذ الشارع في التظاهر وانقسم إلي قسمين جزء مؤيد للمقاومة الفلسطينية ودعمها وجزء آخر ضدها ويريد خروجها من البلاد لأنها السبب في هجوم إسرائيل على لبنان، واستقال رئيس الوزراء ورفضت القيادات السياسية تشكيل الوزارة مما جعل رئاسة الوزراء خالية لمدة 215 يوم[99].

كما نشأ نزاع مسلح عام 1973 واستمر في الجنوب وعلى طول الحدود مع سوريا وشمل المخيمات في الجنوب واللبنانيين في الجنوب، وكان الهدف الأســـاســـي هو تطويق العمل الفدائي اللبناني، وانتشـــرت التظاهرت في صيدا وطرابلس وبيروت بالإضافة للغارات الإسرائيلية علي لبنان، ومحاولة الجيش اللبناني، في مايو 1973، القضاء على المقاومة الفلسطينية، على أرض لبنان، أو على الأقل، كسر شوكتها. وإزاء فشل الجيش في محاولته، تكوّنت الميليشيات الحزبية، لتضطلع بما عجز الجيش عن القيام به، أو مساعدته، على أقلّ تقدير[100].

---

[98] _ وكالات، **الحرب الأهلية اللبنانية**، موقع الجزيرة، تاريخ: 2015/5/17، https://shorturl.at/nq136. تاريخ زيارة الموقع: 2023/7/22.

[99] _ عادل غنيم،" **الوجود الفلســـطيني في لبنان والأزمة اللبنانية**" ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراســـات العربية، 1981 ، ص: 29.

[100] _ مرجع ســـابق، **الحرب اللبنانية الاهلية وابرز اثار الحرب واهم الانعكاســـات الاقتصـــادية بالتفصـــيل** https://defense-arab.com/news/74388/#__1975

ومن ثمّ بدأت الحرب الأهلية في لبنان بين ميليشـــات مســـيحية من جهة والحركة الوطنية اللبنانية والفصائل الفلسطينية من جهة آخرى، وما رافقها من تشدد المارونية السياسية وتنامي قوة المقاومة الفلسطينية وتضـامن الحركة الوطنية اللبنانية مع الفصـائل الفلسـطينية أدى لخلل بين القوتين وبالتالي تطور الأمر إلى المواجهة المســلحة وهو ماحدث فعلياً في 13 ابريل 1975 وانطلاق شــرارة الحرب الأهلية[101]، والتي مرت بمرحلتين بدأت بمرحلة حرب المدن، وانتهت بحرب الجبال، وإنْ استمرت حرب المدن، خلال المرحلة الثانية بتحويل الأحياء إلى جبهات للقتال.

ومع التقسيم الجغرافي، بدأت حرب "الأحياء" وانقسمت بيروت حينها إلى منطقتين عرفتا بـــ"المنطقة الشرقية" وأغلب سكانها مسيحيون لكنها محاطة بمخيمات الفلسطينيين، و"المنطقة الغربية" التي كانت مختلطة لكن أكثرية أهلها مسلمون، وسُمي الخط الفاصل بين المنطقتين "الخط الأخضر"[102]، وكان للوجود الفلسطيني دوراً محورياً في هذه الحرب نتيجة رفض الموارنة الوجود الفلســطيني في لبنان، الذي أرســى أُسُــســه اتفاق القاهرة، عام 1969.

وتصـــاعد النشـــاط المعادي للعمل الفدائي في جنوبي لبنان، منذ أواخر 1968 وكان من مظاهره تطويق منطقة الجنوب، عسكرياً، وحصار قواعد الفدائيين، ومنع وصول الإمدادات إليهم، واعتقالهم وسجنهم، وملاحقة مناصري العمل الفدائي، وتعذيبهم ومحاكمتهم، أو محاصرة قرى بأسرها، واعتقال شبابها، كما حدث في: عيترون، عيناتا، بيت ليف والخيام وغيرها. وبلغت ذروتها، في جنوبي لبنان، ضد الفدائيين الفلسطينيين

---

[101]_ بدون إسم، **من حصاد الأيان، العمل: حزب الكتائب اللبنانية**، بيروت: دار النهار للنشر، 1975، ص1.

[102]_ مرجع سابق، **الحرب الأهلية اللبنانية**، https://shorturl.at/borvH.

والمواطنين اللبنانيين، في تصـــادمات أكتوبر 1969[103]. وكان الهدف الرئيســـي للقوى اللبنانية، قبَيل تلك التصادمات هو تفجير الموقف الداخلي في لبنان، لأغراض، يتصل بعضها بالصراع حول السلطة، وبعضها الآخر بمحاصرة العمل الفدائي وتطويقه.

ويؤكد ذلك تصـريحات إيجال آلونYigal Allon، بضـمان الوضـع القائم في جنوبي لبنان، وتحرُّك الأسطول الأمريكي في مياه البحر الأبيض المتوسط، ليتم فيما بعد توقيع اتفاق القاهرة في عام 1969 والذي يعد نقطة انعطاف مهمة في تاريخ العلاقات اللبنانية – الفلسـطينية وتأجيل الصـراع لأكثر من ثلاث سـنوات غير أن غـارة الكومانـدوز الإســـرائيليين التي قـاموا بهـا على بيروت، وقتْلهم ثلاثـة من قيـادات المقـاومـة الفلسـطينية، كانت شـرارة انفجار التصـادم، بين السـلطة اللبنانية والفلسـطينيين، عام 1973 والتي ترافقت مع تحركات جماهيرية تدين عجز السلطة عن حماية البلاد، وعدم الرد على هذا الهجوم.

في المقابل كان رد القوى اليمينية هو المطالبة بنقل المخيمات من حول العاصـــمة بيروت، فبادرت وحدات من الجيش اللبناني بدعوى الحرص على ســـيادة لبنان، إلى محاصـــرة بعض المناطق والمخيمات الفلسـطينية، في بيروت، ومهاجمة بعضـها الآخر، وقصـفها وتفتيشـها، واعتقال عدد كبير من الفلسـطينيين واللبنانيين. ورغم محاولة قيادة الجيش التنصّـــل من مســـؤوليتها عن تلك الأعمال بحجة عدم قدرتها على

---

[103]_ كانت تلك هي الأزمة الثانية، في تاريخ الصـراع بين السـلطة اللبنانية والمقاومة الفلسـطينية. وأخذت شـكل تصـادمات مسـلحة، في جنوبي لبنان، وعلى الحدود اللبنانية . السورية، وفي مخيمات النازحين. وبعد حصار كامل، دام ستة أيام، لمجموعة من الفدائيين، في قريتَي مجدل سـلم وشـقرا، فجرت قوات الأمن الموقف، في 20 أكتوبر 1969. وكان ضـحيتَه فدائيون فلسـطينيون، ومدنيون لبنانيون. وأعلنت السـلطة، بعد يومين، أنها لا توافق على تمركز الفدائيين في مناطق الحدود، على أسـاس أن هذه المناطق المأهولة بالسـكان، ومن ثَم، لا يجوز تعريضـها لأي خطر، قد يصـيب المواطنين الآمنين بأضـرار وخسـائر في الأرواح، من دون مبرر. وأعلنت السلطة حالة منع التجول، في جميع المدن الرئيسـية، يوم 24 أكتوبر. ولم يؤدِّ ذلك إلى إيقاف القتال، فاضـطرت، عقب ضـغط، شـعبي ورسـمي، إلى طلب وسـاطة مصر. وتمخضت هذه الوساطة باتفاق القاهرة، الذي عقد بين السلطة اللبنانية والمنظمات الفدائية الفلسطينية، في 3 نوفمبر 1969، بهدف تنسيق العلاقات بين لبنان والثورة الفلسطينية.

السـيطرة على جزء من قواتها لكن تدخّل الجيش اللبناني في مظاهرة صـيدا، في فبراير 1975، وقمعه للمتظاهرين، بإطلاق النار عليهم، وقتل نائب صـيدا، معروف سـعد، كان محاولة للإيقاع بالمقاومة، والدليل على ذلك، أن تدخل الجيش اللبناني في المظاهرة حينها كان من دون موافقة رئيس الوزراء اللبناني، رشـيد الصلح، الذي هدد بالاستقالة، إذا لم ينسحب الجيش[104].

وكانت النتيجة لتلك الحراكات "مذبحة عين الرمانة" في 13 أبريل 1975، وبالرغم من محاولات وأد الفتنة من قبل بعض الشـخصـيات، الرسـمية والدينية والشـعبية، لا سـيما رئيس الوزراء وريمون إده، بل كميل شـمعون نفسـه، والشـيخ حسـن خالد، والإمام موسـى الصـدر، والبطريرك خريش، فضـلاً عن القوى الوطنية والتقدمية، وعلى رأسـها كمال جنبلاط. ومسـاعي الاتفاق على وقف إطلاق النار في الأول من تموز 1975، وإزالة جميع المظاهر المسلحة، واجتماع ممثلو جميع فصـائل المقاومة والقوى والأحزاب الوطنية والتقدمية في لبنان، واتفقوا على ضـرورة التمسـك بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ووجَّه ممثلو فصـائل المقاومة نداء إلى قواعدهم الشـعبية، بضـرورة الالتزام بمضـمونه. لكن الأمور تدحرجت إلى حرب أهلية اسـتمرت خمسـة عشـر عاماً.

وقد مرت الحرب الأهلية بمرحلتين مرحلة حرب المدن وحرب الجبال، وبدأت الحرب في بيروت عام 1975 بسبب محاولة اغتيال بيار جميل رئيس حزب الكتائب المسيحي وتدحرجت الأحداث في يناير 1976 مع هجوم قوات حزب الكتائب على منطقة الكرنتينا ذات الغالبية المسـلمة، وردت عليها القوات الفلسـطينية بالهجوم على مدينة دامور المسـيحية واسـتمرت الفوضـى والقتل وأضـحت قوات الحركة الوطنية على وشـك

---

[104]_ مرجع سـابق، **الحرب اللبنانية الاهلية وابرز اثار الحرب واهم الانعكاسـات الاقتصـادية بالتفصـيل** https://defense-arab.com/news/74388/#__1975 .

الانتصـــار، ولكن في حزيران من العام نفســـه طلب الرئيس ســـليمان فرنجية من ســـوريا بالتدخل لحماية المسـيحيين[105]. وتدخلت القوات السـورية وسـيطرت على سـهل البقاع وطرابلس ودخلت القوات المسـيحية تل الزعتر وقتلوا العديد من الفلسـطنيين بمسـاعدة القوات السـورية، مما أثار غضـب العالم العربي ضـدّ سـورية وموقفها وفي تشـرين الأول 1976 تم عقد اجتماع لجامعة الدول العربية في الرياض وتم تشـكيل قوات الردع العربية ووافقت سـورية على اقتراح القمة بإعطائها حق الاحتفاظ بـــ40 ألف جندي على الأراضـي اللبنانية وكانت مهمتها فك الاشـتباكات واسـترجاع الأمن، ونجحت سـوريا في إرسـاء تحالف بين الأحزاب والتيارات اليمينية لكن الاشتباكات استمرت في الجنوب بين المقاومة والقوات المسيحية.

وفي تطور المعارك وتدحرج الإشـتباك إلى اغتيال رئيس الحزب التقدمي الاشـتراكي كمال جنبلاط في عام 1977 و(كان معارضاً للوجود السوري في لبنان)، وفي 1978 أبدلت سورية تحالفها وتقربت إلى القوات التقدمية والفلسطينية في مواجهة الميشليات المسيحية التي عززت علاقتها مع إسرائيل من أجل الانتصار في الحرب، ونتيجة تواصل الميليشيات المسيحية مع إسرائيل اجتاح الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان واستمر في التقدم بزعم طرد القوات المقاومة الفلســطينية من الحدود بينها وبين لبنان ولكنه انســحب بعد تدخل مجلس الأمن الذي أصـدر القرار رقم 425 وطالب فيه إسـرائيل بالانسـحاب من لبنان، وأنشـأ بموجبه قوات اليونيفيل المنوط بها حفظ الأمن في الجنوب.

وبحلول أيار انسـحبت إسـرائيل من جنوب لبنان باسـتثناء "منطقة أمنية" تراوح عرضـها ما بين أربعة كيلومترات و12 كيلومترا على طول الحدود الجنوبية، وما نتج عن ذلك الاجتياح من مقاومة وطنية وشـــعبية وتدخلت ليبيا في الحرب الأهلية وقدمت الدعم للمسـلمين، فيما حدثت نزاعات داخل القوات المسـيحية نفسـها

[105] _ مرجع سابق، الحرب الأهلية اللبنانية: https://shorturl.at/iltBP.

بعد أن بلغ التوتر ذروته بين تيار المرده وحزب الكتائب بسبب تنامي الخلاف حول الدور السوري إضافة إلى التنافس بين الحزبين وعقد تحالف بين القوات المسيحية وبشير الجميل الذي أرسل قواته بقيادة سمير جعجع لاختطاف طوني فرنجيه قائد قوات المرده إلا أنّ العملية انتهت بـــ"مجزرة إهدن" والتي قُتل فيها طوني فرنجية وعائلته ومقاتليه وعلى إثرها أنهى سليمان فرنجية ارتباط المرده بالجبهة اللبنانية عام 1978.

وفي تموز 1980، وقعت "مجزرة الصـفرا" بين قوات بشـير الجميّل ومليشـيا نمور الأحرار بقيادة داني شـمعون وهرب شـمعون إلى بيروت الغربية ليصـبح بشـير الجميّل المسـيطر الوحيد على بيروت الشـرقية، فاندلعت المعارك بينه وبين القوات السورية فيما عُرف بـــ"حرب المائة يوم"، وخلالها أرسلت إسرائيل طائراتها الحربية تلبية لاستغاثات الجميّل بها وأسقطت مروحيتين سوريتين. وتطور التعاون بين الجميل وإسرائيل إلى لقاء أجراه مع وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون على متن سفينة قبالة السواحل اللبنانية، في كانون الثاني 1982 وناقشا حينها خطة تقضي بمحاصرة القوات الإسرائيلية لبيروت الغربية وقيام مليشيات القوات اللبنانية باقتحامها والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية.[106]

وفي حزيران 1982 اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان ووصلت لصور وصيدا وحاصرت بيروت لطرد القوات الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات[107]، حتى خرجت القوات الفلسطينية من بيروت إلى تونس وسيطرت حركة أمل الشيعية علي جنوب لبنان وتفككت الحركة الوطنية اللبنانية، وتغيرت تحالفات الحرب بشكل واضح وتدخلت حركة أمل بجانب الحزب التقدمي الاشتراكي.

---

[106]_ مرجع سابق،الحرب الأهلية اللبنانية، https://shorturl.at/cGHMU.

[107]_ محمود حيدر، **مرجع سابق** ص33.

وفي آب 1982 تم انتخاب بشير الجميل رئيساً للبنان، ولكن تم اغتياله في بيروت الشرقية من قبل الحزب السوري القومي الاجتماعي قبل تسلمه السلطة بشكل رسمي، ودخلت القوات الإسرائيلية بيروت الغربية، وتدخلت الدول الغربية وأرسلت قوات متعددة الجنسيات ولكنها انسحبت في عام 1984، واستمر النزاع كما هو وخسرت الميليشات المسيحية العديد من أعضاءها، وتم انتخاب أمين الجميل رئيساً للجمهورية، في 1985 بدأت حركة أمل[108] الموالية لسوريا حرب المخيمات في بيروت وسيطرت على بيروت الغربية وشنت حرب على المرابطين والفلسطنيين بدعم من سوريا وبدأ حزب الله في التكوين والمقاومة جنوباً والهجوم على المصالح الأمريكية في لبنان وانتقدت الدول الغربية سوريا واتهمتها بدعم حزب الله، وبدأت سوريا في الهجوم على حزب الله عن طريق حركة أمل وحدثت حرب الأخوة داخل الطائفة الشيعية وانتهت بتقسيم المناطق الشيعية بين حركة أمل وحزب الله، وانتهت ولاية أمين الجميل وانقسمت الحكومة إلي شقين ورئيس على كل حكومة، في بيروت الغربية حكومة مسلمة بدعم من سوريا، وبيروت الشرقية حكومة مسيحية يدعمها صدام حسين وأعلن ميشيل عون حرب التحرير عام 1989 ضد القوات السورية بهدف طرد القوات السورية وحدث انقسام داخل القوات المسيحية بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع[109].

وفي العام 1989 تم عقد مؤتمر في الدار البيضاء بالمغرب لحل أزمة لبنان وتم عقد اجتماع في مدينة الطائف بالسعودية حتى تم عقد اتفاق الطائف بحضور نواب عن جميع الأطراف المتنازعة داخل لبنان وتم الاتفاق على إنهاء الحرب وانتخاب رينيه معوض رئيس للبنان ورفض عون ذلك وقتل بعدها رينيه معوض ورفض عون الاعتراف بأي رئيس وحدثت حرب الإلغاء 1990 بين عون وقواته والقوات السورية واللبنانية

---

[108]_ محمد أبي سمرا، " **محطات في مسيرة الحركة الشيعية السياسية المسلحة**"، مقال نشر في جريدة النهار، العدد الصادر في 2006/2/8.

[109]_ سها معتز محمد رزق، **مرجع سابق.**

الموالية لالياس الهراوي وتم الاتفاق بين القوات اللبنانية والسورية بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء الأزمة والتخلص من عون وانتهت الحرب رسـمياً في 13 أكتوبر 1990 بعد سـقوط ميشـال عون وفراره إلى فرنسا[110].

الفرع الثاني

تأثير العلاقات اللبنانية على رسم سياستها الخارجية

كان للعلاقات اللبنانية الخارجية تأثير في رسم سياستها الخارجية من جهة وتأرجح علاقتها مع سورية من جهة أخرى بحسب ما تمليه المصالح الخارجية والتدخلات العربية والغربية على السياسة اللبنانية ونذكر منها:

- **العلاقات اللبنانيّة_ السـعوديّة:** أدّت التناقضـات العربيّة _ العربيّة الى تحويل لبنان الى ساحة نزاع بين بعض الأطراف. أبرز هذه التناقضات تجلّت في الصراع السعودي _ المصـري في العام 1952 الذي شـهد ولادة الثورة الناصـريّة في مصـر. ففي حين اتجه عبد الناصـر باتجاه الاتحاد السـوفياتي اختارت السـعودية التوجّه الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركيّة. انعكس هذا الصراع على الداخل اللبناني ووجد لبنان نفسه بين معسكرين متنافسيين، الاّ أنّ التقارب السعودي اللبناني برئاسة كميل شمعون أدّى الى ركوب لبنان في المعسكر الغربي.

[110]_ بدون إسم، "**نظرة علي الحرب الاهلية في لبنان**"، مقال نُشر على موقع DW، 2005، متاح علي الرابط: https://cutt.us/hcBrL . تاريخ زيارة الموقع: 2023/8/9.

ومع اندلاع ثورة 1958 في لبنان وبعد انتخاب الرئيس فؤاد شهاب شهدت العلاقات اللبنانيّة السعوديّة نوعاً من التباعد. وخلال الحرب الاهلية اللبنانيّة، سعت السعودية بالتنسيق مع دول عربيّة عدّة الى ايجاد حل للأزمة اللبنانيّة، وحاولت جاهدة على التقريب بين وجهات النظر بين القوى اللبنانية المتحاربة. وتمثلت هذه المحاولات بارسال مبعوثيها الى لبنان ورعايتها حوار لايجاد تسوية سلميّة للأزمة. وقد انطلقت السعودية في سياستها تجاه لبنان من ثوابت عدّة أهمّها: رفض تقسيمه والحفاظ على وحدته الوطنية كأساس مسبق لسلامته واستقراره وسيادته، ضرورة القيام باصلاحات، ترابط الأزمة اللبنانيّة بالصراع العربي _ الاسرائيلي، تشابك الوضع اللبناني الداخلي مع القضية الفلسطينية، ضرورة الإبقاء على المقاومة الفلسطينيّة وإزالة التناقضات بينها وبين لبنان، رفض تدويل الازمة اللبنانية واعتبارها قضية عربيّة[111].

وربطاً بالصراع السوفياتي _ الاميركي، سَعت السعودية الى تموضع لبنان ضمن المحور الغربي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية. وكان السعوديون يعتقدون عن حق أنّ ازدياد الفوضى في لبنان سيجعل منه أرضاً خصبة لنمو راديكاليّة يساريّة أكثر تطرّفاً، ويؤدي بالتالي الى تعاظم نفوذ السوفيات، واحتمال قيام دولة راديكاليّة عربيّة هناك[112].

وبالنظر الى التدخّل السوري في الحرب اللبنانية فعلى الرغم من رفض السعوديّة أي تدخل خارجي الاّ أنّها كانت مقتنعة بضرورة امساك سوريا بالملف اللبناني، ولذلك فقد امتنعت السعودية عن مناوءة سوريا، بل سَعت للتنسيق معها لايجاد حل سلمي للازمة اللبنانيّة. واسفرت هذه الجهود عن تعريب الازمة اللبنانيّة من خلال عقد اجتماع الرياض، وقمّة القاهرة في تشرين الاول 1976، فنتج عنها

---

[111] _ عبد الرؤوف سنو، **حرب لبنان (1975-1990) تفكك الدولة وتصدع المجتمع**، مرجع سابق. ص232.

[112] _ المرجع نفسه، ص: 680.

حصـول القوات السـورية الموجودة في لبنان على غطاء عربي للعمل ضـمن قوات ردع عربية، شـكل السوريين معظم عديدها[113].

وبعد الاجتياح الاســرائيلي للبنان عام 1982 أولت الســعودية اهتماما خاصــا بالأزمة اللبنانية، فقد زادت مخاوف الســعودية من تحويل لبنان لممر للارهاب، خصــوصــا" مع دخول "الحرس الثوري" الايراني الى لبنان بمســاعدة ســوريا. واعلان الجمهورية الاســلامية نيتها تصــدير الثورة الى المحيط العربي والاسلامي.

وأسـفرت المبادرات السـعودية بالتنسـيق مع سـوريا عن انعقاد سـلسـة من الحوارات والمؤتمرات، بهدف وقف اطلاق النار، كان أهمها مؤتمر الطائف الذي عقد في مدينة الطائف بالمملكة العربية السـعودية في 30 ديسمبر 1989 وأنهى هذا الاتفاق الحرب الاهليّة اللبنانيّة.

- **العلاقات اللبنانيّة المصـريّة:** لعبت مصـر دوراً كبيراً في السـياسـة اللبنانية الداخلية، انطلق دورها من تبنيها للسـياســة القوميّة العربيّة والتي ومن خلالها رسـمت مصــر العناوين العريضــة لســياســتها الخارجية تجاه لبنان. ومع ذلك، فإنّ مصــر لم تتّبع سياسـة موحّدة تجاه لبنان بل كانت هذه السياسـة تتغيّر وتتشكّل حسـب الظروف التي مرّ بها البلدين، أو التي مرّت بها المنطقة العربية ككل.

ومن أهم الأحداث التي أثّرت على العلاقة بين البلدين، كانت أحداث 1952 التي شــهدت قيام الثورة الناصـريّة، وبعد ان تبنّى عبد الناصـر سياسـة الانفتاح على المعسكر الشرقي انعكست هذه السياسـة

[113] _ عبد الرؤوف سنو، مرجع سابق، ص: 232.

على البلدان العربيّة ورسّـخت الانقسـامات والاختلافات بينهم نتيجة الصـراع بين الاتحاد السـوفياتي والولايات المتحدة ومحاولات كلّ منها ملء الفراغ في المنطقة.

وكان لهذه الاحداث أثر كبير على السـاحة اللبنانيّة بعد أن اختار الرئيس كميل شـمعون الانحياز للغرب، ممّا شكل تحدياً للعلاقات اللبنانية المصـرية. ولاحقاً في العام 1956 تعرّضـت العلاقات بين البلدين إلى اهتزازة جديدة، بعدما رفض الرئيس شـمعون قطع علاقات لبنان بكل من بريطانيا وفرنسـا نتيجة العدوان الثلاثي التي شـنّتها هذه الدول بالتعاون مع اسـرائيل على مصـر. كانت لهذه الاحداث تأثيراً على الساحة اللبنانيّة التي تحوّلت الى ساحة لتصفية الصراعات والانقسامات بين مؤيدي التيار الناصري ومؤيدي الغرب.

وزاد المشـهد تعقيداً بعد اعلان الرئيس الاميركي ايزنهاور عن مشـروع يُمكنها من الدفاع عن الدول العربيّة في مواجهة الخطر السـوفياتي. فسـارعت الحكومة اللبنانية الى تبني **مشـروع ايزنهاور**[114]، وكان ذلك دليلا" واضـحا" على انحياز الحكم اللبناني الى الغرب ومقاومته لتيار القومية العربية الذي كان جمال عبد الناصـر قد اصـبح زعيمه، الأمر الذي اثار حملة سـورية ومصـرية ضـده، ما لبث

---

[114] _ **مبدأ ايزنهاور**: إن الهدف الأساسي من مشروع أيزنهاور، هو الوصول الى حل أميركا لتعبئة الفراغ الاستعماري عوضاً من بريطانيا وفرنسـا، حيث يحتوي هذا المشـروع: تكليف الرئيس الأمريكي سـلطة اسـتعمال القوة العسـكرية، في المجالات التي تكون ضـرورية لكفالة السلامة الإقليمية، أيضاً الدفاع عن الاستقلال السياسي لأي دولة في منطقة الشرق الأوسط، في حال تطلبت هذه الدول مساندة لمواجهة أي هجوم عسـكري مباغت، تتعرض له من قبل أي جهة تهيمن عليه الشـيوعية الدولية. تكليف الحكومة في تفويض خطط المسـاندة العسـكرية، لأي دولة إذا ما أسـهمت اسـتعدادها لذلك، أيضـاً تكليفها في مد يَد المسـاعدة الاقتصـادية اللازمة لهذه الدول؛ تعزيزاً لقوتها الاقتصادية وحماية استقلالها الوطني.

وقد أعلنه في الخامس من يناير 1957 في رسـالة للكونغرس ركز فيها على أهميّة سـد الفراغ الذي نتج في المنطقة بعد انسـحاب بريطانيا منها. وحدد الاسـتراتيجية الأميركية في الشـرق الأوسـط لمرحلة ما بعد حرب السـويس تحت ذريعة احتواء التمدد السـوفييتي باتجاه المنطقة. ومطالب أيزنهاور من الكونغرس لتنفيذ هذه السياسة. للمزيد من المعلومات زيارة الموقع التالي: bit.ly/3rQt0AY.

المسـلمون اللبنانيون ان تأثروا بها[115]. وفي العام 1957 اعلن لبنان انضـمامه للمشـروع الاميركي، فكان ذلك ايذانا" ببلوغ نقطة اللارجوع في علاقته مع مصر.

في حين "استمر السجال المتصل بهوية لبنان وعروبته لعقود طويلة يخفت تارة ويندلع تارة اخرى، لا سـيما في أوج الحروب والمواجهات العسـكرية العربية – الاسـرائيلية ، اذ كانت تتمدد مفاعيل تلك المواجهات الى داخل الساحة اللبنانية المنقسمة على ذاتها سياسياً وثقافياً وطائفياً ومذهبياً. ولعل ابرز تجليات ذلك الانقسـام تجلى في ثورة 1958 الشـهيرة ضـد محاولات الحاق لبنان بمحاور خارجية لتغيير هويته ودوره وموقعه الطبيعي" [116].

وفي اطار الصراعات العربية – العربية شكل لبنان مسرحا" لتصفية الحسابات بين مصر وسوريا. وكانت العلاقات بين مصر وسوريا قد بدأت بالتوتر بعد ما اختارت مصر منفردة بقيادة انور السادات طريق السـلام مع اسـرائيل ، وتحولت العلاقة الى عداء بينهم "بعد توقيع اتفاقيتي كامب دايفيد في العام 1978، ومعاهدة السلام في آذار 1979"[117].

في المحصـلة، ادّى خروج مصـر من دائرة الصـراع العربي _ الاسـرائيلي الى تفكك النظام الاقليمي العربي، وتراجع القضـية الفلسـطينية، وهو ما اعطى سـوريا مسـاحة اكبر لإمسـاكها وانفرادها بالملف اللبناني خاصـة بعد اجتياح اسرائيل بيروت عام 1982. إلاّ انّ مصـر عبرت عن انزعاجها ورفضـها التدخل السـوري في لبنان. "واتهمت القاهرة دمشـق بأنها تريد الانفراد بالملف اللبناني وتقوم بتوريد

---

[115] _ أحمد زين الدين، **من حكايات لبنان السياسية كيف انتهى العهد الشمعوني (1952– 1958) بانتخاب فؤاد شهاب؟**، مقال نشر على موقع جريدة اللواء: bit.ly/47cTKMg، تاريخ: 2028/12/17، تاريخ زيارة الموقع: 2023/7/30.

[116] _ رامي الريّس، **لبنان والعرب: جلاء العلاقات الملتبسـة يحقق المصـالح المشـتركة**، مقال نُشـر على موقع صـحيفة الأنباء: https://anbaaonline.com/news/111522، تاريخ: 2021/2/28، تاريخ زيارة الموقع: 2023/6/18.

[117] _ جورج قرم، **انفجار المشرق العربي، من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان**، بيروت، 1987، ص167–169.

الاسلحة الى المقاتلين"[118]. ولم تتوانَ مصر عن مناوءة سوريا أن كان عبر دعمها بعض "الميليشيات" المسيحيّة بالاسلحة والذخائر، أو من خلال تصريحات المسؤوليين في مصر عن ضرورة خروج القوات السوريّة من لبنان. وكان السادات قد "صرّح في 23 تموز 1976 أنّ بلاده لا تؤيّد غزو لبنان بقوّات عربيّة سورية كانت أو غير سورية. فطالب السوريين بالخروج من لبنان وترك مهمة الأمن في هذا البلد إلى قوات شكلتها جامعة الدول العربية" [119].

- **العلاقات اللبنانيّة_ الإسرائيليّة:** يعود الاهتمام الاسرائيلي في لبنان الى مشاريع الصهاينة الأوائل، وأطماعهم في المياه اللبنانية وخاصة نهر الليطاني. هذا ما صرّح به ديفيد بن غوربون[120] عام 1920 عندما قال: " إن مصادر المياه التي يعتمد عليها مستقبل اسرائيل، ينبغي ألا تبقى، في المستقبل، خارج حدود الوطن القومي اليهودي

---

[118] _ أنطوان خويري، **الحرب في لبنان1976**، حوادث لبنان(2)، بيروت، دار الأبجدية، 1976، ج1، ص134-135.

[119] _ أنطوان خويري، **الحرب في لبنان1976**، حوادث لبنان(3)، بيروت، دار الأبجدية، 1977، ج2، ص743-744.

[120] _ **ديفيد بن غوربون أوّل رئيس وزراء لإسرائيل:** وُلد بن غوريون في مدينة بلونسك البولندية باسم دافيد غرين، ولتحمّسة للصهيونية، هاجر إلى فلسطين عام 1906، ، امتهن بن غوريون الصحافة في بداية حياته العملية وبدأ باستعمال الاسم اليهودي «بن غوريون» عندما مارس حياته السياسية. كان بن غوريون من طلائع الحركة العمّالية الصهيونية في مرحلة تأسيس إسرائيل. وخلال فترة رئاسته لمجلس الوزراء الإسرائيلي الممتد من 25 يناير 1948 وحتى 1963 (باستثناء الأعوام 1953 حتى 1955) فقد قاد بن غوريون إسرائيل في حرب 1948 التي يُطلق عليها الإسرائيليون، حرب الاستقلال. ويعد بن غوريون من المؤسسين لحزب العمل الإسرائيلي والذي تبوّأ رئاسة الوزراء الإسرائيلية لمدة 30 عاماً منذ تأسيس إسرائيل.

في المرحلة السابقة لتأسيس إسرائيل، كان بن غوريون يُوصف بالمعتدل مقارنة بمنظمة الهاجاناه الصهيونية التي تعامل معها البريطانيون في مواقف متعدّدة. ومن جانب آخر، فقد شارك بن غوريون في العمل المسلّح من أجل تأسيس دولة يهودية في فلسطين عندما تعاونت الهاجاناه مع منظمة الإرجون التابعة لمناحيم بيغن. ولكن بعد أسابيع من الإعلان الرسمي لقيام دولة إسرائيل، أمر رئيس الوزراء الجديد (بن غوريون) بحل جميع المنظمات المسلحة كالهاجاناه وشتيرن في سبيل تأسيس جيش الحرب الإسرائيلي. وبهذه التعديلات الجديدة التي طرأت على التنظيمات المسلحة الصهيونية، أمر بن غوريون بإغراق السفينة «ألتالينا» المحملة بالسلاح، وكان السلاح الذي على متنها سيؤول إلى منظمة الأرجون الصهيونية. وإلى اليوم، يظل الأمر الذي أصدره بن غوريون بإغراق السفينة مثاراً للجدل.

المنصـــوص عليه في وعد بلفور[121]... لهذا الســـبب طالبنا دائماً ان تشـــمل أرض اسرائيل الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني..." [122].

ومع تصاعد العمليات الفدائية من لبنان في آواخر الستينات بدأ الاهتمام الفعلي الاسرائيلي تجاه لبنان وخاصـة المنطقة الجنوبية، ووضـع لبنان تحت المجهر الإسرائيلي. وبعد وصـول الرئيس حافظ الأسد الى سـدة الحكم في سـوريا عام 1970 زاد الاسـتقطاب والتجاذب تجاه لبنان وهكذا وجد لبنان نفسـه بين قوتين اقليميتين متعاظمتين ومتواجهتين: سوريا وإسرائيل في حين انّه (اي لبنان) أشبه ما يكون بينهما بمنطقة عازلة من الوجهة الجيو– اســـتراتيجية. ومع انفجار الحرب الأهليّة في لبنان عام 1975 تخوفت اسرائيل من وقوع لبنان في يد القوى المعادية لها فدعمت بعض المجموعات المسيحية المنشـــقة عن الجيش، وخلال الحرب غزت اســـرائيل لبنان مرتين وقامت بتوقيع اتقاف 17 ايار مع الرئيس بشـــير الجميل الذي ســـرعان ما تم ابطاله مع تزايد الاحتجاجات في لبنان. وإذا كانت اهداف اسرائيل في البداية هي الحصول على المياه اللبنانية ولاحقاً بتشكيل حكومة في لبنان تابعة لها إلا أن الاطماع لم تقف عند هذا الحد بل توســعت لتشــمل منطقة الشــرق الأوســط، "ووفقا" لزئيف وإيهود يعري، فإن شارون شرح لمعاونيه أنّ من شأن أيّ عمليّة ناجحة في لبنان أن تضمن في تقديره تفوقاً

---

[121] _ يُعدّ **وعد بلفور**، الذي التزمت فيه بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى بتأييد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، من دون أدنى شك أحدَ أكثر الوثائق السياسية تأثيراً في القرن الماضي، فإدراج هذا الوعد ضمن صك انتداب بريطانيا من عصبة الأمم على فلسطين، يعني بشكل أو بآخر أنّ القانون الدولي يضمنه، وبالتالي أصبح وعد بلفور المبدأ التوجيهي للحكم البريطاني للبلاد خلال السنوات الثلاثين التالية، ليتمّ تنفيذه النهائي مع قيام إسرائيل في سنة 1948، ما غيّر وجه الشرق الأوسط وتاريخه. للاطلاع على نص وعد بلفور زيارة الموقع التالي: bit.ly/47d1zRQ.

كان الوعد على شكل رسالة قصيرة بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 موجّهة من وزير الخارجية البريطاني اللورد آرثر جيمس بلفور إلى رئيس الجالية اليهودية في بريطانيا اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد ، بعد موافقة مجلس الوزراء البريطاني على الوعد.

[122] _ نبيل خليفة، **الاســـتراتيجيات الســـورية والاســـرائيلية والاوروبية حيال لبنان**، مركز بيبلوس للدراســـات والابحاث، جبيل، 2008، ص:72.

اســرائيلياً لا جدال فيه للأعوام الثلاثين المقبلة، بحيث تكون إســرائيل خلالها حرّة في فرض كل أمر واقع يتلاءم مع مصـالحها[123]. ورغم انتهاء الحرب الأهلية واصـلت اسـرائيل عملياتها العسـكريّة تجاه لبنان بحجة القضـــاء على حزب الله اللبناني. وبقيت الحدود اللبنانية الإســرائيليّة مســرحاً لعمليات متبادلة.

وفي عام 2000 انسحبت اسرائيل من جانب واحد من المنطقة الجنوبيّة وثبت لبنان معادلة الردع مع اسرائيل، إلاّ انّه أعلن مراراً وتكراراً أنه سيواصل بكل الطرق الممكنة تحرير آخر حبة تراب من أرضه واســـتعادة ســـلطة الدولة وســـيادتها وهذا ما نصّ عليه اتفاق الطائف عام 1989 حيث أكّد هذا الاتفاق[124] على ضـــرورة العمل لتنفيذ القرار رقم 425 وســـائر القرارات الصـــادرة عن مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة. كما أكد على التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 مارس/آذار 1949م. بالإضـافة إلى تأكيد اتفاق الطائف على ضـرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضـــي اللبنانية من الاحتلال الإســرائيلي وبســط ســيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسـحاب الإسـرائيلي لإتاحة الفرصـة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

- **العلاقات اللبنانيّة الإيرانيّة:** بعدما اسـتلمت الثورة الاسـلامية السـلطة في ايران قوبلت هذه الثورة باهتمام من قبل بعض القادة المسلمين داخل لبنان، ومن ناحية موازية تزايد

---

[123] _ منصور كميل، **الولايات المتحدة واسرائيل: العروة الاوثق**، ترجمة نصير مروة، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فيفري 1996، ص194.

[124] _ وثيقة الوفاق االوطني، يمكن مراجعة الملحق رقم (3).

الخوف لدى المسيحيين من تعاظم الدور الإيراني في لبنان. وفعلياً بدأ الدعم الايراني المادي والمعنوي للحركات الشيعية، خاصة أن الخميني اعتبر لبنان والعراق قاعدتين هامتين لتصدير ثورته، فقد صرح الخميني عام 1981: " منذ البداية كانت قضايا لبنان وفلسطين جزءاً من أهدافنا الرئيسية، ولم تكن بمعزل عن قضايا ايران... لبنان منا لا فرق بين شيعة لبنان وشيعة إيران" [125].

وقد شهدت العلاقات تطورات متلاحقة إلاّ ان انسحاب الجيش السوري من لبنان عام 2005 سمح للدور الايراني بملىء الفراغ، وقد برز الدعم ايضا خلال حرب تموز عام 2006 التي شنتها اسرائيل ردا" على أسر جنديين اسرائيليين كما زعمت. وبعد تزايد دور ايران على مستوى المنطقة والاقليم لم تعد مصالح ايران في لبنان مرتبطة فقط بدعم الحركات الشيعية فحسب الدكتور وحيد عبد المجيد للمصالح الايرانية في لبنان نوعان: "مصالح ترتبط بطابع الدولة الايرانية باعتبارها دولة دينية رسالية، واخرى تتصل بدورها الإقليمي وطموحها لأن يكون هذا الدور مركزيا بما يجعلها القوة الأكبر في المنطقة". واذا كان الشيعة في قلب النوع الأول من المصالح الايرانية باعتبار أن ايران هي الدولة الشيعية الوحيدة الآن، فحزب الله يقع في قلب النوع الثاني من هذه المصالح بوصفه رافعة أساسية لدور طهران في المنطقة خصوصاً بعد أن اصبح قوة يحسب حسابها أقليميا وليس فقط داخليا في لبنان"[126].

---

[125] _ سعد سعدي، **معجم الشرق الاوسط (العراق–سوريا–لبنان–فلسطين–الاردن)**، ط1، بيروت، دار الجيل، 1998، ص187–188.

[126] _ وحيد عبد المجيد، " **المصالح الايرانية في لبنان"، في "الدور الايراني في المنطقة...بين المصالح والهيمنة**".القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008، ص59.

- **العلاقة اللبنانيّة _ الأميركيّة:** ينظر الى العلاقات بين لبنان والولايات المتحدة الاميركية على أنّها علاقات يغلب عليها طابع الهيمنة والتبعية من قبل دولة عظمى كأميركا تجاه دولة صغرى كلبنان. وينطلق الاهتمام الأميركي في لبنان والدور الكبير الذي تلعبه السياسة الاميركيّة في لبنان الى أهميّة موقع لبنان دوره كساحة صراع بين القوى الأقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

ويعود الاهتمام الأميركي في لبنان الى مرحلة الحرب الباردة وتزاحم المنافسة بين المعسكر الغربي والمعسكر الشيوعي. مع تصاعد المدّ الناصري تخوفت اميركا من وقوع لبنان في يد المعسكر الشيوعي فتدخلت في لبنان بعدما طلب منها الرئيس كميل شمعون ضمن مبدأ ايزنهاور عام 1958. بعد ذلك تحولت الاستراتيجية الاميركية في المنطقة في سبيل تحقيق عدة أهداف منها:

احكام السيطرة على أهم المناطق الجيوستراتجية في العالم. وتعزيز الوضعية الأمريكية كقطب أوحد ومتحكم ومحتكر للنظام الدولي وآلياته. والتحكم بأهم منابع النفط في المنطقة وخطوط نقله عبر السيطرة عليها.

وحسب الإدارة الاميريكية فإنّ تحقيق هذه الأهداف لا يتم الا عبر التخلص من بعض البؤر التي تشكل عوائق وعقبات امامها. وحزب الله في لبنان وسوريا وايران يشكل احد اهم العقبات بالنسبة للإدارة الاميريكية.

اضـافة الى ما سـبق، فإنّ الولايات المتحدة تعتبر أنّ العمليات التي تقوم بها اسـرائيل ما هي الاّ رد فعل على هجمات حزب الله. مثلاً، عملية عناقيد الغضـــب[127] عام 1994 حملت الإدارة الاميركيّة المســؤوليّة كاملة الى حزب الله، فقد صــرّح الناطق باســم الخارجية الأميركية نيكولاس بيريتز أن " مسؤولية الجولة الحالية من القتال تقع تماماً على حزب الله، لقد أطلق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل... "[128]. كما كشف تداعي احداث الحرب الإسرائيلية (تموز 2006) على لبنان أنّها كانت بالشراكة مع أميركا، "حيث ذهبت بعض المصادر الإسرائيلية إلى القول بأن الاطار العام لهذه الحرب وأهدافها وتســلســلها الزمني قد جرى الاعداد له في واشــنطن وفي إطار لجنة الحوار الاســتراتيجي الاميركي الإسـرائيلي" . ولم تتوان الادارة الأميريكة عن الاعلان نيتها تصـفية حزب الله خاصــة بعد ادراجه على لائحة الإرهاب وإصــدار القرار 1559[129]، فالهدف الأســاســي من هذه الحرب هو بناء شرق أوسط جديد من خلال حرب واسعة وشاملة تبدأ بلبنان وتمتد إلى ايران وسوريا.

حيث وجدت الإدارة الاميركيّة في هذه الحرب فرصة لإعادة تشكيل قواعد اللعبة السياسية في الداخل اللبناني بما يتوافق مع مصـــالحها، ومن جهة أخرى "ســـعت الولايات المتحدة الاميركية الى تغيير

---

[127] _ **عملية عناقيد الغضب:** هو الاسم الكودي الذي أطلقه الجيش الإسرائيلي على هجوم عسكري خاطف (يسميه حزب الله بحرب أبريل أو نيسان) ضد لبنان في 1996 لمدة ستّة عشر يوم في محاولِ لإنْهاء قصف حزب الله لشمال إسرائيل.
قامت إسرائيل بأكثر من 1100 غارة جوية وقصف شامل (حوالي 25132 قذيفة). وقد قُصف موقع للأمم المتحدة أثناء ذلك مما أدى إلى مقتل 118 مدني لبناني.
استهدفت 639 هجمة صاروخية لحزب الله شمال إسرائيل، خصوصاً بلدة كريات شمونة وقد شاركت قوات حزب الله أيضاً في الاشتباكات العديدة مع القوات الإسرائيلية و قوات جيش لبنان الجنوبي.
توقف النزاع في 27 أبريل/نيسانِ بإتفاقية وقف إطلاق نار تمنع الهجمات على المدنيين.

[128] _ محمود سـويد، **سـياسـة الارض المحروقة والحل المفروض (من تصـفية الحسـابات 1993 الى عناقيد الغضـب1996)**، ط1، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ديسمبر 1996، ص:73.

[129] _ للإطلاع على قرار مجلس الأمن رقم 1559 يمكن مراجعة الملحق رقم (4).

علاقات القوة بين المحاور الإقليمية على نحو يخصم من الرصيد الاستراتيجي لإيران وسوريا بحرق ورقة حزب الله، ويسمح بإحتواء النفوذ المتزايد لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران" [130]. أمّا بالنسبة لسوريا، فقد سعت الادارة الاميركية الى تصفية حساباتها معها من خلال لبنان عبر الضغط عليها وارباكها اقليميا واستراتيجيا. وقد ضغطت اميركا على سوريا مستخدمة عدة محاور [131] وهي:

أولاً: العمل على اصدار القرار 1559 وتهديد سوريا بالمواجهة العسكرية في حال عدم الانسحاب من لبنان. وهذا ما أكدته **كونداليزا رايس** وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، "أن الولايات المتحدة مصممة على إخراج سوريا من لبنان من أجل اعادة التوازن الى هذا البلد، وان لبنان الحر سيكون اقدر على تحديد خياراته ومساراته بدون إملاء أو إكراه من قبل قوى خارجية هي سوريا .

ثانياً: العمل على احداث اضطرابات داخلية في لبنان من خلال زيادة نسبة الاحتقان ضد الوجود السوري ودعم اطراف المعارضة. وهنا اعتبر الدكتور باسكال شينيو، أحد الباحثين الفرنسيين ورئيس مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية والمستشار في وزارة الدفاع الفرنسية، "أن حالة الإحتقان داخل لبنان والتي قد تتفجر على شكل حرب أهلية جديدة تستهدف تضييق الخناق على سوريا من أجل حملها على وجودها في لبنان.

---

[130] _ عمر حمزاوي، " **السياسة الاميركية في الشرق الاوسط بعد الانتخابات الاميركية والحرب الاسرائيلية على لبنان**"، المستقبل العربي، بيروت، العدد 334، كانون الاول/ ديسمبر، 2006، ص14.

[131] _ طلال محي الدين، **لبنان واحتمال تفجير جولة جديدة من الحرب الأهلية: الضغوط الأمريكية والإسرائيلية لحمل سوريا على الانسحاب**، الدار العربية للدراسات والنشر قسم البحوث السياسية والإستراتيجية، نوفمبر 2004، ص 2.

ثالثاً: تحويل لبنان إلى ساحة إضعاف لسوريا بدلا من أن يكون ساحة إسناد ودعم وعمق استراتيجي[132].

العلاقات اللبنانيّة السوريّة: موضوع الدراسة، ينظر الى العلاقات بين لبنان وسوريا كونها علاقات يغلب عليها طابع التوتر، ويعود تاريخ العلاقة بين البلدين الى ما قبل استقلالهم حيث جرت عملية تقسيم بلاد الشام الى جملة من الكيانات وضعت تحت سيطرة فرنسا وانكلترا، اللتين سادت بينهما مصالح متناقضة أدت الى اتباع سياسة فرق تسد لتحقيق مآربهم. واذا كان لبنان قد حقق استقلاله عام 1943، الا انه لم ينل الاعتراف السوري في بادىء الأمر، وشكل قيامه هاجساً أمنياً لسوريا التي تخوفت من تحوله الى مقراً وممراً للإستعمار. وفي لبنان لم تستقر الحياة السياسة الى بعد الاتفاق على صيغة عيش مشترك بين المسيحين والمسلمين والحد من تطلعاتهم التي اختلفت بحسب مصالحهم الطائفية، فالمسلمون كانوا يتطلعون الى محيطهم العربي الذي يغلب عليه الطابع الاسلامي وطالبوا بالوحدة مع سوريا، في حين أنّ المسيحيين كانوا يعتبرون أنّ هذا التوجه سيؤدّي إلى تهديدهم فنادوا بالعلاقة مع الغرب خصوصاً فرنسا. يضاف الى ذلك الانقسامات في المحيط العربي بعد الحرب العالميّة الثانية والذي ترافق مع تشكل معسكرين فقد سادت في سوريا الدعوات الى الوحدة العربية، في حين سادت في لبنان النزعة الانعزاليّة كتعبير عن خوف الأقليات على مواقعها.

وهناك إشكالية اخرى سادت العلاقات بين لبنان وسوريا وهي العلاقات الاقتصاديّة ويعود الى الفوارق بين البلدين ففي حين اتبعت سوريا سياسة الانتاج الزراعي خاصة الحبوب وتطور الصناعة والتجارة، أمّا في لبنان

---

[132] _ عبد الكريم حلمي الزعبي، **"تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب إطفاء البؤرة السورية، اللبنانية والإيرانية من منظور أمريكي"**. الدار العربية للدراسات والنشر، قسم البحوث الإستراتيجية والسياسية، 2005، ص: 9-10.

فقد سادت سياسة البنوك والاقتصاد الحر والاستيراد من الخارج. ومع تظاهر عدّة عوامل سياسيّة واقتصاديّة أدّت الى القطيعة الاقتصاديّة بين البلدين عام 1950. والمثير للسخرية في الأمر أنّ الاستعمار الفرنسي قد وحّد سوريا ولبنان اقتصادياً، فيما نجح الزعماء الوطنيون في البلدين في فصم عى تلك الوحدة.

أمّا من الجهة اللبنانية، فكانت الهواجس المارونيّة ترى في الوحدة الاقتصاديّة خطوة حتميّة تقود الى الوحدة السياسية. من جهة أخرى فالشريحتان الصناعية والتجارية من البرجوازية السورية، تحالفتا لتنفيذ سياسة حمائية دفاعاً عن أسواقهما المحليّة ضد المزاحمة غير المتكافئة التي تمارسها برجوازية لبنانية ذات وجهة خارجيّة أغنى من حيث رأس المال والعلاقات بالأسواق العالمية.

ولاحقاً، وبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانيّة شكل تدخل سوريا في لبنان بطلب من بعض القوى المحلية جدلاً كبيراً داخل الساحة اللبنانيّة، واستمرّ التدخل الى ما بعد نهاية الحرب حيث أقرّ إتفاق الطائف واعطيت سوريا دوراً كبيراً في لبنان، فقد أوكلت أميركا وأوروبا لبنان ما بعد الحرب الى سوريا.

المطلب الثاني

إتفاق الطائف والآثار المترتبة على السياسة الخارجيّة اللبنانية والسورية

وضع اتفاق الطائف (1989) نهاية للحرب في لبنان التي بدأت إرهاصاتها العام 1970 واندلعت العام 1975، والجدير بالذكر أنّ وثيقة الوفاق الوطني التي خرج بها الاتفاق تضمَّنت العديد من الأمور وكان أبرزها: أولاً، إقرار «هوية» للبنان كان هناك اختلاف حولها في إبان الحرب، ثانياً، تغييرات في النظام

السياسي وتوزيع السلطة فيه والذي دارت حوله سابقًا نزاعات أيضًا، ثالثاً، عدد من الإصلاحات أو عناوين الإصلاح وكان القصد منها إرساء بنية إداريّة _ إجتماعيّة _ إقتصاديّة تقوم عليها دولة ما بعد الطائف لتكون الجمهورية اللبنانية ذات هوية والنظام السياسي الجديدين وتعالج أمورًا كان هناك جدال حولها في فترة إرهاصات الحرب. كما أن هذه الإصلاحات شملت ستة قطاعات: الإدارة (اللامركزية الإدارية)، القضاء (المحاكم)، قانون الانتخابات النيابية، إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، التربية والتعليم، الإعلام[133].

وبالرغم من إيجابيات الطائف، من حيث أنه أعاد إحياء المؤسسات الشرعية فأصبحت الشرعية الدستورية حكرا على القوى التوحيدية بغير منازع. كما أن الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية بغالبيتها الساحقة تدعم وتؤيد شرعية المؤسسة المستندة إلى اتفاق الطائف وتعترف بها وتتعامل معها لوحدها. ومن حيث أنه أعاد فرز اللبنانيين حوله على أساس سياسي وليس على أساس طائفي[134].

لكنّ النظام السياسي اللبناني في مرحلة الطائف لم يبتعد كثيراً عن الطائفية. كما وصف النائب نجاح واكيم دولة الطائف أنها نسخة معادلة لدولة 1943 والتعديلات التي أدخلتها لا تبتعد بالدولة عن الارتهان الطائفي الكامل، لكنها تعيد توزيع الحصص وتوزيع الأدوار في ضوء المتغيرات الديمغرافية الطائفية، وبالتالي فإن وثيقة الطائف لم تحمل مشروعاً يتعدى مجرد الانتقال من الحرب الأهلية الساخنة إلى الحرب الأهلية الباردة. وذلك راجع – وفقا لنجاح واكيم– إلى أن الذين صاغوا اتفاق الطائف هم مجموعة من النخب

---

[133]_ د. عدنان الأمين، **عشرون عامًا على اتفاق الطائف: ماذا فعل المشرِّع اللبناني وماذا نفَّذ من إصلاحات في القطاع التربوي؟** مجلة الدفاع الوطني اللبناني: https://shorturl.at/dgyKZ، العدد 72 – نيسان 2010، تاريخ زيارة الموقع: 2023/8/13.

[134]_ غسان سلامة،"**الحرب اللبنانية: في قراءتها وفي سبل الخروج منها**". مقال نُشر في مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 112، لبنان، تاريخ: 6/30/ 1988، ص 62. https://archive.org/details/11261988.

السياسية الطائفية، وبالتالي فإن مواقعهم هذه انعكست على صياغتهم مشروع الوثيقة تحت عنوان" وثيقة الطائف".

وبالرغم من ذلك فقد جاء اتفاق الطائف ليعيد إحياء العلاقات الرسمية بين لبنان وسورية، بعدما أقر الاتفاق مبدأ "العلاقات المميزة" بين البلدين بمباركة دولية وعربية، وترجم هذا الاتفاق عبر معاهدة (الأخوة والتعاون والتنسيق) التي وقعت بين البلدين عام 1991، والتي نصت على "الروابط الأخوية المميزة التي تربط البلدين والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح المشتركة"[135]واتفق البلدان في المعاهدة على أن يعملا على "تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما، وبما يمكن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والاقتصادية والأمنية لتوفير الازدهار والاستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة تأكيداً لعلاقات الأخوة وضماناً لمصيرهما المشترك"[136].

كما اتفق البلدان فيما يتعلق بالسياسة الخارجية على مساندة كل منهما الآخر في القضايا التي تتعلق بالأمن والمصالح الوطنية، والعمل على تنسيق سياستهما العربية والدولية، وتحقيق أوسع تعاون مع المؤسسات والمنظمات العربية والدولية، وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية. وشكلا لهذه الغاية مجموعة أجهزة، في مقدمها المجلس الأعلى اللبناني – السوري[137]، والذي يتألف من رئيس الجمهورية

---

[135] ريما زهار، **الأزمة بين الدولتين تأججت بعد اغتيال الحريري سورية ولبنان انفصال مصير ومسار**،20 مقال نشر تاريخ: 2005/10/، https://elaph.com/Web/Politics/2005/10/100831.htm ، تاريخ زيارة الموقع: 2022/8/13.

[136]– ريما زهار، **الأزمة بين الدولتين تأججت بعد اغتيال الحريري سورية ولبنان انفصال مصير ومسار**، مرجع سابق.

[137] لقد جاءت "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" لتعبر، من جهة، عن طبيعة العلاقات اللبنانية السورية المميزة وعن الروابط التاريخية والمصيرية الاخوية التي تجسدت في دورة حياة عمرانية واقتصادية وثقافية وسياسية واحدة على مر العصور، كما جاءت، من جهة أخرى،

والبرلمان والحكومة في البلدين، وهيئة المتابعة والتنسيق، ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الاقتصادية، ولجنة شؤون الدفاع والأمن والأمانة العامة.

وشكّلت المعاهدة[138] نموذجاً مثالياً للعلاقات بين البلدين، لكن نصوصها كما الاتفاقات التي انبثقت عنها بقيت في كثير من الحالات حبراً على ورق، ولم تستطع الهيئات التي انبثقت عنها القيام بعمل مؤسساتي. فالمجلس الأعلى الذي تنص المعاهدة على انعقاده دورياً كل سنة لم يجتمع خلال السنوات الـ14 التي تلت المعاهدة إلا في ما ندر.

ومنذ توقيع معاهدة الطائف حتى 31 كانون الثاني 2005 وقع لبنان وسورية حوالي 39 اتفاقية و80 بروتوكول ومذكرة وبرنامج في المجالات المختلفة وكانت باكورة الاتفاقات بينهما اتفاقية أمنية، حملت عنوان "اتفاقية الدفاع والأمن"، والتي وقعت بعد حوالي أربعة أشهر من "الطائف" ونصت على تأليف لجنة لشؤون الدفاع والأمن مهمتها التأكد من منع أي نشاط أو عمل أو تنظيم في كل المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والإعلامية من شأنه إلحاق الأذى أو الإساءة للبلد الآخر. والتزام الجانبين عدم تقديم ملجأ أو

لتترجم قانونياً وعملياً ما نصت عليه "وثيقة الوفاق الوطني اللبناني" التي وقعت في الطائف بتاريخ 1989/10/22 وصدقها المجلس النيابي بتاريخ 1989/11/5. وهذه الوثيقة قد نصت كما هو معروف على ما يلي: "إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته". انظر المعاهدة

[138]_ تمّ توقيع المعاهدة في تاريخ 22 أيار 1991 التي شكلت قفزة نوعية في مسيرة العلاقات بين البلدين خلال المرحلة التاريخية الراهنة، وفي اطار هذه المعاهدة تم تحديد العديد من الأهداف والغايات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أنشئت بموجب المعاهدة عدة أجهزة مشتركة لتقوم بالسهر على حسن تنفيذ بنودها ولمتابعة تنفيذ ما ينبثق عنها من اتفاقات.

تسـهيل مرور أو توفير حماية للأشـخاص والمنظمات التي تعمل ضـد أمن الدولة الأخرى، وفي حال لجوء أفرادها إليها القبض عليهم وتسليمهم إلى الجانب الثاني بناء على طلبه[139].

كما شملت الاتفاقيات الثنائية بين البلدين حقول الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والعمل والصحة والنقل والزراعة والثقافة والتربية والرياضـة والشـباب والقضـاء والتعليم المهني والفني والتقني والضـرائب والاسـتثمارات والصـناعة والملاحة البحرية والطيران وغيرها. وفي جميع الأحوال، لا يمكن تقييم الطرف الأكثر اسـتفادة من هذه الاتفاقات، لأنها في غالبيتها لم تطبق بالكامل، أو لم تطبق أبداً. وعليه سـنقسـم هذا المطلب إلى فرعين سنبحث في الفرع الأول آثار الطائف على السياسـة الخارجية اللبنانية تجاه سورية وسنبحث في الفرع الثاني آثار الطائف على السياسة الخارجية السورية تجاه لبنان.

الفرع الأوّل

آثار الطائف على السياسة الخارجيّة اللبنانيّة

تم تنظيم اتفاق الطائف حول مبادئ توجيهية أساسية تتمحور حول إقامة توازن جديد بين وحدة لبنان ونظامه السياسي وبين تنوّع البنية السياسية والاجتماعية في البلاد، والعمل على ضرورة نقل السلطة التنفيذية من رئاسـة الجمهورية إلى مجلس الوزراء كهيئة جماعية أي تغيير شـكل النظام من نظام رئاسـي إلى نظام برلماني، وترسيخ مبدأ المساواة بين المسلمين والمسيحيين في البرلمان ومجلس الوزراء والمناصب العليا في الخدمة المدنية، بغض النظر عن التطورات الديموغرافية في المستقبل[140].

---

[139] _ **يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 – 1993**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 1995، ص 792-793. للإطلاع يمكن مراجعة الموقع التالي: https://archive.org/details/1989_20210910.

[140] _Theodor Hanf, **Coexistence in Wartime Lebanon: Decline of a State and Rise of a Nation Hardcover** – January 15, 1994.p. 587.

بالإضـافةً إلى إنشـاء مجلس للشـيوخ على أسـاس طائفي، بهدف ضـمان دور الجماعات الدينية في الحياة السياسية عبر منحها سلطة الرقابة على الشؤون الوطنية الحيوية والمسائل المشار إليها في الاتفاق بعد إلغاء الطائفية في البرلمان، وطرح اللامركزية الإدارية؛ وأشار إلى مراجعة نظام قانون الأحوال الشخصية.

كما دعا إلى إنشاء لجنة وطنية لمناقشة إلغاء الطائفية السياسية، لكن إلى الآن لم يتمكن من تحقيق ذلك. كما وضـع اتفاق الطائف الأسـاس لعلاقات مميّزة بين لبنان وسـورية، مع مايترتب على ذلك من آثار على البيئة السـياسـية في البلدين. من بين المبادئ الثلاثة، وتجدر اللإشـارة هنا إلى أنه وبالنظر إلى المبادئ الثلاث التوجيهية فإنّ المبدأ الثالث هو الأهم بالنسبة إلى ما يتعلق بالطائفية اللبنانية والتي ما زالت حتى اليوم تنذر بشرارة حرب أهلية جديدة.

ووفق اتفاق الطائف تمّ إعادة تنظيم الصـــلاحيات والأجهزة الدســـتورية، على نحو يتجاوز المظهر المُعتدل لنقل الصـــلاحيات التنفيذية من الرئاســـة، التي كانت تتمتع بســـلطة مطلقة في الســـابق، إلى مجلس الوزراء. ووضـــع أيضـــاً أنموذجاً جديداً تماماً لتحقيق التوازن الطائفي في الســـلطة، من خلال إنهاء الهيمنة السياسية والرمزية التي كانت تمارسها المؤسسة المارونية.

بالتالي نشـر اتفاق الطائف السـلطة ووزعها، وبالرغم من محاولاته إنهاء الهيمنة "المارونية" حيث كان التكافؤ الديني يشـكّل ضـمانة رسـمية للمسـاواة بين الطوائف، لكن مآل نقل الصـلاحيات الرئاسـية بقي غير واضحاً عبر إسناد هذه الصلاحيات إلى مجلس الوزراء، ماجعل من الصعب تحديدها وممارستها. كما لم يكن واضحاً أيضاً من هو الطرف الذي سيكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات. ما أدّى إلى تفاقم هذا الوضع ووصوله إلى مكان مسدود نتيجة إبقاء عدّة بنود غامضة، ربما عن قصد، وجعلها عرضة للتأويل.

ومن الملاحظ أن رئيس الوزراء السـنّي هو من بدا بأنه المسـتفيد الأول من نص الطائف الذي نص على عملية نقل السـلطة، ولكن في الممارسـة العملية تم اعتماد تدابير أخرى لتجنّب الوصـول إلى مثل هذه النتيجة؛ إذ عليه، باعتباره الشـخص الأسـاسـي في برامج عمل مجلس الوزراء، أن يعمل على صـياغتها مع رئيس البرلمان.

وقد نصّ اتفاق الطائف على أن السـلطتين التنفيذية والتشـريعية منفصـلتان، لكنهما في الوقت عينه "يجب أن تعملا بتعاون وتنسـيق" لتحسـين العمل السـياسـي[141]. فيما يتم ترشـيح رئيس الوزراء بعد إجراء مشـاورات إلزامية بين الرئيس ورئيس البرلمان، ومشـاورات يجريها الرئيس مع الكتل البرلمانية بحضـور رئيس البرلمان[142]. أما القرارات الهامة في مجلس الوزراء فوفق"الطائف" فإنها تتطلب أغلبية الثلثين، وهذا ما لفسّـر على أنه منح ضـمني لحق النقض إلى إحدى أكبر الكتل المتوقعة من الوزراء، وهي كتل الرئيس ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء، أو ما سمي فيما بعد بـ"الثلث المعطّل" وهو ما عطّل الكثير من الأعمال الهامة أمام مزاجية إحدى الكتل ومحاولتها الاعتراض لفرض الوجود. وبالرغم من ذلك فإنّ التفاعل ذا المسـتويات الثلاثة بين المسيحيين والسنّة والشيعة، هو الذي حرّك الحياة والواقع السياسي اللبناني منذ اتفاق الطائف حتى يومنا هذا بالرغم من أنه حركة شبيهة بحركة المياه الراكدة إذا ما رميتها بحجرة صغيرة.

ويمكننا القول هنا، بإنّه إذا ما بدا للبعض بأن رئيس الوزراء السـنّي هو الملك الجديد، فقد كان رئيس مجلس النواب الشيعي صانع الملوك في نهاية المطاف، باعتبار أنّ تسمية رئيس الوزراء تخضع لتوافقات ما بين الكتل النيابية ورئيس مجلس النواب ليصـار إلى تسـميته من قبل رئيس الجمهورية، أو على الأقل هذا ما

---

[141] _ جوزيف باحوط، **تفكك اتفاق الطائف في لبنان.. حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة**، مرجع سابق.

[142] _ جوزف باحوط، مرجع سابق.

أبانته تجربة تنفيذ اتفاق الطائف حتى الآن، فقد تم منح رئيس البرلمان صـــلاحيات مُعزّزة، وجرى تمديد فترة ولاية رئيس البرلمان لتتوافق مع ولاية البرلمان، وهي عادةً أربع ســنوات. كما تم منح رئيس البرلمان ســيطرة واسعة على النشاط التشريعي، وإمكانية التأثير الكبير على أصوات الوزراء والنواب الشيعة[143].

أمّا خارجياً وعلى صـعيد تنفيذ السياسـة الخارجية فكان واضـحاً التدخل الخارجي في توجيه دفة السياسـة الخارجية اللبنانية وكثرة الفواعل الخارجية في رسم هذه السياسـة مع تعدد الولاءات السياسية اللبنانية للأطراف الخارجية التي توزعت ما بين السـعودية وإيران وفرنسـا وأميركا وسـورية فباتت الدولة اللبنانية سـاحة لتصـفية الحسابات وتأجيج الصراعات دون رسم واضح المعالم لمسار السياسة الخارجية التي كانت متوافقة مع سورية إلى ما قبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري وانسحاب القوات السورية فباتت السياسة الخارجية اللبنانية متناقضة تجاه سورية حتى اندلاع الحرب في سورية وانتهاج لبنان مسار الحياد.

الفرع الثاني

آثار اتفاق الطائف على السياسة الخارجية السورية تجاه لبنان

يبدو أنّ صـياغة اتفاق الطائف جرت إلى حدٍّ كبير بالطريقة نفسـها التي تم تطبيقه بها من جانب القادة الجدد، وسـورية التي مارسـت الوصـاية على لبنان. كما أدرك العديد من متابعي ومنتقدي اتفاق الطائف أن أوجه القصـور في وسـائل الحكم التي حدّدها الاتفاق كانت متعمّدة، لأسـباب تتعلق بالنفوذ السـوري، حيث وافقت الأطراف الدولية الضـامنة لاتفاق الطائف بالإجماع على السـماح لسـورية بفرض وصـاية فعلية على لبنان والحياة السياسية فيه. كما لعبت سورية دوراً دائماً وموازناً ودقيقاً بين المسيحيين والمسلمين عموماً، وبين

[143] _ جوزف باحوط، مرجع سابق.

الموارنة والسنّة والشيعة على وجه الخصوص، وبين السنّة والشيعة على وجه التحديد، مُستفيدةً من حرية التصرّف التي مُنحت لهاt حددت أولويات سورية إدارتها للبنان ومنها أولوية إقليمية تتعلّق بموقع سورية في الشرق الأوسط وعلاقاتها مع العالم العربي ومع الغرب والولايات المتحدة. وتتعلّق الثانية بالحفاظ على التوازنات الدقيقة في الداخل السوري.

ويبدو أنّ المجتمع الدولي تقبّل الوصاية السورية على لبنان في مقابل المشاركة السورية في عملية السلام مع إسرائيل، ويمكن اعتبار هذه العملية امتداد لمؤتمر مدريد للسلام 1991[144]. وكانت تهدف وفق سياستها الخارجية كسب نفوذ في المفاوضات عن طريق استثمار هذا الدور والاستفادة من موقعها الجيوبلتيكي الذي يتلاقى مع أولويتها الأولى، والإمساك بجنوب لبنان الذي تحتلّه إسرائيل آنذاك باعتباره الجبهة التي لاتزال مفتوحة والتي لعب فيها حزب الله دوراً هامّاً وبارزاً حتى تم تحريره بالكامل عام 2000 واعتبار هذه الجبهة أساسية في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية.

وفي الوقت نفسه، كانت سورية المُشرف والحامي الفعلي لعملية إعادة الإعمار المُدرّة للأرباح في لبنان، والتي قادها رفيق الحريري، وسمحت عملية توزيع الأدوار هذه لسورية بأن تمنح الراعي السياسي للحريري، المملكة العربية السعودية، إضافةً إلى دول خليجية وعربية ذات أغلبية سنّية، مصلحة في تحقيق

[144] _ مؤتمر دولي انعقد في الثلاثين من تشرين الأول العام 1991 في قاعة العمدان في القصر الملكي في مدريد عاصمة اسبانيا. وشاركت في المؤتمر وفود من سورية ولبنان ومصر ووفد مشترك فلسطيني – أردني. ورعت المؤتمر كل من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا. وحضر المؤتمر وزراء خارجية الدول المشاركة إضافة إلى الرئيسين جورج بوش (الأب) وميخائيل غورباتشوف.

الاســتقرار في البلاد، في الوقت الذي انتزعت أرباحاً مالية ضــخمة لنخبتها الخاصــة من خلال آلية الحماية هذه[145].

فيما سمَحت السياسة الخارجية السورية التي لحظت علاقات القوة في لبنان والمنطقة، بأن تلعب بفاعلية على المستويين المحلي والإقليمي، ففي لحظات الجمود أو في حال حدوث أزمة في المفاوضـات بين سـورية وإسرائيل، كانت عمليات حزب الله في جنوب لبنان تتصاعد فجأة، وتبلغ ذروتها في بعض الأحيان في حروب مصــغّرة، مايؤدّي إلى التدخل الســريع من جانب الأطراف الدولية الفاعلة. وحين تكون عملية الســلام على العكس، أكثر ســلاســة، أو حين تكون علاقات الأســد مع فرنســا أو الولايات المتحدة أو المملكة العربية الســعودية جيّدة، كان يتم تخفيف العقبات التي تواجه حكومات الحريري، وتمرير المشــاريع إلى البرلمان والموافقة عليها بســرعة، عبر اســتجابة ملحوظة من جميع الوزراء الشــيعة والموالين لســورية في مجلس الوزراء[146].

وهكذا، أصبح الخيارين المزدوجين للسياسة الخارجية السورية في لبنان هما المقاومة وإعادة الإعمار، في حين كانا يعكســان أيضــاً حالة الاســتقطاب القائمة في المنطقة. كما ازدهرت آنذاك الاســتعارات الهادفة إلى إضاءة جوانب التوازن، فوصف وليد جنبلاط، لبنان بأنه "هانوي وهونغ كونغ"، وهي إشارة إلى احتضان البلاد

[145] _ كانت شبكة الفساد السورية–اللبنانية الأخطبوطية جزءاً هامّاً من الاقتصاد السياسي للبلدين بين العامَين 1992 و2005. أنظر: Reinoud Leenders, Spoils of Truce: Corruption and State–Building in Postwar Lebanon (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2012).

[146] _جوزف باحوط، مرجع سابق.

المتزامن للتشـدّد، وسـعيها إلى الحصـول على الربح بصـورة رئيسـة من خلال جهود إعادة الإعمار بقيادة الحريري[147].

لكن خيارات السياسة السورية في لبنان المتمثلة بـــ" المقاومة وإعادة الإعمار"، أدّت إلى قسمة القوى السياسية الرئيسية في الداخل اللبناني إلى قسمين: الطائفة الشيعية، من خلال حزب الله الذي جسّد مشروع مقاومة إسرائيل. والطائفة السنّية، التي يمثلها الحريري وحلفاؤه، الذين كانوا قيّمين على إعادة البناء الاقتصادي والمالي. وكانت الأهداف السورية تتمحور حول تعزيز موقف سورية إقليمياً ودولياً وصولاً نحو شنّ حرب مفتوحة ضد إسرائيل، وهو الأمر الذي يبدو أكثر انسجاماً مع الأهداف الإيرانية ومتعارضاً مع الأهداف السعودية.

وكان مشروع الحريري ليبرالياً على المستوى الاقتصادي والسياسي، ومرتبطاً بالعولمة وبالعلاقات مع الغرب. وفي المقابل، كان مشروع حزب الله مشروعاً مقاوماً ومعبّأ ضد إسرائيل والغرب يضع البلاد في حالة حرب مفتوحة وهذا ما أكّده ضمناً ميل الحزب إلى فكرة الاقتصاد المُركِّز على الحرب. وبالنسبة إلى حزب الله، كان مثل هذا الاقتصاد يتعارض مع اقتصاد موجّه نحو الترابط والتكامل الإقليميين، ويشتبه دائماً بأنه أحد جوانب عملية السلام بين العرب وإسرائيل في نهاية المطاف.

وبعد أن أحكمت سورية قبضتها على عملية إعادة التأهيل السياسي للبنان، أقامت نظاماً يدمج المجالين السياسيين اللبناني والسوري بطريقة تكاملية من خلال التأثير الذي تمارسه الجهات السورية الفاعلة

[147] _In addition to “Hanoi and Hong Kong,” other metaphors were also used, such as Nadim Shehadi’s reference to the “citadel” and “the Riviera,” in “Riviera vs Citadel: The Battle for Lebanon,” Open Democracy (July 13, 2007).

في لبنان. إضافة إلى ديناميكيات السياسة في سورية التي تستند بإحكامٍ على قاعدة المقاومة والأرض مقابل السلام[148].

فيما كان يبدو التعامل السوري مع الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله أكثر ارتياحاً لسورية من التعامل مع رفيق الحريري، أضِف إلى ذلك شكوك الرئيس السوري بشار الأسد القوية بأن الحريري اخترق نظام والده، بل وقام برشوة كبار المسؤولين السوريين؛ وهذا في إطار الافتراض الضمني بأن هذا حدث لوجود نية محدّدة معادية للعلويين من جانب الحريري. وجاءت الإشارة الواضحة عن حدوث تحوّل أساسي في سورية مع انتخاب قائد الجيش، العماد إميل لحود، رئيساً في العام 1998، وإبعاد الحريري سريعاً من منصب رئيس الوزراء. وهنا، قلّة قليلة فقط من المحلّلين، شكّت بأن يكون الأسد الشاب اتخذ هذين القرارين الحاسمين بدعم من حاشيته التي بدأت تصوّر الحريري والحريرية باعتبارهما رأس حربة محتملة لمؤامرة وهابية تهدف إلى إضعاف أو تفكيك النظام في دمشق[149].

المبحث الثاني

تداعيات إتفاق الطائف على العلاقات اللبنانيّة _ السوريّة

[148]– Joseph Bahout, Les entrepreneurs syriens: économie, affaires et politique (Syrian Entrepreneurs: Economics, Business, and Politics) (Beirut: CERMOC, 1994).

[149]– Nicholas Blanford, Killing Mr. Lebanon: The Assassination of Rafik Hariri and Its Impact on the Middle East (London: I. B. Tauris, 2006).

لطالما وصفت العلاقات السورية اللبنانية بالعلاقات الإستراتيجية كونها تعتبر ترجمة لحاجة كل من البلدين للأخر فلبنان الذي تربطه علاقات أخوية مع جميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو الأساس الذي ارتكزت عليه آلية التنسيق والتعاون بين البلدين و جسدته مجموعة من الاتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. الأمر الذي دفعهما إلى العمل بشكل دائم (خاصة بعد اتفاق الطائف) إلى تطوير تلك العلاقة لتشمل مختلف المجالات السياسية منها (انطلاقاً من وحدة المصير)، والاقتصادية (تحقيقاً للتكامل والتعاون المشترك)، والاجتماعية (وصولاً لنسيج اجتماعي منسجم)، والثقافية (حرصاً على تعاون علمي وثقافي)، فضلاً عن العلاقات العسكرية والأمنية حفاظاً على أمن كل منهما وسيادته وكل ما من شأنه أن يخدم التنمية والتطور في مجتمعيهما ، ويعزز تعاونهما ويؤسس لسياسة موحدة تجاه القضايا الإقليمية والدولية، و التي يحتاج إليها كل منهما للتنمية في الداخل الاستقواء بها للتعاون مع الخارج.

ومرّت العلاقات السورية اللبنانية بمراحل مختلفة، تغيرت خلال كل مرحلة الاصطفافات الداخلية اللبنانية بالعلاقة مع الدور السوري، بل وتغيرت توجهات الدور السوري نفسه. فيما ظلت المعارضة اللبنانية للوجود السوري تطالب على استحياء بخروج القوات السورية تحت سقف اتفاق الطائف حتى تم صدور القرار الدولي رقم 1559 في سبتمبر 2004. ومنذ ذلك الحين استمر الضغط الدولي على سوريا من أجل الخروج من لبنان يتصاعد حتى جاءت حادثة مقتل الحريري لتزيد من هذه الضغوط بشكل أكثر حدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه وخلافاً لكل الكلام السائد في لبنان من قبل المعارضين، فإن اتفاق الطائف لا ينظم وحده الوجود السوري في لبنان[150]. حيث تنص المادة الرابعة من معاهدة «الأخوة والتعاون والتنسيق»، على الآتي: "بعد إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفق ما ورد في الميثاق الوطني اللبناني، وعند انتهاء المهل المحددة بالميثاق، تقرر الحكومتان السورية واللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا ــ المديرة ــ عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية ـــ سورية مشتركة، كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه، وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها".

هذا ما يعني أنّ المعاهدة ربطت إعادة الانتشار بقرار من الحكومتين واتفاقهما على تحديد حجم ومدة الوجود السوري، وكذلك علاقة القوات السورية مع سلطات الدولة اللبنانية. وبالرغم من أن الدولتين لم تتفقا على تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية، لكنهما لم تتفقا أيضاً على سحب هذه القوات. وعليه فإنّنا سنقسّم هذا المبحث إلى مطلبين سنبحث في المطلب الأول مسار العلاقات اللبنانيّة_ السوريّة بعد إغتيال الرئيس الحريري، أمّا المطلب الثاني سنبحث في نتائج وتحديات الانسحاب السوري من لبنان على العلاقات بين البلدين.

المطلب الأوّل

مسار العلاقات اللبنانيّة_ السوريّة بعد إغتيال الرئيس الحريري.

[150] _ انظر **البنود المتعلقة بالوجود السوري في وثيقة الوفاق الوطني (الطائف):**

لا شـك أن اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري قد طرح مسـألة الانسـحاب السـوري من لبنان كما لم يحصل في أي وقت سابق ، وكشف عن خطورة الأزمة التي بدأت تضرب العلاقات السورية اللبنانية بالعمق ويهدد تفجرها بإعادة لبنان إلى دوامة العنف والفوضى من جديد من جهة، وزيادة الضغوط الدولية على سوريا من جهة أخرى (لاسـيما تراكم الضـغوط على النظام السـوري. من ذلك التوافق الفرنسـي– الأميركي، النادر الحدوث في السنوات الأخيرة، على تحرير لبنان من "الاحتلال" السوري وسعيها لاستصدار قرار من مجلس الأمن رقم 1559 في الخريف الماضـــي، والذي يدعو إلى جلاء كل القوات الأجنبية من لبنان، وعدم تدخل أي دولة في شؤونه المحلية)[151].

وكانت الأزمة المتصـــاعدة ما بين ســـورية ولبنان نابعة من الوجود الموضـــوعي لمصـــالح كبرى جيوسياسية وسياسية واقتصادية إقليمية ودولية أي أنها لا تنبع من غياب المصالح السورية اللبنانية ولا من تضـاربها حيث تقضـي المصـالح الجيوسـياسـية الكبرى سـواء الدولية أو الإقليمية بعدم اسـتمرار هذه العلاقة بشكل جيد وبضرورة فصل المسارين السوري و اللبناني. فكان لا بد من تسعير الأزمة بين البلدين لتحقيق غاياتها عبر استغلال بعض الثغرات التي تعتري هذه العلاقات.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الحكومة السورية كانت قد نوهت مسبقاً إلى وجود عدة ثغرات في العلاقات التي تربطها بلبنان وعن رغبتها في تصـــحيحها وهذا التنويه تمثل بتصـــريحين للرئيس الســـوري الأول خلال خطاب القسم الأول حين قال "أن العلاقة السورية اللبنانية هي مثال لعلاقة لم تكتمل" وبذلك أشار إلى وجود مشـاكل وأخطاء في هذه العلاقة، والثاني خلال زيارته إلى موسـكو حيث أشـار إلى انه يرغب في "التعامل

---

[151]_ أشواق عباس، **العلاقات السورية اللبنانية**، مقال نشر على موقع الحوار المتمدن، تاريخ: 2005/3/9: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=33198 ، تاريخ زيارة الموقع: 2023/9/2.

بطريقة مختلفة مع لبنان", مشيراً إلى أهمية أن تكون العلاقات بين لبنان وسوريا ضمن إطار "المؤسسات" بالشكل الذي مكنها من تجيير الشرعية المرتبطة بها في سبيل بناء شبكات منافع اقتصادية أو سياسية تخدم تحقيق أهدافها[152].

وهذا ما يعني أنّ تأجيج الصراع عقب اغتيال الحريري والذي تحول إلى قطيعة بين السلطة اللبنانية وأطراف المعارضة المتعددة الاتجاهات حول إعادة النظر في حجم وطبيعة النفوذ السوري في لبنان كان بهدف إعادة بناء المعادلة السياسية والاجتماعية اللبنانية على أسس جديدة تتخطى تلك التي كرسها تطبيق الطائف وهذا لا يعود سببه إلى وجود الثغرات وحدها التي تحدث عنها الأسد سابقاً بين البلدين، بل هناك اختلال واضح في المعادلة الجيوستراتيجية وتبدل موازين القوة الإقليمية، ويأتي هذا الاختلال ليترجم بضغوط دولية على سوريا في إطار إعادة ترتيب الأوضاع الشرق أوسطية على نار الحرب والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية، ناهيك عن أنّ مرحلة اغتيال الحريري سبقها الغزو الأميركي للعراق والموقف السوري المناهض لهذا الغزو ودعمه للمقاومة العراقية في وجه الأميركي الذي بات وجوده في المنطقة بالأصالة وليس الوكالة. وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين سنبحث في الفرع الأول مسار التصعيد في العلاقات السورية اللبنانية وسنبحث في الفرع الثاني التداعيات الإقليمية والدولية على العلاقات اللبنانية السورية.

الفرع الأول

مسار العلاقات السوريّة _ اللبنانيّة

[152] _ أشواق عباس، المرجع السابق.

كان واضحاً أنّ مسار التصعيد في العلاقات بين البلدين الشقيقين قد بدأ مع ما قامت به الولايات المتحدة من ربط بين القرار 1559[153] وبين قانون محاسبة سورية[154]، وأن هناك أمراً ما كان كانت تحضره الإدارة الأمريكية ضدّ سورية لإرباكها وخلق جو تستطيع من خلاله الضغط عليها وعلى لبنان للتأثير على علاقتهما مع بعضهما البعض، و ما تبع ذلك من خطة فرنسية أمريكية لفصل العلاقات السورية اللبنانية حيث استطاعت الإدارة الأميركية التنسيق فعلياً مع فرنسا وأعضاء آخرين في مجلس الأمن لكسب التصويت لصالح القرار رقم 1559 في أيلول 2004[155].

ويبدو أنّ هذه الخطة الفرنسية – الأميركية كانت تحمل وعوداً ثنائية لإسرائيل للضغط على سورية ولبنان وهنا يجب أن نقارن ونعود إلى تصريحات وزير خارجية إسرائيل حينما قال مباشرة بعد القرار 1559 إن الدولة الثالثة التي ستوقع معاهدة السلام معها هي لبنان[156]، وكان هدف المخطط الأميركي هو خلق صدام بين سورية ولبنان من جهة ومجلس الأمن من جهة ثانية.

خاصّة وأن هذا القرار جاء بعد تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الاسرائيلي من قبل المقاومة الإسلامية بقيادة حزب الله ودعم من سوريا وهو ما أثار غضب الإدارة الأميركية وأرادت معاقبة حزب الله وسورية معاً فسعت لأن يكون الصدام المباشر بين سورية ولبنان الذريعة الأميركية للتدخل بشكل أو بآخر سواء بطلب من مجلس الأمن أو بدون طلب، بزعم أن هذه الدولة متمردة على الشرعية الدولية وبالتالي

---

[153]_ انظر القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5028 المعقودة في 2 سبتمبر/أيلول 2004.

[154] _ هو مشروع قانون من الكونغرس الأمريكي تم تمريره ليصبح قانونا في 12 ديسمبر 2003 .

[155]_ فلاينت ليفريت، **وراثة سورية اختبار بشار بالنار**، ترجمة د. عماد فوزي شُعيبي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005، ص282.

[156]_ فداء عيتاني، **هدوء ما بعد التمديد**، مقال نُشر على موقع إيلاف تاريخ: 2004/10/8، https://elaph.com/Politics/2004/9/8835.htm، تاريخ زيارة الموقع: 2023/8/3.

مسـموح لنا التدخل فيها رغم أنّ هذا التدخل سـيأتي خلافاً لما ينص عليه "الفصـل السـابع" من ميثاق الأمم المتحدة الذي لا يسمح بالتدخل إلا تحت سقف مجلس الأمن.

ولا شـك أن مخاطر القرار تتبدى في نقاط عديدة من أهمها أن أمريكا كانت تسـعى لإقناع الأوربيين بأن حزب الله هو منظمة إرهابية خاصة وأن أوروبا لم تصنفه بهذا التصنيف، بالتالي عندما تحاول أمريكا أن تقنع الأوربيين أن حزب الله هو منظمة إرهابية يمكن أن يكون هناك اسـتدراج للقيام بعمل وخلق جو من قبل الأوربيين والأمريكيين والإسـرائيليين لإدراج المسـألة على أن وجود هذا الحزب كمنظمة إرهابية في لبنان يهدد الأمن والسـلام في العالم وبالتالي حينها تستطيع أن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن قراراً يتيح التدخل الدولي وفي النهاية عندما تسـتطيع أن تفرض ذلك في إطار مجلس الأمن يصـبح الموقف العربي السوري اللبناني أضعف مما هو عليه الآن.

لكن الرئيس بشـار الأسـد أشـار في خطابه أمام مؤتمر المغتربين السـوريين "أننا وإن كنا نوافق الشـرعية الدولية ونعمل ضـمن إطارها ونحترم قراراتها لكن نناقش هذه القرارات ونتحدث عن مخاطرها ونفند أخطاءها.. لكن هناك إشـارات واضـحة بأن ما تم في الأمم المتحدة في تلك الفترة كان يحضـر له قبل فترة طويلة وكان هدفه فصل العلاقة القائمة بين سورية ولبنان للاستفراد بكلا البلدين كل على حده[157] ".

فيما تشـير عملية الإغتيال التي طالت رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري إلى أنها مؤامرة وسـيناريو أميركي – إسـرائيلي اسـتهدف سـوريا ولبنان للعودة بلبنان إلى ما قبل الطائف وبالنظر إلى توقيت الجريمة وحجمها التي أتت في وقت دقيق ينذر بمخاطر حروب وانشـقاقات أشـعلتها سـياسـة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية الذين يعتمدون ما يسـمونه بسـياسـة الفوضـى الخلاقة وهو ما أعلنته كوندليزا رايس

[157]_ أشواق عباس، مرجع سابق.

التي أطلقت تلك التسمية على مجريات الأمور في الشرق الأوسط بلأنها فوضى خلاقة ومخاض شرق أوسط جديد بأصابع أميركية يتماشى مع مصالحها وبدأت تلك الفوضى من أفغانستان إلى العراق ولبنان وسورية وما سمي بعد ذلك بـ"ثورات الربيع العربي" التي تعتمد إشعال الحرائق وتفجير الأوضاع في المنطقة.

ومع اغتيال الرئيس الحريري ظهرت حجم الضغوط الدولية الهائلة والمنسقة مع البعض في الداخل التي يتعرض لها لبنان وسورية وتلك الضغوط تظهر جلياً أن قضية الرئيس رفيق الحريري تتجاوز الجدل المثار بشأن الوجود السوري في لبنان بل تندرج في إطار مخطط ضخم يستهدف كل من سوريا ولبنان وفي إطار تلك الفوضى التي أُدخلت إلى الشرق الأوسط وما زالت تداعياتها حتى يومنا هذا تحقيقاً لمخطط "إعادة رسم خارطة المنطقة العربية" وإيجاد سايكس – بيكو بنسخة جديدة تلحظ المصالح الأميركية في لبنان وسورية.

وهنا لابد من التذكير بما جاء في صحيفة "يديعوت أحرونوت" في 12 شباط/فبراير 2005 أي قبل يومين من حادث اغتيال الحريري، فقد كتبت الصحفية (سمدار بيري) مراسلة الصحيفة من مصر تقول عن "قمة شرم الشيخ": إنها "بطاقة تمديد ولاية (الرئيس حسني مبارك) لدى الإدارة الأمريكية، وإن الأمريكان سوف يغيرون الآن وجهتهم من مصر إلى سوريا وسينتقل مستشارو بوش للتعاطي مع الأسد.!!"

وعندما زار تيري رود لارسون مبعوث كوفي أنان للبنان لتقصي رد فعل اللبنانيين على قرار مجلس الأمن رقم 1559 الداعي إلى نزع سلاح "حزب الله" وانسحاب الجيش السوري من الأراضي اللبنانية، وصف وزير الدفاع اللبناني آنذاك، عبد الرحيم مراد تنفيذ القرار بالطريقة التي تريدها الولايات المتحدة بأنه "انتحار سياسي". كما اعتبر الرئيس اللبناني إميل لحود أن تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 يشكل خطراً

على الوحدة الوطنية للبلاد إذا تم قبل تطبيق قرارات دولية سابقة تتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين والسلام في المنطقة.

وشدّد لحود حينها على احترام القرارت الدولية رغم اعتراضه على القرار 1559، مشيرا بشكل خاص إلى ضرورة تطبيق قرارات سابقة لهذا القرار "لم يتم تنفيذها حتى الآن ولا سيما القرارات 194 و242 و338 وما تبقى من القرار 425". ونبه لحود "إلى الخطر الذي يحدق بلبنان من جراء الضغوط عليه التي تهدف إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين من خلال إسقاط حق العودة". كما تحدث عن حق لبنان في المقاومة باعتبارها سلاحا من أجل السلام، مشيرا إلى جهود تهدف إلى تحويل البلاد رأس حربة في طعن جارتها سوريا[158]. غير أنّ وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليسا رايس ردت على الموقف اللبناني بعزل سوريا إذا لم توقف دعمها لمن أسمتهم "الإرهابيين الراغبين بتدمير عملية السلام في الشرق الأوسط"، وقالت رايس: "دمشق غير متعاونة من أكثر من وجه: بمساندة سوريا للتمرد في العراق، وتقويض الديمقراطية في لبنان من خلال رفضها سحب قواتها من هناك"[159]. فيما أعلن بوش الإبن "أن سوريا لا تواكب تطور الديمقراطية في المنطقة" وكرر تهديده لسوريا وحملها مسؤولية اغتيال الحريري. ولا شك أن تطابق الموقفين الأمريكي والأوروبي (خصوصا الفرنسي) والإسرائيلي من سوريا ولبنان هو التفسير المنطقي أن اغتيال الحريري يستهدف ضرب عدة عصافير بحجر واحد.!

---

[158] _ بدون إسم، **لحود يعتبر القرار 1559 خطرا على لبنان**، خبر نُشر على موقع الجزيرة نت، تاريخ:2005/1/13، https://shorturl.at/eCFZ2. تاريخ زيارة الموقع: 2023/8/11.

[159] _ بدون إسم، **لبنان يرفض تطبيق القرار 1559 ورايس تهدد سوريا**،خبر نُشر على موقع الجزيرة نت، تاريخ:2009/2/9، https://shorturl.at/eiB07. تاريخ زيارة الموقع: 2023/8/11.

في النتيجة كان القرار 1559 نتيجة لسياسة أميركية جديدة حيال سوريا بدأت مع سقوط بغداد، كما كان من الواضح، أن واشنطن عبر مسارها هذا تريد إعادة النظر في الأدوار الإقليمية لدول المنطقة على ضوء اللوحة الجديدة، بعد أن امتلكت حضوراً إقليميا في المنطقة، بعد أن جعلت من لبنان البؤرة الثالثة، للتوتر في المنطقة بعد فلسطين والعراق.

وكان من الواضح، أن لبنان قد تحول إلى ساحة "كباش" بين سوريا والولايات المتحدة، ولو مع انضمام فرنسا إلى صف الأخيرة من أجل الحصول على موطئ قدم في شرق المتوسط بعد أن فقدت نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا لصالح واشنطن وإثر فشلها في نيل شيء من (الكعكة العراقية) عبر سياساتها بين العامين 1991 و2003، فيما كانت التجاذبات اللبنانية والاصطفافات مبنية على إيقاع ذلك الكباش السوري – الأميركي. وكان من اللافت للنظر، تحول لبنان إلى البؤرة الأكثر اشتعالاً بالمنطقة بعد هدوء فلسطين والعراق، الشيء الذي عكسته الحياة السياسية اللبنانية وتجاذباتها في الأربعين يوماً الأولى من العام 2005، وعكسته أيضاً محاولات التركيز الأميركي الفرنسي على الوضع اللبناني والوجود السوري بلبنان في صورة لا يمكن للمراقب لهذ الأزمة إلا أن يقارنها بصورة عام 1975 اللبنانية.

ويمكننا القول أنّ اغتيال الرئيس الحريري حول لبنان إلى كرة لهب تكثفت فيها أزمة دولية إقليمية عبر حطب محلي، حيث أدى انفجار فندق السان جورج، إلى إنشاء وضع جديد أتاح لواشنطن الولوج من خلاله لتصفية الحساب أو الوصول من خلال استخدامه كأداة للحصول على تسوية ما مع سورية تضم فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية حيث تعتقد أميركا أنّ السوريون يمتلكون أوراق حزب الله (الذي تحول إلى قوة أبعد من لبنانية)، وأن لهم تأثيرات فعّالة على (حماس) و(الجهاد)، وأنهم يمكنهم التأثير على سنّة العراق بعد العام 2003 والتي يمكن لسورية التأثير فيها بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ والتداخل الاجتماعي

وبالتالي فإن هذه الأوراق الثلاث(حسب المزاعم الاميركية) تتيح لدمشق خربطة وضع المنطقة، ابتداءً من بغداد وصولاً إلى غزة.

الفرع الثاني

التداعيات الإقليميّة والدوليّة على العلاقات اللبنانيّة السوريّة

لاشك أن اغتيال الرئيس رفيق الحريري جاء في ظروف حساسة للغاية، لبنانياً وإقليمياً ودولياً، وكان الذين خططوا ونفذوا ذلك الاغتيال يدركون تماماً أهمية توقيت عملية الاغتيال، واحتمالات تداعياته الخطرة على مختلف الصعد لبنانياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، فجاءت حادثة الاغتيال على الصعيد العربي وعلى مستوى العلاقة السورية اللبنانية خاصة كي تسير بهذه العلاقة إلى مرحلة تأزم غير مسبوقة، فقد حمّلت قوى المعارضة سوريا مسؤولية الاغتيال إلى جانب الحكومة اللبنانية، وطالبت بانسحاب فوري للوجود العسكري السوري.

أما على الصعيد الإقليمي فبدأ اشتعال المنطقة في وقت صار فيه الاحتلال الأميركي للعراق أمراً واقعاً، وترافق ذلك مع تزايدت الضغوط الأميركية والأوروبية على إيران للتخلص من ملفها النووي، فيما كانت تعاني الكويت والسعودية من هجمات وأحداث دموية، وشهد السودان آنذاك مجازر ومخاطر عديدة. فكان الوضع الإقليمي والعربي متوتر ولا يبعث على الطمأنينة والاستقرار، في مشهد يوحي بأن المنطقة برمتها مشمولة بالتغيير لعادة رسم خريطتها، بما يتوافق مع الإستراتيجية الأميركية في مشروع الشرق الأوسط الجديد، وبما يجعل إسرائيل الدولة ذات الفعالية الكبرى في هذا المشروع. ليأتي اغتيال الحريري فاتحاً الباب

أمام مختلف الصـــراعات في داخل لبنان وفي المنطقة، الأمر الذي يزيد من التحديات، خصـــوصـــاً بعد التحركات الأميركية والفرنســـية، التي بدأت بالمطالبة بإجراء تحقيق دولي، بما يعنيه من تشـــكيك بصـــدقية الحكومة اللبنانية، ووصـــولاً إلى لقاء بوش وشـــيراك، ومروراً بتدخلات ســـاترفيلد وتصـــريحات كونزليزا رايس وسواهما من المسؤولين الأميركيين. والذي ترجم بزيادة الضغوط على سوريا وعلى لبنان، ليتمّ تدويل عملية الاغتيال.

وكان الدور الأميركي والأوروبي واضـــحاً في هذه الأزمة إذ منحت عملية الاغتيال لرئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري، زخماً جديداً لفكرة قديمة تقول باستعمال مسألة استقلال لبنان لتقويض الموقف الاستراتيجي لسوريا بوحي من اللغة التي وردت في القرار 1559، وعلى أساسه دعى الرئيس بوش ومسؤولون رفيعو المستوى النظام السوري إلى سحب جنوده واستخباراته من لبنان، والتخلّي عن كلّ دور سياسي هناك.

واعتبر صـــقور الإدارة الأميركية حينها مثل وزير الدفاع دونالد رامســـفيلد الذي أشـــرف على انهيار التدخّل الأميركي في الحرب الأهليّة اللبنانية عندما كان مبعوث الرئيس رونالد ريغن إلى الشـــرق الأوســـط ونائب مستشار الأمن القومي، إليوت أبرامز الذي كانت مشاركته السابقة في إعداد السياسة الأميركية تجاه لبنان من العناصر المساهِمة في فضيحة إيران كونترا أنّ تطور مسار الأحداث اللبنانية من شأنه أن يؤدّي إلى تشـكيل حكومة مؤيّدة للغرب في بيروت تلبّي مطالب إسـرائيل وتسـاعد في بسـط النفوذ الأميركي[160]. واعتبر الصقور الأميركيون أنّ حالة الاضطراب هذه ستهيّئ الساحة لانهيار النظام السوري، وهو ما سيحقق آمالها بالتخلّص من دولة بعثيّة "مارقة" أخرى بعد العراق.

[160] _ أشواق عباس، مرجع سابق

ما يعني أنّ الاضطرابات التي أطلقها اغتيال الحريري في لبنان تجسّد فرصة لتنفيذ إستراتيجية جديدة للإدارة الأميركية للتعامل مع سوريا والضغط عليها وتقوم على عدة محاور أولها رفع الإدارة صوتها علناً ضد سيطرة سورية لثلاثة عقود على لبنان من خلال بيانات رسمية من بوش وكبار المسؤولين، وذلك في وقت يبعث برسائل دبلوماسية من وراء الستار عبر مبعوثين أميركيين إلى دمشق. وتحول لبنان بسرعة إلى مركز لجهود الإدارة الأميركية في الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط، في وقت تزداد فيه الضغوط الأميركية على سورية.

وثانيها التعاون الأميركي مع الحلفاء الأوروبيين، إذ أشاد بوش خلال حفل في معهد آن اروندل في ميريلاند بالرسالة الأميركية الفرنسية التي وصفها بأنها واضحة بالنسبة إلى سورية ومفادها: اسحبي قواتك واستخباراتك من لبنان). وهي نفس الرسالة التي حملها مبعوث الأمم المتحدة تيري رود لارسن إلى سورية ولبنان في محاولة لتأكيد وحدة الموقف الدولي في المطالبة بإلزام سورية تنفيذ القرار الدولي الرقم 1559. ويقول أحد المحافظين الجدد إنه لابد من توسيع الحملة الحالية لإدارة بوش من أجل زيادة الضغط الدولي على سورية للانسحاب من لبنان بحيث تصبح حملة لإسقاط نظام الأسد[161].

وثالث المحاور الأميركية هو التعامل مع الدول العربية التي لديها نفوذ على سورية ولكن ومع تلك الضغوط الأميركية انسحب الجيش السوري مع أجهزته الأمنية التابعة له انسحب من لبنان في السادس والعشرين من أبريل 2005 واستمر الوضع متأزماً في الداخل اللبناني وصولاً إلى العام 2006 واندلاع حرب تموز والنصر الذي حققته المقاومة حينها وما تبعه من تورترات في الداخل اللبناني من قبل قوى المعارضة ترجم ذلك التوتر في أحداث 7 أيار وصولاً إلى التوافق على فتح سفارات للبلدين وما أن هدأت الأمور نسبياً

[161] _ فلاينت لفريت، **وراثة سورية**، مرجع سابق، ص 290.

حتى اندلعت ما تسمى بثورات الربيع العربي وكان لسورية نصيباً منها ولا زالت آثارها وتداعيتها إلى اليوم مع تضارب المواقف اللبنانية ضدّ ما يجري في سورية وانقسامهم لفريقين تجاه سورية سنتطرق إلى هذا الانقسام لاحقاً.

المطلب الثاني

نتائج وتحديات الانسحاب السوري من لبنان على العلاقات بين البلدين

كانت العلاقات السورية اللبنانية تمر في أزمة قبل مقتل الرئيس الحريري، لكنها دخلت بعد عملية الاغتيال في محنة حقيقية. يمكن تبين معالم هذه المحنة في طبيعة الشعارات التي تطلقها قوى سياسية رئيسية في لبنان ضد الوجود السوري والتي تعكس خطورتها بشكل واضح التقاء القوى اللبنانية التي بقيت لعقدين متتاليين في مواجهة عسكرية مستمرة، والعمل يداً بيد مع الولايات المتحدة وفرنسا لتصفية الوجود السوري في لبنان.

ويبدو أنّ مستقبل العلاقات بعد هذه الأزمة بين البلدين متوقف على التطورات اللاحقة التي ستتوقف على الطريقة التي ستترجم بها القوى المتنازعة جميعا نتائج هذا الانسحاب والأهداف التي ستحددها لسياساتها على طريق استغلاله والرد على آثاره معاً. فإذا نجحت بعض أطراف المعارضة في ترجمة ديناميكية الرفض الشعبي المتزايد للحضور الأمني السوري إلى عداء لسوريا يحرمها من أي موقع اكتسبته في لبنان في العقود الثلاثة الماضية، أي إذا تحول انسحاب سوريا إلى مناسبة للعودة بلبنان إلى نمط التحالفات المحلية والدولية التقليدية التي كانت تفرض عليه العمل في دائرة السياسات الغربية وربما إلى تحويله من جديد إلى مصدر ضغط وتهديد للأمن والاستقرار في سوريا، فستكون النتيجة بالتأكيد السير السريع نحو قطيعة شبيهة بتلك

التي عرفها البلدان عشـية الانفصـال عن الانتداب الفرنسـي في الأربعينيات، ومن وراء ذلك تنامي مشـاعر العداء وسوء الفهم وانعدام الثقة والشك في لبنان وسوريا معا.

في المقابل، إذا لم يترجم الانسـحاب السـوري من لبنان بسـيطرة التيارات اللبنانية المعادية لسـوريا أو بنزعة واضـحة للتحالف مع القوى الدولية النازعة إلى تكثيف الضـغوط على سـوريا لجرها إلى دائرة نفوذها واستخدامها كجزء من إستراتيجيتها العالمية، فليس من المستبعد أن يتحول الانسحاب إلى فرصة جدية لإعادة بناء العلاقات السـورية اللبنانية على أسـس موضـوعية وعقلانية، أي على احترام كل بلد لسـيادة البلد الآخر الشـكلية، أو على الاقل مظاهرها، لأنه لم يعد هناك في الواقع شـيء آخر غير ذلك، والتعاون على توسـيع دائرة المصالح المشتركة الاقتصادية. وهذا ما سنبحثه في الفرع الأول نتائج الانسحاب السوري على العلاقات اللبنانية السورية وفي الفرع الثاني سنبحث مستقبل العلاقات السورية اللبنانية في ظل الظرووف الراهنة.

الفرع الأوّل

نتائج الانسحاب السوري على العلاقات اللبنانيّة السوريّة

لا شك بأنّ الحفاظ على إمكانية إيجاد مخرج إيجابي لأزمة العلاقات السورية اللبنانية وتجنب القطيعة والعداء المتبادل بين البلدين خاصة وأن الطرف السوري أعلن هذا الخيار الإيجابي كخيار أساسي بالنسبة له انطلاقا من أن علاقته بلبنان تتجاوز الجغرافية إلى التاريخ وانه ليس فقط العامل العسـكري هو الذي يحدد فقط الدور السـوري في لبنان بل إن سـوريا تلعب دوراً مهماً نابعاً من التاريخ والجغرافية المشـتركة بين البلدين بغض النظر عن وجود الجيش أو لا.

وتمخض قرار الانسحاب السوري عن مكاسب سياسية لكافة الأطراف والجهات، فمن الناحية السورية أوضحت بقرار انسحابها أنها تحترم قرارات المجتمع الدولي، وأن "العلاقات بين سوريا ولبنان تستند إلى أسس تاريخية مبنية على مشاعر وطنية وقومية لا يمكن أن تلغى بانسحاب القوات السورية".

ومن الناحية الأممية أعربت الأمم المتحدة عن ارتياحها لاحترام القرار الصـــادر عنها. ومن الناحية العالمية أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تفاؤلها وهي ترى للنتيجة الإيجابية للضـغوط الهائلة التي مارسـتها. ومن الناحية اللبنانية الداخلية كان لافتاً موقف المعارضـة حيث أنها قطعت الطريق على استخدام الانسحاب السـوري لتوريط لبنان في محور معادي لسـوريا. فقد أثنى الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، ابرز قادة المعارضـة، على قرار الانســـحاب أكثر من مرة، وقال في حديث أجرته معه محطة (العربية) التلفزيونية حينها: "تحديد تاريخ للانسـحاب الكامل يعني أن سـوريا تتقيد بالشـرعية الدولية". وأكد الزعيم الدرزي ضـرورة إقامة أفضـل العلاقات مع سورية، مذكرا بأن امن لبنان من امن سوريا والعكس صحيح. وقال: "لا نريد معاذ الله أن يتحول لبنان إلى محور معاد لسورية".

كما أعلن العماد ميشـيل عون عبر صـحيفة السـفير أن خصـومته مع سـوريا انتهت بعد التزامها بالانسحاب من لبنان، وكان النائب نسيب لحود رئيس حركة التجدد الديموقراطي المعارضة قد اعتبر أيضا أن تحديد موعد الانســحاب الشــامل تطور ايجابي حاســم في مســار الأزمة اللبنانية ويلبي احد ابرز مطالب المعارضة معربا عن أمله بان يفتح صفحة جديدة في العلاقات اللبنانية السورية تتسم بأقصى درجات التعاون والندية بين بلدين مستقلين[162].

[162]_ علاء الدين ســـرحان، **تفاعلات الســـاحة اللبنانية بعد قرار الانســـحاب الســـوري**، مقال نشـــر على موقع ، بدون تاريخ، https://shorturl.at/kyzCD، تاريخ زيارة الموقع:2023/8/30.

ولا شـك أنّ الانسـحاب السـوري من لبنان ولد فراغاً ظل تداعي النظام الإقليمي العربي وأتاح فرصـة لإختلال الأمن وموجة الاغتيالات التي طالت بعض الرموز اللبنانية الرافضـة للوجود السوري (سمير قصير، جورج حاوي، جبران تويني، وليد عيدو) لسـلة التفجيرات التي شـهدتها بيروت وأهتمت سـوريا بالقيام بها[163]. وازداد التوتر في العلاقات السـورية– اللبنانية بعد اتهام سـوريا للبنان بأنها أصـبحت ممراً على سـوريا عندما أشار إليها الرئيس السوري بشار الأسد في خطابه بعد استكمال الانسحاب السوري[164].

ويبدو إنّ العلاقات السـورية اللبنانية شـهدت تصـعيداً خطيراً بعد زيارة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السـنيورة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولقاءه بالرئيس الأمريكي جورج بوش. وعلى اثر عودة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السـنيورة من الولايات المتحدة الأمريكية صـدر قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ واتهم السـنيورة آنذاك بأنه هو الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاستصدار هذا القرار[165]. وفي اطار الاتهامات لسوريا فقد رأى موفد الأمين العام تيري رود لارسـن بأن مسـألة الحدود واقامة العلاقات الدبلوماسـية يقعان على عاتق سـوريا بموجب القرار ١٥٥٩ ومن هذا المنطلق لا تعتبر الأمم المتحدة أن سـوريا قد أكملت تنفيذ القرار مما أثار هذا التصريح استغراب الحكومة السورية للتفسيرات التي قدمها لارسن بادعائه أنها استكملت تنفيذ القرار لاسيما ما يتعلق بالانسحاب.

يُمكن القول بأن الأجواء المتوترة وصـعوبة فتح صـفحة جديدة في العلاقات السـورية –اللبنانية على المدى القريب بسبب الضـغوط الدولية على سوريا والتدخل في ترتيب شكل العلاقة بين البلدين ولجنة التحقيق

---

[163] _ صحيفة الشرق الأوسط 9605 في 16-2-2005.

[164] _صحيفة القدس 5059 في 21-8-2005.

[165] _ عامر كاما احمد، **العلاقات السـورية – اللبنانية بعد الانسـحاب السـوري من لبنان**، دراسـات دولية، العدد 35، ص 69: https://www.iasj.net/iasj/download/e2c243f6b8cfe0a4 ، تاريخ الإطلاع على الدراسة 2023/7/14.

الدولية التي لم تستكمل تحقيقاتها حتى الآن فضلاً عن مسائل ترسيم الحدود والعلاقات الدبلوماسية وضغوط المعارضة اللبنانية التي تسعى إلى الابتعاد مسافة بعيدة عن سوريا زادت من تدهور العلاقات في المستقبل. ونظراً لأهمية الأحداث التاريخية والقرارات التي تزامنت مع تطورات المشهد اللبناني بعد صدور قرار مجلس الآمن ١٥٥٩ فإننا سنوردها تباعاً في الجدول التالي:

02 – 09 –2004	اصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٥٥٩
03 – 09 – 2004	جرى التمديد للرئيس اللبناني أميل لحود بعد تعديل الدستور
14 – 02 – 2005	اغتيل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في بيروت
01 – 03 – 2005	استقالت حكومة عمر كرامي بعد أسبوع من مظاهرات طافت شوارع بيروت معادية للسوريين
08 – 03 – 2005	نحو نصف مليون يتظاهرون في بيروت تأييداً للسوريين وكرامي يعاود مهامه في رئاسة الحكومة
07 – 04 – 2005	مجلس الأمن يدين اغتيال الحريري و يشكل لجنة تحقيق دولية لمساعدة لبنان في التحقيق في الجريمة.
14 – 04 – 2005	كرامي يستقيل بعد فشله في تشكيل حكومة جديدة ونجيب ميقاتي يكلف في تشكيلها
26 – 04 – 2005	استكملت القوات السورية انسحابها من لبنان بعد مرور ٢٩سنة على وجودها
06 – 02 – 2005	اغتيال الصحافي سمير قصير المعارض للوجود السوري
21 – 06 – 2005	اغتيال الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي

30 – 06 – 2005	فوز التحالف المناهض لسـوريا برئاسـة سـعد الحريري بالأغلبية النيابية في الانتخابات ويكلف فؤاد السنيورة بتشكيل الحكومة
02 – 09 – 2005	توجيه الاتهام إلى عدة جنرالات مؤيدون لسوريا بتهمة تتعلق بالاغتيال
12 – 12 – 2005	اغتيال الصحافي المعار ض لسوريا جبران تويني
14 – 02 – 2006	مظاهرات صاخبة في بيروت بمناسبة الذكرى الاولى لاغتيال الحريري
15 – 05 – 2006	صدور قرار مجلس الأمن 1680

ومن الملاحظ أنه وكما أثّر الوجود السوري سلباً على الاستقرار في لبنان وفق ماأسلفناه سابقاً، فإن الانسحاب السوري أيضاً كانت له تداعيات وانعكاسات كثيرة أهمها:

- **أولاً:** شـكل الانسـحاب خطراً كبيراً على لبنان أخطر بكثير من دخوله. فأيًا كانت قوة لبنان، وهو المعروف عنه أنه دولة هشـة؛ فهو لا يسـتطيع ملء الفراغ الأمني والعسـكري الذي أحدثه الانسـحاب الأمني والعسكري السوري[166]. لأن سوريا كانت تمثل عنصر مركزي في عملية نشر الأمن والاستقرار في لبنان، وهو ما أقرته القمم العربية منذ عام 1976 وكرسه اتفاق الطائف في أكتوبر 1989 بحيث أجازت للحكومة اللبنانية الاستعانة بالقوات السورية لبسط سيادتها، وأكدت بذلك على الدور التاريخي القديم المسلّم به لسوريا في صياغة الوفاق الداخلي في لبنان[167].

---

[166] _ **محمود صالح الكروي، "لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية"**. دراسة نشرت على موقع المستقبل العربي، العدد 317، حزيران 2005. ص 41.

[167] _ معن بشـور، "**مسـتقبل العلاقات اللبنانية–السـورية"، في: لبنان وآفاق المسـتقبل**"، ط.1 بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية، جانفي .1991، ص:153.

- **ثانياً:** عجّل الانسحاب بظهور مشاكل في ما بين لبنان وسوريا تتعلق في بعض منها بترسيم الحدود وقضية مزارع شبعا التي تقول وثائق الأمم المتحدة أنها سورية، إضافة إلى قضية السجناء اللبنانيين في سوريا، اليد العاملة السورية في لبنان والطلبة السوريون الدارسون في لبنان.
- **ثالثاً:** تعتبر المعارضة اللبنانية أول من دفع ثمن الانسحاب السوري من لبنان، فلقد شكل الانسحاب ضربة لوحدة الصف التي حققتها في انتفاضة الحرية والاستقلال إثر اغتيال الحريري، لأنها لم تكن جاهزة أو متحسبة لسرعة تنفيذ سوريا للقرار 1559 ولهذا بدأت وحدة المعارضة تتخلخل، وبدا خطابها غير متماسك على الرغم مما أظهرته التظاهرة التي أقامتها في ساحة الصلح في 04 أيار 2005 والاتصالات المكثفة بين أقطاب المعارضة التي قام بها سعد الحريري ووليد جنبلاط باللقاء مع البطريرك صفير وبقية النواب والمسؤولين اللبنانيين أنذاك.
- **رابعاً:** خلق الانسحاب صعوبات وأزمات منها ما أتى في إطار مهمة المراقبين الدوليين ومحاولاتهم افتعال قضايا من حين لآخر للدخول إلى المناطق التي تسيطر عليها المقاومة اللبنانية.
- **خامساً:** أنهى الانسحاب العلاقة المباشرة بين حزب الله وسوريا، وجعل العلاقة مع حزب الله عبر القناة الإيرانية، فأي حركة يقوم بها حزب الله في ظل علاقته بسوريا سوف تنعكس سلبياً عليهما[168].

وفي العودة إلى القرار 1559 الذي جاء بعد تولي بشار الأسد سدة الحكم خلفاً لوالده وبدأ تبلور معارضة لبنانية في الداخل والخارج رافضة للوجود السوري في لبنان ومؤثرة في المجتمع اللبناني تقودها بعض النخب السياسية اللبنانية، حظيت هذه المعارضة بتشجيع دول لاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اذ بدأت الضغوط الدوليةعلى سوريا تزداد تمثلت في استصدار الكونغرس الأمريكي (قانون محاسبة سوريا

[168] _ محمود صالح الكروي، مرجع سابق. ص41 ص42.

واستعادة سيادة لبنان) الذي تضمن عدة مطالب كان أبرزها[169]: وقف دعم سوريا للمقاومة اللبنانية، وانسحاب قواتها من الأراضـــي اللبنانية، وتصـفية حزب الله ومن ثم دفع الجيش اللبناني بدلاً منه الى الحدود لضـمان امن شمال إسرائيل، إضـافة إلى إجراء تعديلات على اتفاق الطائف ليأخذ بنظر الاعتبار مصـالح المعارضـة اللبنانية للوجود السـوري في لبنان، وإغلاق مكاتب المنظمات الفلسـطينية في دمشـق، وآخرها كان انضـمام سوريا إلى الحرب الامريكية ضد الإرهاب.

كما شـمل القانون قائمة ممنوعات أخرى متعددة ومن بينها منع الصـادرات الأمريكية الى سـوريا باسـتثناء السـلع الغذائية والأدوية ومنع الشـركات الأمريكية من الاسـتثمار فيها وتقييد حركة الدبلوماسـيين السـوريين وخفض التمثيل الدبلوماســي بين البلدين. ومع بداية الإرهاصــات لتمديد الفترة الرئاسـية للرئيس اللبناني اميل لحود عبر تعديل الدسـتور اللبناني الذي لاقى معارضــة شـديدة من بعض القوى السـياسـية اللبنانية لاسـيما النائب وليد جنبلاط هيأت فرنســا وبالتوافق مع الولايات المتحدة مشــروع قرار في مجلس الامن تحت الرقم ١٥٥٩ الذي كانت بعض فقراته نسـخة من قانون محاسـبة سـوريا. كما تضـمن القرار سـبع فقرات تمحورت على المطالبة باحترام استقلال وسيادة لبنان الى انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية في إشارة إلى سوريا والى نزع سلاح حزب الله اللبناني و الفصائل الفلسطينية في جنوب لبنان. وتجدر الإشارة إلى تضـافر مجموعة من العوامل لاستصدار القرار المذكور وكان من أهمها[170]:

---

[169] _ صحيفة الأهرام 43453 في 25-11-2005.

[170] _ عامر كامل أحمد، الموقف الفرنســي من القرار 1559، مجلة دراســات دولية العدد 28 مركز الدراســات الدولية/ جامعة بغداد ك2/2005.

1- فك العلاقة الاستراتيجية بين سوريا ولبنان فكلا البلدين في مواجهة مباشرة مع إسرائيل وان أراضيهما لازالت محتلة ولم يتم التوصـــل الى حل عادل في المفاوضـــات المتعددة الأطراف التي توقفت منذ منتصف التسعينات بسبب التعنت الإسرائيلي في فصل المسار بين اللبناني عن السوري.

2- محاولة فرنسا استعادة دورها في لبنان لملء الفراغ الذي سينجم من الانسحاب السوري اذ كانت سوريا العائق الرئيس أمام أي تأثير فرنسـي في لبنان كما ان فرنسـا وجدت في القرار مناسـبة لرأب الصـدع علاقاتها مع الولايات المتحدة على خلفية موقفها الرافض من الحرب على العراق والدخول الى منطقة الشرق الاوسط عبر البوابة اللبنانية.

3- القرار موجه أصــلا ضــد الوجود الســوري في لبنان وان هدفه تقليص فاعلية وتأثير ســوريا في لبنان على الرغم من ان لبنان لاتحضـى بالأولوية في الاجندة الامريكية بقدر ما هو ممارسـة ضـغوط على سوريا وان سقف المطالب الامريكية وصلت الى مرحلة تغيير النظام السياسي في سوريا.

4- تجريد حزب الله من ســـلاحه بعد ان عدته الولايات المتحدة الامريكية حزباً إرهابياً يتلقى دعماً من سوريا وايران لذلك فأن عزل سوريا وتقويض دورها في لبنان سيساعد على تفكيك الحزب وتحويله من المقاومة المسلحة الى الدخول في العملية السياسية.

5- فصل المسارين السوري واللبناني في المفاوضات مع إسرائيل وبالتالي تسهل عملية التفاوض والتطبيع بين إسرائيل ولبنان وتوقيع معاهدة سلام على غرار كل من مصر والأردن.

أمّا فيما يتعلق بتداعيات القرار على العلاقات السورية- اللبنانية فيمكن تلخيصها بما يلي:

1- أعاد القرار لبنان من جديد الى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية فضـلاً عن تضييق الخناق على سوريا وخياراهتا في المنطقة.

2- أدى القرار إلى تدويل العلاقات السورية اللبنانية ووضع لبنان تحت (المعاينة) الدولية وسحب الشرعية عن الوجود السوري في لبنان.

3- وضع القرار أسفينا في العلاقات التاريخية بين البلدين والتداخل الأجتماعي الذي يربط علاقتهما.

4- فتح القرار تصعيدات سياسية وهتديدات واهتامات لبنانية ضد سوريا.

5- زاد القرار من حدة التوتر والانقسام بين الشعب اللبناني وما نجم عن ذلك من احتقان سياسي بين القوى السياسية الفاعلة على الساحة اللبنانية اضطلعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على تشجيعها.

والجدير بالذكر أنّ مجلس الأمن أصدر سلسلة من القرارات بشأن العلاقات السورية اللبنانية ولم تنحصر بالقرار 1559 بل تبعه عدة قرارت أدت أيضاً إلى فتور العلاقات السورية اللبنانية كما كانت ذات تأثير على مسار العلاقات بين البلدين ومنها القرار 1680 الصادر في 15 ايار 2006 اذ ركزت هذه القرارات على مطالبة سوريا باحترام سيادة لبنان واستقلاله وانسحاب قواهتا من لبنان الى مسألة ترسيم الحدود وتبادل التمثيل الدبلوماسي.

وهنا يمكن القول بأن القرار 1559 كان له أبعاد سياسية وإستراتيجية وامنية انعكست على العلاقات السورية – اللبنانية وتسبب القرار الى اختلال التوازن في المنطقة لصالح اسرائيل بوصفها لا زالت تحتل قسماً من الاراضي اللبنانية والسورية. أما القرار 1680 فيدخل في سياق الضغوط على سوريا وتدويل مسألة الحدود والتمثيل الدبلوماسي بين سوريا ولبنان وهذا ما عبر عنه مندوب الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الأمن بقوله: "نحن ندرك جيداً أن دمشق لم تتعاون في تنفيذ القرار ونعرف تماماً أن سوريا ترفض تدويل علاقتها مع لبنان، كما ترفض أي تدخل امريكي او اوربي في رسم هذه العلاقة وما يتصل منها بالحدود

وتبادل السفراء بصورة واضحة، لكن القرار 1680 هو المدماك الاول في التحضير لقرار لاحق يوسع صلاحيات القوات الدولية في الجنوب اللبناني ونشرها على طول الحدود او يعطي قوات الاطلسي دورا جديدا في تكريس تدويل لبنان والحفاظ على امنه الداخلي واستقلاله برعاية امريكية – اوربية".

الفرع الثاني

مستقبل العلاقات اللبنانيّة _ السوريّة في ظلّ الظروف الراهنة

إنّ مجرد طرح الكثيرين للتساؤل عن مستقبل العلاقات السورية اللبنانية فهو يعني، بدون موارية، أن ثمة وضع لبناني، أو شكل لبناني، متشكل بالعلاقة مع دور فاعل لسورية في لبنان، هو عينه الواقع، أو الشكل، الذي سوف يحاول أن يتغير وفق المعطيات اللبنانية "وحدها". غير إن مستقبل العلاقات السورية اللبنانية وانطلاقا من عمق العلاقات التي تجمع بينهما يجب أن يشيد على الأسس التالية:

1- انسحاب القوات السورية والأمنية من لبنان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، إلا كنوع من الاستجابة لأسئلة الداخل اللبناني. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تأخذ الاستجابة السورية شكل التعبير عن الرأي، العلني والشفاف.

2- من الممكن أن تكون العلاقات السورية – اللبنانية واحدة من أشد العلاقات البينيّة تعقيداً وتداخلاً بين بلدين عربيّين. بسبب تداخل الجغرافيا مع التاريخ والاقتصاد والاجتماع.

3- مساعدة اللبنانيين، في حال طلبوا ذلك، على تطبيق اتفاق الطائف، أو تطويره،

4- ينبغي أن يكون واضحا لجميع القوى اللبنانية، أن عودة العنف إلى الداخل اللبناني، تحت أي مسمى، وعنوان، أو تحويل لبنان إلى ساحة للضغط على سورية، هو في غير صالح لبنان ولا سورية، وهو مجال مهم للتعاون بين جميع اللبنانيين والسوريين، الرسميين وغير الرسميين.

5- إعادة النظر في جميع الاتفاقات السورية اللبنانية ، بما يراعي مصالح كلا الطرفين .

ولا شـــك أن تلك العلاقات مرت تاريخيّاً بمراحل مختلفة ومتأرجحة بين الخصـــومة والتوأمة، والصـــفو والتعكير، وبين التأثير المتبادَل ســـلبياً تارة وإيجابياً تارة أخرى، وذلك منذ انهيار الدولة العثمانية التي كانت تحتل بلاد الشام، ثم عبث القوى الاستعمارية الغربيّة بخرائط المنطقة وما نتج منه من تشكيل بلدان وكيانات وفق ســايكس – بيكو، مع حرص الاســتعمار حينها على إرســاء عوامل الخلاف من كل النواحي بينها. إذ يُعتبر لبنان خاصرة سورية التي يمكن أنْ ينفذ منها كلّ ما هو مفيد ومؤذٍ على السواء. وقد تعاملت دمشق مع بيروت بطرائق سياسيّة مختلفة تباينت بين محاولات الاحتواء أو الهيمنة أو الندّية.

لكن الثابت السوريّ القائم إلى اليوم يتعلّق بالوعي بأهمية لبنان القصوى بالنسبة إلى سوريا، وبضرورة أن تكون بيروت إلى جانب دمشـــق تماماً، وإلّا، فلتكن تابعةً في حال اشـــتغلت قوى لبنانية على أخذ البلاد إلى المقلب المعادي للشآم. وقد تجلّت كلّ تلك الحالات بوضوح في مراحل مختلفة من تاريخ البلدين[171]..

أمّا في لبنان، فلا تعرف الأجيال الجديدة الكثير عن تاريخ العلاقات اللبنانية – السوريّة حيث شكّل لبنان ساحة مكشوفة سياسيّاً وإعلاميّاً في أغلب المراحل خلال العقود الأخيرة، فهناك من يُحدّد ما الذي يجب أنْ يُعرف أو لا يُعرَف، بدءاً من تاريخ البلاد وجغرافيتها، وصولاً إلى تحديد العدو أو الصديق، وذلك وفق الأجندة الســياســية للقوى المهيمنة والمنظومة الســياســية (والإعلامية التقليدية المتخادمة معها) التي تُمثّلها، لا وفق الوقائع الصارخة أو المصالح الوطنية الكبرى للبنان واللبنانيين[172].

---

[171]– جو غانم، **سوريا ولبنان: نحو مستقبل جديد يرسمه المنتصرون وفق المصالح الكبرى**، مقال نُشر على موقع الميادين تاريخ: 2022/4/22، https://shorturl.at/bluwB ، تاريخ زيارة الموقع: 2023/8/5.

[172]– المرجع نفسه أعلاه.

وبلغت العلاقات اللبنانيّة – الســـوريّة في الفترة التي تلت اغتيال رفيق الحريري حدّاً غير مســـبوق من التشـــوّه والتشـــويه المتعمّد، وتحوّل الســـوريّ حينها إلى عدوّ، وبات كل من يعادي المشـــروع الأميركيّ – الإسـرائيليّ في لبنان والمنطقة عدوّاً للبنان الجديد. وقد تجلّى هذا الأمر بشـكل واضـح في أكثر من منعطف وخصوصاً خلال حرب تموز وما تلاها، وصولاً إلى إشعال الحرب في سوريا، وتحويل لبنان إلى خاصرة قاتلة لســـوريا مع مســـاعي قوى الهيمنة الدولية وأدواتها الإقليمية والمحليّة لتحويل لبنان إلى مقرّ وممرّ لكلّ ما من شأنه ضرب استقرار سورية.

كما مثّلت هذه الفترة انتهاكاً لكلّ الاتفاقيات والمواثيق الســـورية – اللبنانية، التي ذكرناها ســـابقاً بدءاً بالميثاق الوطني اللبناني الموقّع بُعيد أســـابيع من الاســـتقلال عن فرنســـا، والذي تعهّدت الســـلطات اللبنانية بموجبه "بألّا تســـتخدم الأراضـــي اللبنانية ممرّاً أو مقرّاً لأعداء ســـوريا"، وصـــولاً إلى اتفاقية "الأخوّة والتعاون والتنســـيق" الموقّعة في العام 1991، بُعيد إقرار "اتفاق الطائف"، مروراً بعشـــرات الاتفاقيات الموقّعة بين البلدين .

وكان لهذه الفترة الحرجة على البلدين أهمية في إظهار مدى ارتباط مصير البلدين ببعضهما البعض، إذ استشعرت قوى المقاومة في لبنان، الخطر الداهم الذي يستهدف سوريا ولبنان، فلم تتوانَ عن الانخراط في الحرب إلى جانب الجيش العربي الســـوريّ، فكان لها الدور الأبرز في إحباط هذا المشـــروع على الجانبين السوري واللبناني، بعد أنْ بلغت الجماعات التكفيرية المدعومة من الغرب جبال لبنان وتلاله، ليشارك الجيش اللبنانيّ في المعارك جنباً إلى جنب مع المقاومة، ومع الجيش الســوري على الجانب الآخر وقد كرّســت هذه الحرب مبدأ وحدة المصـير المشـترك والعدو المشـترك. كما تعاطت قوى وطنية سـياسـية لبنانية، وعلى رأسـها الجنرال ميشـال عون، الذي كان قد أصـبح رئيسـاً للجمهورية اللبنانية، والتيار الوطني الحرّ مع الحرب على

سوريا بمسؤولية عالية، انطلاقاً من رؤيتهم لمصلحة لبنان المرتبطة تماماً باستقرار سوريا. كما تحمّل الرئيس عون حصاراً سياسيّاً مطبقاً بسبب مواقفه من الحرب على سوريا، وتحالفه مع المقاومة في لبنان، ودفاعه عن صوابيّة انخراطها في الحرب ضد المشروع الغربي في سوريا والمنطقة.

ربما تكون نتائج الحرب على سوريا هي أفضل ما سيُتمّ رسم شكل العلاقات السورية اللبنانية وتحديدها للفترة القادمة، فناهيك بأنّ النظرة السورية إلى لبنان تطورت منذ استلام الرئيس بشار الأسد دفّة القيادة في سوريا، ثم خروج الجيش السوري من لبنان – وقد عبّر الرئيس الأسد نفسه عن هذا الأمر في أكثر من خطاب أو لقاء – ثمّ عمليّاً بافتتاح سفارة سوريا في بيروت.

أمّا الحرب ونتائجها، فقد جاءت بما تبقّى من دلالات ومؤشّرات على مستقبل هذه العلاقة، إذ تسود رؤية سوريّة على أعلى المستويات تؤمن بأنّ حلفاء سوريا في لبنان هم أفضل ضمانة لسير هذه العلاقات على أفضل نحو. كما أنّ هناك رؤية مشتركة للحلفاء على الجانبين بأنّ التكامل السياسي والاقتصاديّ هو وحده ما يمكن أن ينهض بالبلدين معاً؛ فالقوى المقاومة والسياسية في البلدين قاتلت معاً، وانتصرت معاً، وواجهت الحصار الغربي معاً.

ويبدو أن ما بعد هذه الحرب ليس كما قبلها على مستوى الإقليم والعالم، مع وجوب أنْ تصطبغ المرحلة القادمة بالدرجة الأولى بانفتاح اقتصاديّ بين بلدان المقاومة في المقام الأول، والربط مع الدول الصديقة، وصولاً إلى أقصى الشرق في الصين، بحيث تُكمّل اقتصادات هذه البلدان بعضها البعض، للتحرّر من الهيمنة الاقتصادية الغربية التي تستغلها واشنطن للضغط سياسيّاً عليها، بشكل يصبّ في مصلحة المشروع الغربي وسلب هذه البلدان إرادتها السياسية، ولبنان يقع في قلب هذه الرؤية السورية حيث استطاعت المقاومة في لبنان بالتعاضد مع دمشق وطهران تحدّي الإرادة الأميركية المتمثّلة بالحصار الاقتصادي للبنان وسوريا،

وفرضت وصول مصادر الطاقة من طهران إلى لبنان عن طريق سوريا، الأمر الذي دفع واشنطن إلى التسليم بقدرة قوى المقاومة هذه على الانتصـــار على هذا الصـــعيد أيضـــاً، فأعلنت موافقتها على إيصـــال الغاز والمشـتقات النفطية المصـرية إلى لبنان، وعن طريق سـوريا التي تخنقها تحديداً، وفي هذا مؤشّـر آخر شـديد الأهمية على صـوابيّة رؤية ومشـروع دمشـق وحلفائها في لبنان والمنطقة، وقدرتهم على رسـم مسـتقبلهم الجديد بإرادة القوة والمصالح الوطنية الكبرى.

من هنا، تقوم الرؤية على أنّ مسـتقبل العلاقات البينية بين البلدين سـتحدّده دمشـق بقوة وثبات مع هذه القوى تحديداً، وسـيكون بعيداً عن كل أشـكال الهيمنة أو التدخل في الشـؤون الداخلية . هذا المسـتقبل الذي يتّكئ بشـكل أسـاسـيّ على انتصـار دمشـق والمقاومة والقوى الوطنية الحليفة في لبنان، وتَقدّمها باتجاه فرض رؤيتها السـياسـية والاقتصـادية بعد اقتراب المشـروع الأميركيّ في البلدين من خطّ نهايته، وبروز مؤشّـرات ضعفه وقُرب تداعي أدواته المحليّة، وذلك عقب قتالٍ مرير وتضحيات كبيرة قُدّمت، وما تزال تُقدّم، على مذبح تحرير الإرادة الوطنية في سوريا ولبنان والمنطقة.

الخاتمة

إنّ الإهتمام بالسياسة الخارجيّة من قبل النظم السياسيّة أصبح ضرورة ملحّة، وذلك بسبب التطورات التكنولوجيّة العالية الي جعلت التواصل بين الدول أكثر سهولة، وزادت الاعتماديّة المتبادلة بين الدول. وهو ما ضاعف بشكل كبير اهتمام صانع القرار بالسياسة الخارجيّة لكي تكون أكثر فاعليّة داخل النظام الدولي. ومن ثمّ فإنّ أي خلل أو إرباك يصيب النظام السياسي فإنّه لا بدّ أن يؤثّر بشكل مباشر على إتخاذ قرار السياسات الخارجيّة. هذا فضلاً عن التأثير الواضح للمتغيرات الخارجيّة.

إذاً لقد مَرّت العلاقات اللبنانية_السورية بمراحل متباينة من التعاون والسلام تارة والأزمات تارة أخرى، وبالرغم من ذلك فهي علاقات مميزة؛ لأنّها بين بلدين يحكمها التاريخ والجغرافيا وتداخل العائلات، وأيضاً الاحتياجات الاقتصادية والسياسية والمصالح المشتركة. وممّا لا شك فيه هو أنّ الحكم السوري، لعب في لبنان، بين عام 1970 و2005، أي قبل وخلال وبعد الحرب الأهلية اللبنانية، دوراً أساسياً في تقرير الأمور أو تعطيلها، حينا لتحجيم المقاومة الفلسطينية وخاصة «فتح»، وحينا آخر لدعمها، وإفشال المشروع الإسرائيلي في لبنان، وأحياناً أخرى كورقة في يدها تستخدمها في سياستها العربية والدولية.

كما أنّ هناك علاقة بين السياسة الخارجيّة والسيادة فالدولة التي لا تملك سيادة تامّة لا تمارس سياسة خارجية مستقلة، وعملياً كلما زادت التبعيّة يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة حتميّة لتقلّص مجال السيادة كما أنّه في المجتمع الدولي تسيطر الدول القويّة على السياسة الخارجية للدول التابعة لها.

ويمكن اعتبار الدبلوماسية الأداة الرئيسية في السياسات الخارجية للدول وخاصة في وقت السلم من خلال عملية التمثيل والتفاوض، والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل هذه الأدوات سواء أكانت سياسية أو دعائية أو نفسية أو اقتصادية أو عسكرية. و تكتسي ظاهرة الدبلوماسية اليوم أهمية بالغة، إذ تحتل الموقع البارز والأساسي في مسار تطور العلاقات الدولية. كما أنها أصبحت المدخل الأساسي الذي يتم من خلاله تحقيق سياسة السلم والحرب وتحقيق حماية ورعاية مصالح الدول والأفراد. حتى باتت تعتبر بحدّ ذاتها وظيفة تنفيذ وإعداد سياسة الدول الخارجية فأصبحت علماً يدرّس وفناً يتقن وقانوناً يلزم.

أمّا توجهات السياسة الخارجية تحكمها عدّة محدّدات، تنقسم إلى محددات داخلية وأخرى خارجية. والمحدّدات الداخليّة تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة، وتتنوع هذه المحددات بدءًا من الموقع الجغرافي ودوره في تحديد أهمية الدولة، إلى تنوع الموارد الطبيعية وتوفرها والذي يعطي للدولة قوة اقتصادية في حال استخدامها بشكل جيد،يعطيها القوة والثقة في النفس .ما يجنبها المساومات التي تواجهها في حال الضعف.كما تلعب المحددات الشخصية والمجتمعية والسياسة الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية وفقا لأطر فكرية أو إيديولوجية وحتى ثقافية وحضارية وتاريخية. أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية والذي من شأنه أن يربط هذه الوحدات ببعضها البعض أكثر، كلما زاد عدد هذه الوحدات .كما أن تفاعل البنيان الدولي وترابط الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الدولية وما ينتج عنها من التزامات قانونية وأدبية ،كل ذلك يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدول.

تبقى السياسة الخارجية هي اسيرة ذهنية صانع القرار وفق النظام المعمول به داخل الوحدة الدولية فهو الذي يحدد الأداة التي يتم استخدامها وفق الزمة المطروحة على الساحة أو قد يقوم باستخدام الدوات جميعها على فترات متباعدة. وهذا الاستخدام يطال صنّاع قرار متميزون عقلانيين مسيطرين على عمل هذه

الادوات وطرق تنفيذها، فالمفاوضـــات والعتماد القتصـــادي المتبادل والمســـاعدات الخارجية وتدريب القوات وتحريك القوات لصـد عدوان أو التهديد باسـتخدام القوة والتحالفات توضـع وفق برامج ويتم ترتيبها وفق الولوية والهمية، وعليه فإن هذه الدوات وغيرها تتشـكل ضـمن البدائل والخيارات التي يضـعها صـانع القرار من أجل إدارة سياسة خارجية ناجحة ورشيدة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1) خريطة لبنان

ملحق رقم (2) خريطة سورية

ملحق رقم (3): وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

وثيقة الوفاق الوطني - اتفاق الطائف

أولاً : المبادئ العامة والإصلاحات

أ. المبادئ العامة

أ . لبنان وطن حر سيّد ، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً .

ب . لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها مكما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز . وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج . لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د . الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ . النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و . النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز . لإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام .

ح . العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي .

ط . أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين .لكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون ، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء، كان ولا تجزئة ولا تقسيم لا توطين.

ي . لا شرعية لأي سلطة تناقض سياق العيش المشترك.

ب. الإصلاحات السياسية

أ . مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها :

1 . ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

2 . للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو

نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة

أن يعقد على الفور جلسة لملء الشاغر .

3 . كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول

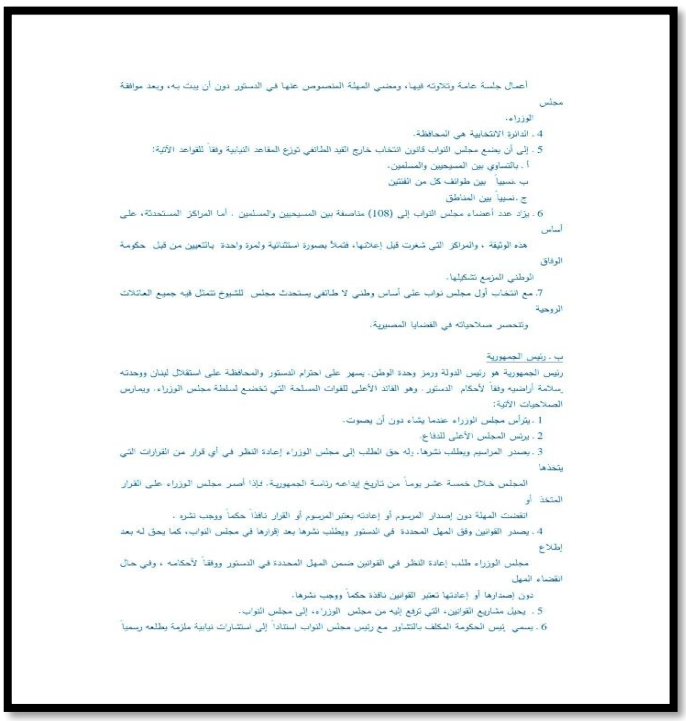

أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس

الوزراء.

4 . الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

5 . إلى أن يجتمع مجلس النواب قانون الانتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ . بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب .نسبياً بين طوائف كل من الفئتين

ج .نسبياً بين المناطق

6 . يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين . أما المراكز المستحدثة، على أساس

هذه الوثيقة ، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق

الوطني المزمع تشكيلها.

7. مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية

وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب . رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

1 . يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

2 . يرئس المجلس الأعلى للدفاع

3 . يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها

المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو

انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ويجب نشره .

4 . يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد إطلاع

مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه ، وفي حال انقضاء المهل

دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

5 . يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

6 . يسمي ،بين الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً

8. يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.
9.يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع .

د. مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها :

1. وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.
2. السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.
3. إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.
4. تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.
5. الحق بحل محل النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد مثل بد

الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

6. عندما يحضر رئيس الجمهورية ويترأس جلسات مجلس الوزراء .

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه ويتخذ قراراته وافقياً، إذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي: حالة الطوارئ ,إعلانها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء .

هـ. الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إدارياً في مجلس النواب.

و. استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلةً قالة الوزراء

1. تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:
أ . إذا استقال رئيسها.
ب . إذا فقدت اكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها .
ج . بوفاة رئيسها
د . عند بدء ولاية رئيس الجمهورية
هـ . عند بدء ولاية مجلس النواب

و . عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.
2. تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.
3. عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز. إلغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية .

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي :

أ . إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية

والمؤسسات العامة والمختلطة بالمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما

يعادل الفئة الأولى وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب . إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية

ح. الإصلاحات الأخرى

أ. اللامركزية الإدارية

1. الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.
2. توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن

تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً .

3. إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.
4. اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب

مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

5. اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وتعزيز موارد

البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

5. إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب

في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و. الإعلام .

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات وثقافية وا نهاء حالة الحرب.

ثانيا : بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني . تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

1. الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية تشكيل حكومة الوفاق الوطني وا قرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2. تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ . فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع

إتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب . تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخولوخروج الأشخاص من وا إلى خارج الحدودبراً وبحراً وجواً .

3. تعزيز القوات المسلحة:

أ . إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر

قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته .

ب . تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء .

ج . يجري توحيد وا عداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي

د . عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها .

هـ . يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

ب . المحاكم

أ . ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية و التنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور :

1. يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويبت قانون خاص بأصول

المحاكمات لديه.

2. ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية .

3. للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

(أ) رئيس الجمهورية

(ب) رئيس مجلس النواب

(ج) رئيس مجلس الوزراء

(د) نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب . تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ :

1. الأحوال الشخصية.
2. حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية
3. حرية التعليم الديني.

ج . تدعيما لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ح . قانون الانتخابات النيابية:

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة: يراعى القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لثنتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات .

د. إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ. التربية والتعليم.

1. توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل
2. التأكيد على حرية التعليم وفقاً لقانون والأنظمة العامة.
3. حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي
4. إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. ,صلاح

أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

على
نتائجها.
7. يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً .
8. يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.
9. يصدر المراسيم يقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.
10. يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم .
11. يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وا برامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات
التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة ، فلا
يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.
12. يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.
13. يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم .
14. لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.
15. يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.
16. يمنح العفو الخاص بمرسوم.
17. لاتبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج. رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية :
1. يرئس مجلس الوزراء.
2. يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من
مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً . ولا تمارس الحكومة صلاحيتها قبل نيلها الثقة ولا بعد
استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.
3. يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.
4. يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.
5. يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.
6. يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس لجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.
7. يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

4. ن مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وا قرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975 م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.
وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي . ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان ، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني ، قرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا مديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك .

ثالثاً : تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي :
أ. العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة .
ب . التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار 1949 م.
ج . اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً : العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولان تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بان يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. ان سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته .

الملحق رقم(4)

قرار مجلس الامن رقم 1559

في ما يأتي النص الحرفي لقرار مجلس الامن رقم 1559 بشأن لبنان بصيغته النهائية والرسمية:

إنّ مجلس الأمن، إذ يستذكر كافة قراراته السابقة حول لبنان، وخاصة القرارات 425 (1978) و426 (1978) تاريخ 19 آذار 1978، والقرار 520 (1982) تاريخ 17 أيلول 1982، والقرار 1553 (2004)

تاريخ 29 تموز 2004، إضافة الى بياناته الرئاسية حول الحالة في لبنان، وخاصة البيان الرئاسي رقم 21 المؤرخ 18 حزيران العام 2000، وإذ يعيد التأكيد على دعمه القوي لوحدة أرض لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده الإقليمية المعترف بها، وإذ يلاحظ تصميم لبنان على ضمان انسحاب كافة القوات غير اللبنانية من لبنان، وإذ يعبر عن بالغ قلقه لاستمرار تواجد الميليشيات المسلحة في لبنان، والتي تمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة سيادتها الكاملة على التراب اللبناني بأكمله، وإذ يعيد التأكيد على أهمية بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة التراب اللبناني، وإذ يضع في اعتباره الانتخابات الرئاسية القادمة ويؤكد أهمية إقامة انتخابات حرة وعادلة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية من دون تدخل أو تأثير خارجي:

1- يعيد تأكيد دعوته للاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان في كافة أنحاء لبنان.

2- يطالب جميع القوات الأجنبية الباقية بالانسحاب من لبنان.

3- يدعو الى حل ونزع أسلحة كافة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

4- يدعم بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة التراب اللبناني.

5- يعلن دعمه لإجراء عملية انتخابية حرة وعادلة في الانتخابات الرئاسية اللبنانية القادمة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية من دون تدخل أو تأثير خارجي.

6- يدعو كافة الأطراف المعنية للتعاون بشكل كامل وعاجل مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار وكافة القرارات ذات الصلة المتعلقة باستعادة وحدة أراضي لبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي.

7- يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن خلال ثلاثين يوما حول تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

قائمة المصادر والمراجع

_ الكتب:

_ الجميلي علوان غانم، **السياسة الخارجية**، جمهورية العراق وزارة الخارجية – الدائرة الصحفية، مطبعة كركي، بيروت، 2013.

_ الجاسور عبد الواحد ناظم، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2008.

_ الرضا هاني، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية تاريخها- قوانينها وأصولها**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006 .

_ الزعبي حلمي عبد الكريم، "**تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب إطفاء البؤرة السورية، اللبنانية والإيرانية من منظور أمريكي**". الدار العربية للدراسات والنشر، قسم البحوث الإستراتيجية والسياسية، 2005.

_ السيد حسين عدنان، **نظرية العلاقات الدوليّة**، دار أمواج، لبنان، 2003.

_ الشامي حسين علي، **الدبلوماسية**، رشاد برس ش.م.م للطباعة والنشر، بيروت، طبعة ثالثة، 2007.

_ العبد عارف، " **لبنان والطائف**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001

_ بوقارة حسين، **السياسة الخارجية: دارسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر، دار هومه، 2012.

_ بشور معن، "**مستقبل العلاقات اللبنانية-السورية**"، في: لبنان وآفاق المستقبل"، ط.1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي، 1991.

_ جونسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989.

_ حسين خليل، **العلاقات الدوليّة النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا**، ممنشورات الحلبي، بيروت،2011.

_ خليفة نبيل، **الاستراتيجيات السورية والاسرائيلية والاوروبية حيال لبنان**، مركز بيبلوس للدراسات والابحاث، جبيل، 2008.

_ خويري أنطوان، **الحرب في لبنان1976، حوادث لبنان(2)**، بيروت، دار الأبجدية، 1976، ج1.

_ خويري أنطوان، **الحرب في لبنان1976، حوادث لبنان(3)**، بيروت، دار الأبجدية، 1977، ج2.

_ ديبل . ل. تيري، **استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم المريكي**، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، ،2009.

_ زرشناس شهريار، **الليبرالية**، سلسلة مصطلحات معاصرة، ترجمة حسن الصرّاف، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجيّة، العتبة العباسية المقدسة، 2017.

_ سعدي سعد، **معجم الشرق الاوسط (العراق–سوريا–لبنان–فلسطين–الاردن)**، ط1، بيروت، دار الجيل، 1998.

_ سليم السيد حمد، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1998.

_ سويد محمود، **سياسة الارض المحروقة والحل المفروض (من تصفية الحسابات 1993 الى عناقيد الغضب 1996)** ، ط1، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ديسمبر 1996 .

_ سليم السيد محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998 .

_ سنو عبد الرؤوف، **حرب لبنان (1975–1990) تفكك الدولة وتصدع المجتمع**، المجلد الاول، مفارقات السياسية والنزاعات المسلحة والتسوية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

_ عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

_ عبد القادر فهمي محمد، **المدخل الى الاستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي، 2006.

_ عبد المجيد وحيد، " **المصـــالح الايرانية في لبنان**"، في "**الدور الايراني في المنطقة...بين المصـــالح والهيمنة**".القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008.

_ عمون فؤاد، **سياسة لبنان الخارجية**، دار النشر العربية، بيروت، 1959.

_ غنيم عادل،" **الوجود الفلسطيني في لبنان والأزمة اللبنانية**"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1981.

_ فهمي محمد عبد القادر، **المدخل الى الاستراتيجية**، دار مجدلاوي، عمّان، 2006.

_ قرم جورج، **انفجار المشرق العربي، من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان**، بيروت، 1987.

_ كميل منصـور، **الولايات المتحدة واسـرائيل: العروة الاوثق**، ترجمة نصـير مروة، ط1، بيروت: مؤسـسـة الدراسات الفلسطينية فيفري، 1996.

_ ليفريت فلاينت، **وراثة سـورية اختبار بشـار بالنار**، ترجمة د. عماد فوزي شُـعيبي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005.

_ محمد زكي فاضل، **الدبلوماسية في عالم متغير**، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ،1992

_ مبارك وليد، **بناء المواطنيّة في لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانيّة الاميركيّة، 1999.

_ محي الدين طلال، **لبنان واحتمال تفجير جولة جديدة من الحرب الأهلية: الضغوط الأمريكية والإسرائيلية لحمل سوريا على الانسحاب**، الدار العربية للدراسات والنشر قسم البحوث السياسية والإستراتيجية، 2004.

_ مقلد صبري اسماعيل، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979.

_ مصـــباح عامر، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

_ مصباح عبيد الله زايد، **السياسة الخارجية**، دار التالة، طرابلس، 1999.

_ ميرل ميرسل، **سوسيولوجيّة العلاقات الدوليّة**، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي للنشر، 1986.

_ نقولا ليلى، **العلاقات الدوليّة من تأثير القوة...الى قوّة التأثير، مقاربة لفهم تطور مضـــامين العلاقات الدولية منذ وستفاليا لغاية اليوم**، مكتبة جوزف عون الحقوقيّة، لبنان، 2019.

_ بدون إسم، **من حصاد الأيان، العمل: حزب الكتائب اللبنانية**، بيروت: دار النهار للنشر، 1975.

_ مجلات، أبحاث ودراسات:

_ أحمد كامل عامر، **العلاقات السورية – اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان**، دراسات دولية، العدد 35، ص 69: https://www.iasj.net/iasj/download/e2c243f6b8cfe0a4.

_ أحمد كامل عامر، **الموقف الفرنسـي من القرار 1559**، مجلة دراسـات دولية العدد 28 مركز الدراسـات الدولية/ جامعة بغداد ك2/2005.

_ الأمين عدنان، **عشرون عامًا على اتفاق الطائف: ماذا فعل المشرِّع اللبناني وماذا نفَّذ من إصلاحات في القطاع التربوي؟** مجلة الدفاع الوطني اللبناني: https://shorturl.at/dgyKZ، العدد 72 – نيســـان 2010.

_ الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية(لبنان)**، الجزء السادس عشر، الشركة العالمية للموسوعات، لبنان،2005.

_ العجمي سعيد عوض مبارك، **المساعدات االقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من 1980 –2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق 31الوسط / كلية الآداب / قسم العلوم السياسية، الأردن،2011.

_ الكروي محمود صالح، " **لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية**". دراسة نشرت على موقع المستقبل العربي، العدد 317، حزيران 2005.

_ باحوط جوزيف، **تفكّك اتفاق الطائف في لبنان: حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة**، دراسة نشرها مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، https://carnegie-mec.org/2016/05/16/ar-pub-63591.

_ حمزاوي عمر، " **السياسة الاميركية في الشرق الاوسط بعد الانتخابات الاميركية والحرب الاسرائيلية على لبنان**"، المستقبل العربي، بيروت، العدد 334، كانون الاول/ ديسمبر، 2006.

_ رزق معنز محمد سهى، **أثر المحاصصة الطائفية علي استقرار النظام السياسي اللبناني: دراسة حالة للطائفة الشيعية " 2005 – 2014 "**، دراسة نشرت على موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، تاريخ: 22 يوليو 2022، https://democraticac.de/?p=83463

_ صلاح نيوف، الليبرالية، جامعة السوربون الجامعية، باريس، دون تاريخ.

_ ذكي جمال ثابت ابانوب، **تأثير الطائفية على الاستقرار السياسي في لبنان (٢٠٠٥ -٢٠١٤)**، بحث نُشر على موقع أضواء للبحوث والدراسات، تاريخ 11 يوليو 2023، https://shorturl.at/LRSV7

_ وهبان محمد أحمد، **النظرية الواقعية وحتليل السياسة الدولية من مورجنثاو إل مريشامير"دراسة تحليلية للنظريّة الواقعيّة عبر ستة عقود"**، مجلة الحقوق للبحوث القانونيّة الاقتصاديّة، دار المنظومة، مصر، 2016.

_ وهبان محمد أحمد، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إل مريشامير"دراسة تقومييية"**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مصر، بدون تاريخ.

_ وثائق:

_ معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية: https://www.syrleb.org/SD08/msf/1507751751_.pdf

_ وثيقة الوفاق الوطني – اتفاق الطائف ، https://shorturl.at/cpFGN

_ يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 – 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 1995.

_ مقالات:

_ أبي سمرا محمد، " **محطات في مسيرة الحركة الشيعية السياسية المسلحة**"، مقال نشر في جريدة النهار، العدد الصادر في 2006/2/8.

_ السيد محمود محمد، **العوامل الجغرافية والموقع الاستراتيجي كمحدد للسياسة الخارجية: بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة**، مقال نُشر على موقع الحوار المتمدّن، تاريخ 2011/11/22، عدد 3554.

_ الريّس رامي، **لبنان والعرب: جلاء العلاقات الملتبسة يحقق المصالح المشتركة**، مقال نُشر على موقع صحيفة الأنباء: https://anbaaonline.com/news/111522، تاريخ: 2021/2/28.

_ حيدر محمود، " **لبنان مفهوم الأمن الاسرائيلي**"، شؤون الشرق الأوسط، العدد31، يوليه 1994.

_ زين الدين أحمد، **من حكايات لبنان السياسية كيف انتهى العهد الشمعوني (1952- 1958) بانتخاب فؤاد شهاب؟**، مقال نشر على موقع جريدة اللواء: bit.ly/47cTKMg، تاريخ: 2028/12/17.

_ زهار ريما، **الأزمة بين الدولتين تأججت بعد اغتيال الحريري سورية ولبنان انفصال مصير ومسار**،20 مقال نشر تاريخ: /2005/10، https://elaph.com/Web/Politics/2005/10/100831.htm.

_ سلامة غسان، " **الحرب اللبنانية: في قراءتها وفي سبل الخروج منها**". مقال نُشر في مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 112، لبنان، تاريخ: 1988/6/30. https://archive.org/details/11261988.

_ سرحان علاء الدين، " **تفاعلات الساحة اللبنانية بعد قرار الانسحاب السوري**"، مقال نشر على موقع، بدون تاريخ، https://shorturl.at/kyzCD.

_ علي كاطع سليم ، **وسائل الاعلام والسياسة الخارجية الامريكية**، مقال نُشر تاريخ 2017/2/2 على موقع شبكة النبأ المعلوماتيّة: bit.ly/3DA3vq7.

_ عبيد الله أحمد، **العلاقات السورية-اللبنانية.. المسار والمصير** (1)، عربي بوست، تاريخ النشر: 2021/10/18، https://shorturl.at/sxAM2.

_ عباس أشواق، **العلاقات السورية اللبنانية**، مقال نشر على موقع الحوار المتمدن، تاريخ: 2005/3/9: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=33198.

_ عيتاني فداء، **هدوء ما بعد التمديد**، مقال نُشر على موقع إيلاف تاريخ: 2004/10/8، https://elaph.com/Politics/2004/9/8835.htm.

_ غانم جو، **سوريا ولبنان: نحو مستقبل جديد يرسمه المنتصرون وفق المصالح الكبرى**، مقال نُشر على موقع الميادين تاريخ: 2022/4/22، https://shorturl.at/bluwB.

_ بدون إسم، وكالات، **الحرب الأهلية اللبنانية**، موقع الجزيرة، تاريخ: 2015/5/17، https://shorturl.at/nq136

_ بدون اسم، " **حديث في الدبلوماسيّة**"، موضوع نشر على موقع مركز السلام للثقافة الدبلوماسيّة: http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/004.html، بدون تاريخ.

_ بدون إسم، " **الحرب اللبنانية الاهلية وابرز اثار الحرب واهم الانعكاسات الاقتصادية بالتفصيل**" ، مقال نشر على موقع: https://defense-arab.com/news/74388/ تاريخ: 27 يوليو/2023.

_ بدون إسم، "**نظرة علي الحرب الاهلية في لبنان**"، مقال نُشر على موقع DW، 2005، متاح علي الرابط: https://cutt.us/hcBrL.

_ بـدون إســـم، " **لحود يعتبر القرار 1559 خطرا على لبنـان**"، خبر نُشـــر على موقع الجزيرة، تاريخ:2005/1/13، https://shorturl.at/eCFZ2.

_ بدون إســم، **لبنان يرفض تطبيق القرار 1559 ورايس تهدد ســوريا**، خبر نُشــر على موقع الجزيرة نت، تاريخ:2009/2/9، https://shorturl.at/eiB07.

_ الكتب الأجنبيّة:

- Kenneth N.**THEORY OF INTERNATIONNAL POLITICS**, Waveland press, USA,1979.
- Morton A. Kaplan, **System and Process in International Politics**, ECPR Press,2005.
- Serban Ionut,**Theories and Concepts in International Relations from Idealism to Realism**, Revue des sciences Politiques, No 40, 2013.
- Donnelly, Jack, **Realism and International Relations**, Combridge University Press,2000.
- Rossello, Diego, **Hobbes and the Wolf- Man: Melancholy and Animality in Modern Sovereignty**, New Literary History, Volume 43, Number 2 , Spring 2012.

- Shimko, Keith L., **Realism, Neorealism, and American Liberalism**, The Review of Politics, Vol 54, No2 (Spring 1992).
- - Lasan , Nicoleta. (December 2012), **International Relations Theories and Security**, The Public Administration and Social Policies Review IV.
- Norman Palmer and H. **Perkins, international relations**, 3 rd edn, New York Houghton Mifflin,1969.
- Nicholas Farnaham, **the U. N. and Education**, Ney York, the Hertage foundation, 1985.
- _ Theodor Hanf, **Coexistence in Wartime Lebanon: Decline of a State and Rise of a Nation Hardcover** – January 15, 1994.
- Joseph Bahout, **Les entrepreneurs syriens: économie, affaires et politique (Syrian Entrepreneurs: Economics, Business, and Politics)** (Beirut: CERMOC, 1994).
- Nicholas Blanford, Killing Mr. **Lebanon: The Assassination of Rafik Hariri and Its Impact on the Middle East** (London: I. B. Tauris, 2006).

_ المواقع الإلكترونيّة:

_ موقع المعلوماتية القانونيّة: http://77.42.251.205/

_ موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/

_ موقع الحوار المتمدّن: https://m.ahewar.org/

_ موقع الخنادق: https://alkhanadeq.com/index.php

_ موقع ناصر: http://nasser.bibalex.org/Home/Home.aspx?lang=ar

_ موقع جريدة اللواء: https://aliwaa.com.lb/

_ موقع صحيفة الأنباء الالكترونية: https://anbaaonline.com/

_ موقع مجلة المستقبل العربي: https://shorturl.at/jrzJL

_ موقع مركز السلام للثقافة الدبلوماسية: https://shorturl.at/hkz59

_ موقع شبكة النبأ المعلوماتيّة: https://annabaa.org/

_ موقع عربي بوست: https://arabicpost.net/

_ مؤتمر القمة العربية الثامن: https://shorturl.at/BEGJM

_ موقع مجلة شؤون الشرق الأوسط: https://www.orsam.org.tr/ar/home-page/

_ المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم: http://www.alecso.org/nsite/ar/

_ موقع جريدة النهار: https://www.annahar.com/

_ موقع مجلة الجيش اللبناني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/454m

_ موقع مركز دراسات الوحدة العربية: https://caus.org.lb/

_ موقع الشرق الأوسط: https://aawsat.com/

_ موقع صحيفة القدس: https://alquds.com/ar

_ موقع صحيفة بوابة الأهرام: https://www.ahram.org.eg/

فَهرست

_ **المقدمة**.....1

_ **الفصل الأوّل: السياسة الخارجيّة ودورها في إدارة العلاقات الدوليّة**.....10

_ **المبحث الأوّل:** مفهوم العلاقات الدوليّة والسياسة الخارجيّة.....

- المطلب الأوّل: العلاقات الدوليّة والنظريّات التي تحكمها.....
- الفرع الأوّل: النظريّة الواقعيّة (الكلاسيكيّة) والواقعية الجديدة.....
- الفرع الثاني: النظريّة المثالية والليبرالية.....
- المطلب الثاني: صناعة السياسة الخارجيّة في العلاقات الدوليّة.....
- الفرع الأوّل: مفهوم السياسة الخارجيّة وآلية صناعتها.....
- الفرع الثاني: مفهوم الدبلوماسيّة وأنواعها.....

_ **المبحث الثاني:** محدّدات ووسائل السياسة الخارجيّة اللبنانيّة.....

- المطلب الأوّل: محدّدات ومنطلقات السياسة الخارجيّة اللبنانيّة.....
- الفرع الأوّل: محدّدات السياسة الداخليّة.....
- الفرع الثاني: محدّدات السياسة الخارجيّة.....
- المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجيّة اللبنانيّة والواقعية السياسية.....
- الفرع الأول: أدوات السياسة الخارجيّة اللبنانية.....
- الفرع الثاني: الواقعية السياسية في السياسة الخارجية اللبنانية.....

_ الفصل الثاني: العلاقات اللبنانيّة _ السوريّة بعد إتفاق الطائف.....

_ **المبحث الأوّل:** اتفاق الطائف وتأثير الفواعل الخارجيّة على العلاقات اللبنانيّة _ السوريّة.....

- المطلب الأوّل: لبنان ما قبل الطائف (الحرب الأهلية).....
- الفرع الأول: انفجار الحرب الأهليّة اللبنانيّة.....
- الفرع الثاني: تطورات الحرب الأهليّة.....
- المطلب الثاني: إتفاق الطائف والآثار المترتبة على السياسة الخارجيّة للبنان وسورية.....
- الفرع الأوّل: آثار الطائف على السياسة الخارجيّة اللبنانيّة تجاه سورية.....
- الفرع الثاني: آثار اتفاق الطائف على السياسة الخارجية السورية تجاه لبنان.....
- **المبحث الثاني:** تداعيات إتفاق الطائف على العلاقات اللبنانيّة _ السوريّة.....

- الفرع الأول: مسار العلاقات السوريّة _ اللبنانيّة.....
- الفرع الثاني: التداعيات الإقليميّة والدوليّة على العلاقات اللبنانيّة السوريّة.....
- المطلب الثاني: نتائج وتحديات الانسحاب السوري من لبنان على العلاقات بين البلدين.....
- الفرع الأوّل: نتائج الانسحاب السوري على العلاقات اللبنانيّة السوريّة.....
- الفرع الثاني: مستقبل العلاقات اللبنانيّة _ السوريّة في ظلّ الظروف الراهنة.....

_ الخاتمة.....

_ الملاحق.....

_ قائمة المصادر والمراجع.....